الأمم المتحدة

A/CONF.210/2010/1

الجمعية العامة

Distr.: General
4 January 2010
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ٢٤-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

التقرير المقدم وفقا للفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٣ إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف لمساعدة المؤتمر على الاضطلاع بولايته بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من الاتفاق

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للطلب الموجه إلى الأمين العام في الفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٣ بأن يقدم إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال تقريرا شاملا مستكملا يتم إعداده بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لمساعدة المؤتمر على الاضطلاع بولايته وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من الاتفاق. ويستند التقرير إلى المعلومات المقدمة من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة. وعملا بالفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤، تراعى في التقرير

040310 010310 09-67178 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

التوجيهات المحددة التي أسفرت عنها الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق. ويتضمن التقرير ما يلي: لمحة عامة عن حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار، والأنواع غير المستهدفة، والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، والاتجاهات السائدة في هذا المجال؛ واستعراض وتحليل لمدى تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، بما في ذلك وصف للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة؛ ومعلومات محددة عن احتياجات الدول النامية من أنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ الاتفاق؛ ولمحة عامة عن استعراضات الأداء الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تم إجراؤها حتى الآن، بما في ذلك وصف للتوصيات الرئيسية المنبثقة من استعراضات الأداء المذكورة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – لمحة عامة عن حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار والأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، والاتجاهات السائدة في هذا المجال ٨

ألف – اعتبارات عامة ٨

١ – المصطلحات المتعلقة بالأنواع والأرصدة ٩

٢ – النهج المتبع، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبيانات ٩

باء – الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ١١

١ – أسماك التونة والأنواع المشابهة لها ١١

٢ – سمك القرش المحيطي ١٤

٣ – الأنواع الأخرى الكثيرة الارتحال ١٩

جيم – أرصدة مختارة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق ٢٠

١ – المحيط الهادئ ٢١

٢ – المحيط الأطلسي ٢٣

٣ – المحيط الهندي ٢٥

٤ – المحيط الجنوبي ٢٥

٥ – البحر الأبيض المتوسط ٢٦

٦ – حالة أرصدة مختارة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق ٢٦

دال – الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار ٢٦

هاء – الأنواع المرتبطة بغيرها ٢٧

١ – الصيد المرتجع ٢٨

٢ – الاتصال المادي لأدوات الصيد بكائنات لم يجر صيدها، والعمليات غير المباشرة ... ٢٩

واو – الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار التي لم تعتمد المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أي تدابير بشأنها. ٢٩

ثالثا – استعراض وتحليل لمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي. ٣١

ألف – حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها ٣٢

١ – التدابير المتخذة من جانب الدول ٣٢

٢ – التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ٥٠

٣ – الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ٦٣

٤ – التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي ٦٦

باء – آليات التعاون الدولي، والدول غير الأعضاء ٦٩

١ – التدابير المتخذة من جانب الدول. ٦٩

٢ – التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ٧٩

٣ – لمحة عامة عن استعراضات الأداء التي جرت في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ٨٨

٤ – التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراض ١٠٣

جيم – الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ. ١٠٦

١ – التدابير المتخذة من جانب الدول. ١٠٦

٢ – التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ١٢٥

٣ – الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٣٦

٤ – التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي ١٣٧

دال – الدول النامية والدول غير الأطراف في الاتفاق ١٤١

١ – العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق. ١٤١

٢ – تقديم الدعم إلى الدول النامية في تنفيذ الاتفاق ١٤٣

٣ – احتياجات الدول النامية في مجال بناء القدرات ١٤٩

٤ - الآليات والبرامج المتاحة لبناء القدرات. ١٥١

٥ - التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي ١٥٢

رابعا - الاستنتاجات. ١٥٣

المرفق

قائمة الجهات التي ردت على الاستبيان. ١٥٥

أولا – مقدمة

١ – دخل اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق)[١] حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعملا بالمادة ٣٦ من الاتفاق، ووفقا للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥، عقد الأمين العام مؤتمرا استعراضيا بشأن الاتفاق، بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ بدء نفاذه.

٢ – وأنيط بالمؤتمر الاستعراضي، الذي عقد في مدينة نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦[٢]، تقييم فعالية الاتفاق في ضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وذلك من خلال إجراء استعراض وتقييم لمدى ملاءمة أحكام الاتفاق واقتراح وسائل إن لزم الأمر لتعزيز مضمون تلك الأحكام وأساليب تنفيذها، بغية التصدي على نحو أفضل لأي مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة تلك الأرصدة.

٣ – وتناول المؤتمر الاستعراضي السبل الكفيلة بإنفاذ الاتفاق على نحو تام، وذلك عن طريق إجراء استعراض وتقييم فنيين للاتفاق وكذلك من خلال الاتفاق على توصيات لتعزيز تنفيذه. واتفق المؤتمر أيضا على مواصلة المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق وإبقاء الاتفاق قيد الاستعراض، من خلال استئناف المؤتمر الاستعراضي في موعد يتم الاتفاق عليه في جولة من المشاورات غير الرسمية تعقد مستقبلا، على ألا يتجاوز ذلك الموعد عام ٢٠١١[٣].

٤ – وفي عام ٢٠٠٨، تم الاتفاق في الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق على أن توصي الجمعية العامة بأن يقوم الأمين العام في عام ٢٠١٠ باستئناف المؤتمر الاستعراضي الذي يُعقد عملا بالمادة ٣٦ من الاتفاق، وأن يضطلع بأمور منها بدء الأعمال التحضيرية اللازمة لذلك الغرض. وطلبت الجمعية العامة بقرارها ٦٣/١١٢ إلى الأمين العام أن يستأنف عقد المؤتمر الاستعراضي في نيويورك لمدة أسبوع واحد في الجزء الأول من عام ٢٠١٠ بغرض تقييم مدى فعالية الاتفاق في كفالة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وأن يقدم

(١) United Nations, Treaty Series, vol. 2167, No. 37924.

(٢) تقرير المؤتمر الاستعراضي الوارد في الوثيقة A/CONF.210/2006/15.

(٣) المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٤ و ١٣٥، والفقرة ٥٩ من المرفق.

ما يلزم من مساعدة وما قد يكون مطلوبا من خدمات لاستئناف المؤتمر الاستعراضي. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف تقريرا شاملا مستكملا يتم إعداده بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لمساعدة المؤتمر على الاضطلاع بولايته وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من الاتفاق[٤].

٥ - وفي الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩، اتفقت الدول على إجراء تقييم مدى فعالية الاتفاق في كفالة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال من خلال استعراض تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦. وأوصت الدول بتحديد إطار زمني وبرنامج للعمل يبين في جملة أمور محتوى ونطاق التقرير الشامل المستكمل الذي يقدمه الأمين العام إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف[٥]. وطلب أيضا في الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة أن تعمم استبيانا طوعيا موجها للدول وللمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بشأن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦.

٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تم تعميم استبيان يلتمس معلومات من الدول الأطراف، والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة، بشأن التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، كي يمكن وضع تلك المعلومات في الحسبان عند إعداد تقرير الأمين العام. وتم تعميم استبيان مماثل على الدول غير الأطراف. وقد ورد ما مجموعه ٢١ ردا من الأطراف ومن غير الأطراف، و ١٣ ردا من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الهيئات المعنية بمصائد الأسماك. كذلك قدمت منظمة الأغذية والزراعة ردا على الاستبيان. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لكل ما قدم من مساهمات (انظر مرفق هذا التقرير).

(٤) قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٣، الفقرتان ٣١ و ٣٢.

(٥) ICSP8/UNFSA/REP/INF.6.، الفقرة ١٥ والمرفق الثالث.

ثانيا – لمحة عامة عن حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار والأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، والاتجاهات السائدة في هذا المجال

ألف – اعتبارات عامة

٧ – تلبية للطلب الموجه من الجمعية العامة، تعرض في هذا الفرع آخر المستجدات التي نشأت منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بحالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار والأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، والاتجاهات السائدة في هذا المجال، بما في ذلك آخر المستجدات المتعلقة بعمليات تفريغ المصيد والتقديرات الخاصة بحالة استغلال أرصدة الأنواع الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار، والمعلومات المتعلقة بالأنواع غير المستهدفة و الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها.

٨ – وتعتمد هذه اللمحة العامة على المعلومات الواردة في الفرع الثاني من التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، وتم فيه عرض حالة الأرصدة السمكية وغيرها من الأنواع البحرية[٦]، كما يقدم في هذه اللمحة استكمال للمعلومات المشار إليها. ويقدم التقرير معلومات وتقييمات جديدة، ويشير، حسب الاقتضاء، إلى تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ في المواضع التي لم يطرأ على المعلومات الواردة بها أي تغيير.

---

(٦) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١١ إلى ١٣٤. وقد استند ذلك التقرير جزئيا إلى المعلومات المستقاة من الورقة رقم ٤٩٥ من سلسلة الأوراق الفنية عن مصائد الأسماك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ''حالة موارد مصائد الأسماك في العالم من الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار والأنواع المرتبطة بها'' (FAO Fisheries Technical Paper 495, "The state of world highly migratory, straddling and other high seas fishery resources and associated species")، (روما، ٢٠٠٦).

١ - المصطلحات المتعلقة بالأنواع والأرصدة

٩ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة بيانا عاما بالمصطلحات المتعلقة بالأنواع والأرصدة[٧]. ولأغراض هذا الاستعراض، تعتبر الأنواع الكثيرة الارتحال هي الأنواع السمكية المدرجة في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الاتفاقية)[٨]. وفيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، لم يجر تحديد حصة دنيا من الأسماك يشترط وجودها خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو داخلها، ولكن يُرى، وفقا للاستخدام، أن تداخل المناطق يشمل الحالات التي يوجه فيها قدر من الجهد المبذول في الصيد نحو صيد الأرصدة الموجودة على أي من جانبي الحدود. ولا يتناول هذا التقرير الأرصدة الموجودة إما بالكامل داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لإحدى الدول أو داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولتين أو أكثر ولكن ليس في أعالي البحار، أو الأنواع الآبدة في الجرف القاري، الوارد وصفها في المادة ٧٧ من الاتفاقية. ويبين تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ استخدامات أخرى للمصطلحات[٩].

٢ - النهج المتبع، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبيانات

١٠ - تستند هذه اللمحة العامة إلى المعلومات الواردة من الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، بما في ذلك المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[١٠]. وقد استخدمت أيضا المعلومات المتاحة من أحدث منشور لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة

---

(٧) الورقة رقم ٣٣٧ من سلسلة الأوراق الفنية عن مصائد الأسماك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ''الاستعراض العالمي للأنواع الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق''، (FAO Fisheries Technical Paper 337, World review of highly migratory species and straddling stocks.) (روما، ١٩٩٤). ويلاحظ أنه في الوقت الذي يعرف فيه مصطلح الأنواع تعريفا مباشرا (وهو أن أفراد النوع الواحد يمكنهم التزاوج) يمكن أن يتباين تعريف الرصيد تبعا للمعلومات المتاحة. فعلى سبيل المثال، يمكن لأغراض الإدارة أن يعتبر من الأرصدة نوعان من سمك الفرخ لهما سمات متماثلة.

(٨) على الرغم من أن الحيتان (الحيتانيات) مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية بصفتها أنواعا كثيرة الارتحال، فإن الاتفاق لا يتناول مسألة صيد الحيتان، كما لا ينظر في هذا الاستعراض في الحيتانيات.

(٩) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١٢ إلى ١٥.

(١٠) على وجه الخصوص، لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار، والسلطات الوطنية لإدارة المصائد. وتتاح المعلومات المتعلقة بالهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك على العنوان التالي: www.fao.org/fi/body/rfb/index.htm.

مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم[١١]، وبخاصة فيما يتعلق بحالة بعض الأرصدة المختارة المتداخلة المناطق. واقتبست المعلومات المتعلقة بالمصيد من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بإحصاءات مصائد الأسماك[١٢]. أما أحدث عام تتوافر عنه بيانات كاملة فهو عام ٢٠٠٧. وتصنف الأنواع/الأرصدة وفقا لنظام تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة على النحو التالي:

الناقصة الاستغلال: وهي مصائد الأسماك غير المستخدمة أو الجديدة، ويعتقد أن إمكانية التوسع في إنتاجها الكلي ضخمة.

المعتدلة الاستغلال: وهي مصائد الأسماك المستغلة التي يبذل في الصيد فيها جهد منخفض، ويعتقد أن إمكانية التوسع في إنتاجها الكلي محدودة.

الكاملة الاستغلال: وهي مصائد الأسماك العاملة وفق المعدل الأمثل للغلة مقابل الجهد أو ما يقرب منه، ولا يُنتظر أن يمكن زيادة التوسع فيها.

المفرطة الاستغلال: وهي المصائد الجاري استغلالها وفق معدل أعلى من المعدل الأمثل للغلة مقابل الجهد، المعتقد أنه قابل للاستدامة على الأجل الطويل، ولا توجد إمكانية لزيادة التوسع فيها، ويهدد الاستنفاد/الانهيار أرصدتها بصورة شديدة.

المستنفدة: وهي المصائد التي تقل فيها كثيرا كميات المصيد عن المستوى التاريخي للغلة المثلى، بصرف النظر عن كمية الجهد المبذول في الصيد.

المنتعشة: وهي المصائد التي تتزايد فيها من جديد كميات الصيد بعد استنفادها أو انهيارها من مستوى كان مرتفعا في الماضي.

غير المعروفة: وهي المصائد التي لا تتوافر عنها معلومات كافية تسمح بالحكم عليها.

١١ - ولم يطرأ تغير على ما ورد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[١٣] بخصوص النهج الذي تعتبر في إطاره الأرصدة التي يُعتمد في تصنيفها على الجمع بين الأنواع والمناطق الإحصائية أرصدة منفردة أو مجموعة من عدة أرصدة أو وحدات للإدارة، أو بخصوص قلة المعلومات المتاحة بشأن الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والكميات المرتجعة، والمعلومات المتوافرة من جهات أخرى بشأن الخصائص البيولوجية للأنواع وتوزيعها الجغرافي.

---

(١١) منظمة الأغذية والزراعة، حالة المصائد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام ٢٠٠٨ (روما، ٢٠٠٩).

(١٢) www.fao.org/fi/statist/FISOFT/FISHPLUS.asp.

(١٣) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١٩ إلى ٢١.

باء – الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

١٢ – تشمل الأنواع السمكية الكثيرة الارتحال أسماك التونة والأنواع المشابهة لها، وسمك القرش المحيطي، وسمك الزبيدي وأسماك السوريس، وأسماك الدلفين. وقد يقتصر وجود و/أو صيد بعض هذه الأنواع على المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، غير أن قاعدة البيانات العالمية المتاحة لا تميز بين المصيد في تلك المناطق أو في أعالي البحار. من ثم، يجري تناول الأنواع الكثيرة الارتحال دون النظر إلى الأرصدة أو إلى ما إذا كانت توجد داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو في أعالي البحار.

١ – أسماك التونة والأنواع المشابهة لها

(أ) الموارد

١٣ – ترد المعلومات البيولوجية المتعلقة بأسماك التونة والأنواع المشابهة لها وتوزيعها الجغرافي في التقرير المقدم من الأمين العام في عام ٢٠٠٦[١٤].

(ب) مصائد الأسماك

١٤ – يرد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ سرد لتاريخ تطور مصائد الأسماك في القرن العشرين[١٥]. ولم يطرأ تغيير في عام ٢٠٠٧ على المعلومات التي قدمت في عام ٢٠٠٣ عن كميات المصيد[١٦].

(ج) حالة الأرصدة

١٥ – يرد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ وصف للسمات العامة لأسماك التونة المدارية الكثيرة الارتحال وحالتها[١٧]، وقد خلص التقرير إلى أن الغلة المتوقعة كانت أقل وأن احتمالات التعرض لخطر الإفراط في الاستغلال أكبر، مما يزيد من أهمية الإدارة الحصيفة.

١٦ – ولم يطرأ تغيير على حالة أرصدة أسماك التونة الزرقاء الزعانف والسندرية، وهما نوعان يشتد الإقبال عليهما للاستخدام في أطباق الساشيمي. ولا تزال أرصدة أسماك التونة الزرقاء الزعانف في غرب المحيط الأطلسي وأسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف مستنفدة،

---

(١٤) المرجع نفسه، الفقرات من ٢٤ إلى ٢٩.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرات من ٣٠ إلى ٣٥.

(١٦) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣٦.

في حين تتعرض أسماك التونة السندرية في شرق المحيط الأطلسي للاستغلال المفرط وتستغل أسماك التونة الزرقاء الزعانف في المحيط الهادئ استغلالا كاملا. ولا تزال أسماك التونة السندرية تستغل بشكل مفرط في شرق المحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن منطقة غرب المحيط الهادئ تشهد إفراطا في صيد أسماك التونة السندرية، فإن رصيدها لم يصل بعد إلى حالة الصيد المفرط[١٨].

١٧ - وتستخدم في الغالب أسماك تونة البكور، وهي من الأنواع التي تعيش في المياه المعتدلة في أغراض التعليب. وتشهد أرصدة هذا النوع استغلالا كاملا في شمال وجنوب المحيط الهادئ؛ واستغلالا مفرطا في شمال وجنوب المحيط الأطلسي. وبلغت الكمية المصيدة من شمال المحيط الأطلسي في عام ٢٠٠٧ أقل معدل مسجل لها منذ عام ١٩٨٣. والمحتمل أن تكون أسماك تونة البكور مستغلة استغلالا كاملا في المحيط الهندي، بينما لا يُعرف شيء عن حالة استغلالها في البحر الأبيض المتوسط.

١٨ - وقد أصبح استغلال رصيد التونة الصفراء الزعانف في المحيط الهندي مفرطا بعد أن ارتفعت بشدة كمية المصيد من هذه الأسماك في السنوات الأولى من بداية الألفية الثانية، بيد أن من المحتمل أن يكون انخفاض هذه الكميات في الأعوام الأخيرة قد أدى بالأرصدة إلى حالة الاستغلال الكامل. وتشهد أسماك التونة الصفراء الزعانف استغلالا كاملا في المحيطات الأخرى.

١٩ - وتستغل أسماك التونة الوثابة السوداء على نحو معتدل فقط في المحيط الهادئ وربما أيضا في المحيط الهندي. وكانت الكمية التي أفادت التقارير بصيدها في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي في عام ٢٠٠٧ من هذا النوع من التونة (١,٧ مليون طن) هي أعلى كمية سُجلت له. غير أنه لا يمكن، باستخدام أساليب الصيد الحالية، زيادة كمية المصيد من التونة الوثابة السوداء دون حدوث زيادات غير مرغوب فيها في الكميات المصيدة من أنواع أخرى. ورغم أن حالة التونة الوثابة السوداء في المحيط الأطلسي أقل يقينا، فمن المرجح أن تكون الأرصدة قريبة من حالة الاستغلال الكامل، مع بلوغ الكميات المصيدة منها إلى الحد المقدر للغلة القصوى المستدامة.

٢٠ - أما حالة استغلال الكثير من الأنواع الأخرى من التونة أو الأنواع المشابهة لها فهي غير مؤكدة على الإطلاق أو مجهولة تماما. وينبغي، بالنظر إلى انعدام المعلومات الأكيدة عن حالة الاستغلال، أن يجري توخي الحذر في إدارة هذه المصائد، إذ لن يكون من الحصافة أن

(١٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٧ و ٣٩.

يُسمح بالتوسع فيها. وتطرح الشكوك الكثيرة المحيطة بحالة استغلال الكثير من أسماك الخرمان مشكلة خطيرة فيما يتعلق بحفظها.

٢١ - وفي المحيط الأطلسي، تتعرض فيما يبدو أسماك راموح الأطلسي الأزرق والأبيض للاستغلال المفرط، على الرغم من أنها غير مستهدفة بصفة عامة. وتستغل أسماك راموح الأطلسي الأزرق استغلالا كاملا في شرق المحيط الهادئ. وتستغل أسماك الراموح المخطط استغلالا كاملا في شمال المحيط الأطلسي، واستغلالا معتدلا في شرق المحيط الهادئ، ويُحتمل أن يكون استغلالها مفرطا في جنوب غرب المحيط الهادئ. أما حالة رصيد أسماك الخرمان في المحيط الهندي فهي أقل يقينا، وإن كان الانخفاض المستمر في الكميات المصيدة منها وغير ذلك من مؤشرات الكتلة الأحيائية أمرا يبعث على القلق.

٢٢ - والمعروف عن حالة استغلال أسماك أبو سيف أكثر من المعروف عن غيرها من أسماك الخرمان، وذلك بسبب الاستغلال التجاري. فأسماك أبو سيف يجري استغلالها بالكامل في المحيط الأطلسي واستغلالها بشكل مفرط في البحر الأبيض المتوسط. ويُستغل رصيد هذه الأسماك استغلالا كاملا في جنوب المحيط الهادئ. ولا يوصى بأي زيادة إضافية في الكميات المصيدة، من أجل الإبقاء على الرصيد الموجود في جنوب غرب المحيط الهادئ في حدود الاستغلال المستدام. وتشير التقديرات المبدئية لحالة استغلال أسماك أبو سيف في شمال شرق المحيط الهادئ إلى احتمال أن يكون الاستغلال معتدلا. أما أكبر الكميات المصيدة من أسماك أبو سيف على مستوى العالم فتأتي من المحيط الهندي، وثمة قلق إزاء التأثير الذي سيحدثه تكثيف المصائد على الرصيد الموجود. ويعتبر الرصيد الموجود في المحيط الهندي مستغلا بشكل كامل.

٢٣ - ومجمل القول أن المعلومات العلمية المتاحة أساسا من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، تشير إلى أنه لا يوجد من أنواع التونة أو الأنواع المشابهة لها أي نوع يعتبر استغلاله ناقصا. فمن بين الأرصدة المعروف حالة استغلالها (٦٥ في المائة)، تستغل نسبة ١٨ في المائة استغلالا معتدلا، و ٥٣ في المائة استغلالا كاملا، و ٢٥ في المائة استغلالا مفرطا، أما المستنفد منها فنسبته ٥ في المائة.

٢٤ - وقد ظلت حالة الأرصدة من الوجهة العملية كما هي دون تغيير منذ آخر تقييم عالمي أعدته منظمة الأغذية والزراعة، وذلك في عام ٢٠٠٥، مما يعزز الاستنتاجات التي تفيد بأن الفرص المتاحة لزيادة الاستغلال قد تكون لا تذكر، إلا في بعض مناطق المحيط الهادئ، وربما في المحيط الهندي، حيث يمكن تحمل زيادات كبيرة في الكميات المصيدة من أسماك التونة الوثابة. غير أنه لا يمكن، باستخدام أساليب الصيد الحالية، تحقيق ذلك إلا على حساب إحداث زيادات غير مرغوب فيها في الكميات المصيدة من أنواع أخرى.

٢ - سمك القرش المحيطي

(أ) الموارد

٢٥ - أسماك القرش المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية هي القرش الأفطس السداسي الخياشيم (*Hexanchus griseus*)، وسمك القرش المتشمس (*Cetorhinus maximus*)، وسمك القرش الدراس (فصيلة *Alopiidae*)، وسمك قرش النُّون (*Rhincodon typus*)، وسمك قرش القداس (فصيلة *Carcharhinidae*)، وسمك القرش أبو مطرقة، والقرش القلنسوي أو القرش المغرفي الرأس (فصيلة *Sphyrnida*)، والقرش الأسقمري (فصيلة *Lamnidae*)[١٩].

٢٦ - ومن المؤسف أن حالة العديد من فئات سمك القرش غير معروفة أو معروفة بشكل غير كاف. إلا أن دورة حياة أسماك القرش (بطء النمو، وطول العمر، ونقص الخصوبة) تجعلها معرضة بشكل خاص للاستغلال المفرط والاستنفاد، مما يستلزم حيطة كبيرة في صيد سمك القرش وإدارة مصائد الأسماك التي تستغله. وزاد تدريجيا في السنوات الأخيرة مجموع الكميات المصيدة المبلغ عنها لأنواع وفصائل سمك القرش المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية من ٠٠٠ ١١٤ طن في عام ٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ١٥٣ طن في عام ٢٠٠٧. وشكلت أسماك القرش القداس (*Carcharhinidae*) أكثر من ٧٠ في المائة من هذه الكميات المصيدة في عام ٢٠٠٧. وربما يعزى الاتجاه المتزايد للكميات المصيدة المبلغ عنها في السنوات الأخيرة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة باستغلال الأنواع ورصد مصائد الأسماك. إلا أنه يعكس على الأرجح تحسن تحديد الأنواع والإبلاغ من جانب الدول التي تزاول صيد سمك القرش والتي اعتادت على الإبلاغ عن الكميات المصيدة في فئات تصنيفية شديدة التجميع[٢٠]. فعلى سبيل المثال، في نفس الفترة التي شهدت تزايد الكميات المصيدة من أسماك القرش الكثيرة الارتحال كان هناك اتجاه تنازلي في الكميات المصيدة المبلغ عنها ''لسمك القرش والشفنين البحري والورنك وما إلى ذلك من الأسماك غير المدرجة في فئة أخرى'' (الأسماك الصفيحية الخياشيم (*Elasmobranchii*))، من ٠٠٠ ٤١٣ طن في عام ٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٢٩١ طن في عام ٢٠٠٧.

---

(١٩) ترد فصيلة القرش الأسقمري (Lamnidae) في الاتفاقية باسم Isurida.

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة (في الصحافة). تقرير حلقة العمل الفنية المتعلقة بحالة النهوض بعملية رصد مصائد سمك القرش وتجارته والقيود والفرص القائمة في هذا الصدد، روما، ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (Report of the Technical Workshop on the Status, Limitations and Opportunities for Improving the Monitoring of Shark Fisheries and Trade)، تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٨٩٧ (FAO Fisheries and Aquaculture Report No. 897).

(ب) مصائد الأسماك

٢٧ - يرد وصف لمصائد سمك القرش في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٢١]. وتنتشر مصائد سمك القرش الصناعية والتقليدية في جميع أنحاء العالم وتستخدم أنواعا مختلفة من أدوات وسفن الصيد. ومع أن العديد من مصائد الأسماك موجهة لصيد نوع واحد أو عدد صغير من أنواع سمك القرش، فإن صيد أغلبية أسماك القرش يجري في مصائد أسماك متعددة الأنواع عادة ما تستهدف أنواع الأسماك العظمية التقليدية ذات القيمة الأعلى.

(ج) حالة الأرصدة

٢٨ - لا توجد تقييمات لحالة أرصدة سمك القرش الأفطس السداسي الخياشيم (*Hexanchus griseus*) أو استغلاله. ومنذ عام ٢٠٠١ يُبلغ عن الكميات المصيدة من المحيط الأطلسي فقط. وبسبب خصائص دورة حياة هذا النوع[٢٢]، فإنه معرض للاستغلال المفرط حتى في ظل مستويات صيد منخفضة. وبالتالي فمن الحصافة، ما لم يثبت خلاف ذلك، أن تعتبر هذه الأنواع أنواعا مستغلة بالكامل أو مستغلة بإفراط على الصعيد العالمي.

٢٩ - ولم تتغير حالة القرش المتشمس (*Cetorhinus maximus*)، أي أن هذا النوع ما زال مستغلا بإفراط على الصعيد العالمي مع نفاده من بعض المناطق[٢٣]. وعلاوة على ذلك، انخفضت كثيرا الكميات المصيدة المبلغ عنها، التي عادة ما تفوق ٠٠٠ ٨ طن، منذ نهاية التسعينيات إذ جرى الإبلاغ عن أقل من ١٠٠ طن في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى كون هذا النوع مدرجا في البروتوكولات ذات الصلة لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، حسبما ذكر في عام ٢٠٠٦، فهو مدرج أيضا في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة وهو محمي قانونا من جانب عدة دول.

٣٠ - وهناك ثلاثة أنواع من القرش الدَّرَّاس (فصيلة *Alopiidae*): القرش الدراس الأوقيانوسي، والقرش الدراس الجاحظ، والقرش الدراس الثعلب. ولم تتغير حالة أسماك قرش الدَّرَّاس[٢٤]. وما زالت هذه الأسماك تعتبر مستغلة بالكامل أو مستغلة بإفراط على الصعيد العالمي، لكن معلومات جديدة ظهرت منذ عام ٢٠٠٤ تبين أن هناك زيادة ملحوظة في

---

(٢١) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ٦٩ إلى ٧١.

(٢٢) على سبيل المثال، يقال إن عمر البلوغ لدى الإناث يتراوح ما بين ١٨ و ٣٥ سنة.

(٢٣) A/CONF.210/2006/1، الفقرة ٤٩.

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرة ٥٠.

الكميات المصيدة بلغت قرابة ٠٠٠ ٢٠ طن في عام ٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة المسجلة مؤخرا في الكميات المصيدة في الغالب إلى تحسن ما تقوم به إندونيسيا، أكبر دولة في العالم من حيث صيد سمك القرش، في مجال الإبلاغ عن إحصاءات سمك القرش. وبالمثل، لم تشرع البلدان التي تزاول صيد الأسماك في جنوب شرق المحيط الهادئ في تسجيل الكميات المصيدة من سمك القرش الدراس الأوقيانوسي إلا منذ عام ٢٠٠٦. وتشير أحدث تقييمات أرصدة سمك القرش الدراس الثعلب في جنوب شرق المحيط الهادئ إلى أن الرصيد غير معرض للاستغلال المفرط وأنه أظهر قدرا من الانتعاش منذ إقفال مصائد الأسماك المستهدفة في عام ١٩٩٠[٢٥].

٣١ - ولم تتغير حالة سمك قرش النُّون (*Rhincodon typus*)[٢٦]. وما زالت حالة الأرصدة غير مؤكدة، لكنها تعتبر مستغلة بالكامل على الصعيد العالمي. وهذا النوع مدرج في التذييل الثاني لكل من اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

٣٢ - ولم تتغير حالة أسماك قرش القداس (فصيلة *Carcharhinidae*)[٢٧]، وتبين معلومات جديدة أن الكميات المصيدة المبلغ عنها زادت باطراد إلى حد ما بعد انخفاض قصير في الثمانينيات إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طن في عام ٢٠٠٧.

٣٣ - ولا تزال حالة استغلال سمك القرش الحريري (*Carcharhinus falciformis*) مجهولة[٢٨]، لكن لا يستبعد أن تكون أرصدة الأصناف الأخرى من سمك القرش مستغلة بصورة كاملة بالنظر إلى ضعف قدرة تلك الأنواع على التكيف مع الاستغلال المفرط. وسمك القرش الحريري حاليا آمن نسبيا من التهديدات الناجمة عن تدمير الموائل لأنه لا يعيش عند الساحل ولا يستخدم البحيرات الساحلية كمناطق للتفريخ أو الفقس. وبلغت الكميات المصيدة ذروتها بمجموع ٠٠٠ ٢٦ طن في عام ١٩٩٤ وانخفضت باطراد منذ ذلك الحين لتبلغ ما يزيد بقليل عن ٠٠٠ ٢ طن في عام ٢٠٠٧.

---

(٢٥) مجلس إدارة مصائد الأسماك في المحيط الهادئ، ''خطة إدارة مصائد الأسماك الخاصة بمصائد الأنواع الكثيرة الارتحال عند الساحل الغربي للولايات المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠٠٧''، (Fishery Management Plan for U.S. West Coast Fisheries for Highly Migratory Species)، وهي متاحة على العنوان التالي: www.pcouncil.org/hms/fmp/HMS_FMP_Aug09.pdf.

(٢٦) A/CONF.210/2006/1، الفقرتان ٥٢ و ٥٣.

(٢٧) المرجع نفسه، الفقرتان ٥٤ و ٥٨.

(٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ٥٥.

٣٤ - والقرش الليلي (*Carcharhinus signatus*) نوع محيطي يوجد عموما في مياه الجزء الخارجي من الرصيف القاري في غرب المحيط الأطلسي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأرجنتين وفي شرق المحيط الأطلسي من السنغال إلى شمالي ناميبيا. ومع أن بعض مصائد الأسماك في غرب المحيط الأطلسي شهدت تناقصا في الكميات المصيدة من سمك القرش الليلي، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا الانخفاض يرجع إلى تناقص حقيقي في الأعداد. وكانت بيانات الوفرة المستمدة من شمال شرق المحيط الأطلسي غير قاطعة لكنها أشارت إلى أن الأنواع لم تتعرض للتناقص بأحجام كبيرة[٢٩]. ويعتبر الرصيد في شمال شرق المحيط الأطلسي مستغلا بالكامل على أقل تقدير. أما حالة الأنواع في الأجزاء الأخرى من نطاق تلك المنطقة، فهي مجهولة.

٣٥ - وسمك القرش الأبيض الأطراف (*Carcharinus longimanus*) قرش محيطي يوجد في المياه المدارية والمياه الدافئة من المحيط الأطلسي، وربما في البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهندي وفي المحيط الهادئ. ومع أنه من أكثر أسماك القرش المحيطية انتشارا، فإن الكميات المصيدة منه يُبلغ عنها في جنوب غرب المحيط الأطلسي فقط. وانخفضت الكميات المصيدة من ٦٣٨ طنا في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ طنا في عام ٢٠٠٧. ولا تعرف حالة هذا النوع.

٣٦ - وينتشر سمك القرش الأزرق (*Prionace glauca*) حول العالم في المياه المحيطية المعتدلة والمدارية. وهو أحد أكثر أسماك القرش وفرة وأكثفها صيدا في العالم، ويكون في الغالب صيدا عرضيا في المصائد الموجودة في أعالي البحار التي تستخدم الخيوط الطويلة، وإن كان يجري صيده أيضا بالخطاف والخيط، وبشباك الجر في أعالي البحار، وحتى بشباك الجر القاعية قرب السواحل. وقد بلغ مجموع الكميات المسجلة المصيدة من سمك القرش الأزرق في عام ٢٠٠٧ (٠٠٠ ٥٥ طن) أعلى مستوى سجل له. ويتعرض سمك القرش الأزرق في المحيط الأطلسي وشرق المحيط الهادئ لمستويات استغلال معتدلة. إلا أنه من الحصافة، نظرا لكثرة الشكوك المحيطة بدقة التقييمات نتيجة لقصور البيانات، أن يجري أيضا النظر في احتمال أن تكون هذه الأرصدة مستغلة استغلالا كاملا. أما حالة هذا النوع في الأجزاء الأخرى من نطاق هذه المنطقة، فهي مجهولة.

(٢٩) انظر J. K. Carlson, E. Cortes, J. A. Neer, C. T. Mccandles and L. R. Beerkircher, "The Status of the United States Population of Night Shark, Carcharhinus signatus", *Marine Fisheries Review* 70:1-13, 2008.

٣٧ - ولم تتغير حالة فصيلة سمك القرش أبو مطرقة[٣٠]، إذ بلغ مجموع الكمية المصيدة منها التي أبلغ عنها حوالي ٠٠٠ ٤ طن في عام ٢٠٠٧. وما لم يثبت خلاف ذلك، ينبغي ألا يسمح بصيد هذا النوع إلا في إطار ضوابط صارمة.

٣٨ - وزادت باطراد الكميات التي أبلغ عن صيدها من سمك القرش الأسقمري (يشر إلى هذه الفصيلة حاليا باسم *Lamnidae*، رغم أن المرفق الأول للاتفاقية يشير إليها باسم *Isurida*)[٣١] من حوالي ٠٠٠ ١ طن في أوائل الثمانينيات إلى ٠٠٠ ١٠ طن في عام ٢٠٠٧، ومعظمها من سمك قرش ماكو القصير الزعانف (٠٠٠ ٧ طن) والقرش النهم الولود (٨٠٠ طن).

٣٩ - ولم تتغير حالة سمك القرش الأبيض الكبير (*Carcharodon carcharias*)[٣٢]. فقد أدرج في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة واتفاقية برشلونة، وتجري حمايته في عدة دول من دول موطنه، بما في ذلك أستراليا ومالطة وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.

٤٠ - ويرد وصف لسمك قرش ماكو القصير الزعانف (*Isurus oxyrinchus*) في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٣٣]. وقد أشار التقييم المستكمل لحالة استغلال رصيد شمال المحيط الأطلسي إلى أن هناك احتمالا لا يستهان به لأن يكون هذا الرصيد مستغلا بإفراط. وفي شرق المحيط الهادئ لا يعتبر الرصيد مستغلا بإفراط. ولا تعرف حالة الرصيد في المناطق الأخرى.

٤١ - وما زال لا يعرف سوى القليل عن توزيع أعداد قرش ماكو الطويل الزعانف وحالتها (*I. paucus*)[٣٤]، وبدون هذه المعلومات ينبغي توخي الحيطة في إدارة مصائد الأسماك التي تستغل هذا النوع.

٤٢ - ولم تتغير حالة سمك القرش الخشن الشراعي الزعانف (*Lamna ditropis*)[٣٥]. وهو ثاني أهم الأنواع، بعد سمك القرش الأزرق، التي تستغلها مصائد الأسماك اليابانية في المياه العميقة (بالخيوط الطويلة وبالشباك العائمة)، وتراوحت عمليات تفريغ المصيد السنوية في

(٣٠) A/CONF.210/2006/1، الفقرتان ٦٠ و ٦١.

(٣١) المرجع نفسه، الفقرات من ٦٢ إلى ٦٨.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٣.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦٤.

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرة ٦٥.

(٣٥) المرجع نفسه، الفقرة ٦٦.

الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٦ ما بين ٤٠٠ ١ و ٤٠٠ ٤ طن. ويعتبر هذا النوع من الأنواع الخاضعة للصيد بكثافة مع أن معظم المصيد يشكل صيدا عرضيا مرتجعا.

٤٣ - ويرد وصف لسمك القرش النهم الولود (*Lamna nasus*) في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٣٦]. وتبين أحدث المعلومات أن رصيد غرب المحيط الأطلسي يعتبر مستنفدا. وتنفذ كندا والولايات المتحدة خطة إدارية لإعادة تكوين الرصيد وجرى تخفيض حصص المصيد لدعم انتعاش الأعداد. وما زال رصيد شمال شرق المحيط الأطلسي يعتبر مستنفدا، ولا تعرف حالة الرصيد في المحيط الجنوبي.

٤٤ - ومن مجموعات أنواع/مناطق سمك القرش التي تعرف حالة استغلالها (٤٤ في المائة)، يحتمل أن يكون أكثر من ٦٠ في المائة مستغلا بإفراط أو مستنفدا. وتلزم تدابير حفظ فعالة لحماية هذه الأنواع من التعرض لمزيد من الانخفاض ولاستعادة قدرتها على التكاثر. وأسماك القرش عموما معرضة للاستغلال المفرط والاستنفاد، ولا سيما محليا. ومن الحصافة، في ظل انعدام المعلومات المتعلقة بحالة مصائد الأسماك ومواردها من حيث كل نوع من أنواع الأرصدة السمكية على حدة، أن تعتبر أسماك القرش قد بلغت حالة الاستغلال الكامل على أقل تقدير، وأن يُتبع نهج تحوطي في إدارتها.

٣ - الأنواع الأخرى الكثيرة الارتحال

٤٥ - على العكس من أسماك التونة وسمك القرش إلى حد ما، لا تجتذب الأنواع الواردة في هذا الفرع اهتمام مصائد أسماك كبيرة أو بارزة. ولذلك، هناك معلومات قليلة عن بيولوجيا هذه الأنواع وعن حالة استغلالها، بخلاف الكميات المصيدة المبلغ عنها[٣٧]. و ''الأنواع الرئيسية الأخرى الكثيرة الارتحال'' هي سمك الزبيدي وسمك السوريس والدلفين.

٤٦ - ولم تتغير حالة سمك الزبيدي (فصيلة البومفريت)[٣٨]، فهو ما زال يعتبر مستغلا بصورة تتراوح ما بين المعتدلة والكاملة. وتأرجحت الكميات المصيدة في السنوات الأخيرة دون اتجاه واضح. وبلغت الكميات المصيدة القصوى المبلغ عنها في عام ٢٠٠٥ قرابة ٠٠٠ ١٩ طن من ثلاثة وعشرين بلدا يمارس الصيد في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط

(٣٦) المرجع نفسه، الفقرتان ٦٧ و ٦٨.

(٣٧) استعين بالموقع الشبكي لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة لتحديد الأنواع وجمع البيانات عنها (وعنوانه www.fao.org/fishery/sidp/en)، وقاعدة البيانات السمكية (Fishbase) (وعنوانها www.fishbase.org)، وموارد أخرى خاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، كمصادر للمعلومات المتعلقة بالخصائص البيولوجية والتوزيع الجغرافي للأنواع الأخرى الكثيرة الارتحال.

(٣٨) A/CONF.210/2006/1، الفقرتان ٧٥ و ٧٦.

الهندي. وكانت عمليات تفريغ المصيد في عام ٢٠٠٧ (٠٠٠ ١١ طن) أقرب إلى المعدل المبلغ عنه في العقد الماضي. وسمك الزبيدي مدرج في بعض خطط الإدارة الوطنية لكنه لا يخضع لتقييم الهيئات الدولية لمصائد الأسماك.

٤٧ - وينتمي سمك السوريس إلى فصيلة السوريسيات و لم تتغير حالته[٣٩]. وقد أبلغت أربعة بلدان فقط منظمة الأغذية والزراعة عن عمليات تفريغ مصيد من سمك السوريس. ومع أن حالة استغلال سمك السوريس غير معروفة، فإنه ليس من المرجح أن يتعرض للاستغلال المفرط.

٤٨ - و لم تتغير حالة دلفيني فصيلة *Coryphaenidae*، وهما الدلفين الشائع (*Coryphaena hippurus*) والدلفين البُنبان (*Coryphaena equiselis*)[٤٠]. وتشهد عمليات تفريغ المصيد المبلغ عنها اتجاها تصاعديا مطردا من ٠٠٠ ٧ طن في عام ١٩٥٠ إلى ٠٠٠ ٦٠ طن في عام ٢٠٠٥. وبلغت الكميات المصيدة في عام ٢٠٠٧ حوالي ٠٠٠ ٤٩ طن. ويشكل المحيط الهادئ مصدر أكثر من نصف الكميات المصيدة. ويؤخذ الدلفين في الاعتبار في بعض الخطط الوطنية لإدارة مصائد الأسماك لكن على ما يبدو أنه، مثل سمك الزبيدي والسوريس، لا يخضع للتقييم من جانب الهيئات الدولية لمصائد الأسماك.

جيم - أرصدة مختارة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

٤٩ - تلخص الفروع التالية حالة الأرصدة الرئيسية المتداخلة المناطق في كل منطقة من المناطق الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، على أساس قائمة الأنواع التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦. وقد درست عموما الأنواع الرئيسية التي تشكل أرصدة متداخلة المناطق (مثلا سمك القد وبلوق ألاسكا والسمك المفلطح) دراسة جيدة مقارنة بعدة أنواع كثيرة الارتحال، لا سيما الأسماك من غير سمك التونة. ولذلك، لا تستعرض هذه الوثيقة بيولوجيا هذه الأنواع ودورة حياتها وسلوكها الارتحالي. فهذه المعلومات متاحة بسهولة من مختلف مصادر المعلومات المنشورة أو من هيئات مصائد الأسماك الإقليمية.

(٣٩) المرجع نفسه، الفقرات من ٧٧ إلى ٧٩.

(٤٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٠ إلى ٨١.

١ - المحيط الهادئ

(أ) شمال غرب المحيط الهادئ

٥٠ - ظلت حالة الأرصدة المتداخلة المناطق في شمال غرب المحيط الهادئ مشابهة للحالة المبلغ عنها في عام ٢٠٠٦[٤١]. وانخفضت في أوائل التسعينيات أرصدة سمك بلوق ألاسكا التي سجلت أرقاما قياسية في أواخر الثمانينيات، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم تنظيم الصيد في المياه الدولية لشمال غرب المحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٥، أصبح صيد سمك بلوق ألاسكا في مناطق أعالي البحار الواقعة في المنطقة الوسطى من بحر بيرنغ (بما في ذلك المنطقة المحصورة) منظما بالاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة موارد البلوق في المنطقة الوسطى من بحر بيرنغ. ورغم الجهود التي يبذلها الأطراف في الاتفاقية في مجال الإدارة، ما زالت الكتلة الأحيائية لأرصدة سمك بلوق ألاسكا دون المستويات التاريخية بكثير[٤٢].

٥١ - وتبدي أرصدة الحبار تفاوتا كبيرا من حيث الكميات المصيدة والوفرة والتوزيع استجابة للظروف البيئية المتغيرة في شمال المحيط الهادئ. وهناك معلومات قليلة عن حالة الأرصدة. غير أنه من غير المرجح أن يكون الحبار المحيطي مستغلا بإفراط بالنظر إلى انتشاره على نطاق واسع وتكاثره بصورة مرتفعة. وقد أشارت معلومات واردة من منظمة الأغذية والزراعة[٤٣] إلى أن الأرصدة تتأرجح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال الكامل. وبناء على عمليات تفريغ المصيد المبلغ بها، يعتبر سمك فرخ المحيط الهادئ مستنفدا، فيما لا تعرف حالة أرصدة السمك المدرع الرأس الغَمري وسمك الأبراميس.

(ب) شمال شرق المحيط الهادئ

٥٢ - تشمل الأرصدة المتداخلة المناطق في شمال شرق المحيط الهادئ سمك الأسقمري الحصان (*Trachurus picturatus symmetricus*) وسمك بلوق ألاسكا (*Theragra chalcogramma*). وكما جاء في تقييم عام ٢٠٠٦[٤٤]، يُستغل سمك الأسقمري الحصان

---

(٤١) المرجع نفسه، الفقرة ٨٣.

(٤٢) مجلس إدارة مصائد الأسماك في شمال المحيط الهادئ، ”التقرير المتعلق بتقييم الأرصدة والمصائد فيما يتعلق بالموارد من أسماك قاع البحار في منطقة بحر بيرنغ وجزر ألويتان“ (“Stock Assessment and Fishery Evaluation Report for the Groundfish Resources of the Bering Sea/Aleutian Islands Region”) (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وهو متاح على العنوان التالي: www.afsc.noaa.gov/REFM/Docs/2008/BSAISafe.pdf.

(٤٣) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام ٢٠٠٨ (روما، ٢٠٠٩).

(٤٤) A/CONF.210/2006/1، الفقرة ٨٤.

استغلالا معتدلا، وتستغل أرصدة سمك بلوق ألاسكا في شرق بحر بيرنغ ومنطقة جزر ألوتيان استغلالا كاملا.

(ج) المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الهادئ

٥٣ - ما زالت لا توجد معلومات عن الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الهادئ[٤٥].

(د) المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الهادئ

٥٤ - لم تتغير حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة من الحبار العملاق (*Dosidicus gigas*) والأسقمري الإسباني (*Scomber japonicus*) في المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الهادئ[٤٦]. وما زال رصيد الأسقمري الحصان (*Trachurus symmetricus*) مستغلا بشكل طفيف منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.

(هـ) جنوب غرب المحيط الهادئ

٥٥ - لم تتغير أساسا حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في جنوب غرب المحيط الهادئ[٤٧]، مع فارق وحيد يكمن في أنه من المرجح أن يكون الأسقمري الإسباني والحبار الطائر وفصيلة الأسماك الطائرة في حالة استغلال معتدل.

(و) جنوب شرق المحيط الهادئ

٥٦ - لم تتغير حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في جنوب شرق المحيط الهادئ[٤٨]. وتتسم الكميات المصيدة من الأسقمري الإسباني (*Scomber japonicus*) الموجود خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة بصغرها. ويعتبر الرصيد مستغلا على نحو يتراوح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال الكامل. وتتراوح حالة الأسقمري الحصان الشيلي ما بين الاستغلال الكامل والاستغلال المفرط بينما يُستغل الحبار العملاق باعتدال.

---

(٤٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨٥.

(٤٦) المرجع نفسه، الفقرة ٨٦.

(٤٧) المرجع نفسه، الفقرة ٨٧.

(٤٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨٨.

٢ - المحيط الأطلسي

(أ) شمال غرب المحيط الأطلسي

٥٧ - لم تتغير حالة معظم الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في شمال غرب المحيط الأطلسي[٤٩]، سواء كانت مستغلة استغلالا كاملا أو مفرطا أو نفدت، باستثناء تغير تقييم سمك الكبلين من نقص الاستغلال إلى النفاد. غير أنه لوحظ في السنوات الأخيرة أن رصيد سمك الفرخ قد انتعش إلى حد ما.

(ب) شمال شرق المحيط الأطلسي

٥٨ - تغيرت حالة بعض الأرصدة ''التقليدية'' الرئيسية المتداخلة المناطق الموجودة في شمال شرق المحيط الأطلسي[٥٠]. فقد أعيد تقييم سمك القد وسمك الحدوق من حالة الاستغلال المفرط إلى الاستغلال الكامل وسمك الفرخ الأحمر الأوقيانوسي من حالة الاستغلال الكامل إلى الاستغلال المفرط.

(ج) المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الأطلسي

٥٩ - لم تتغير حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الأطلسي[٥١]. وما زالت لا توجد حاليا مصائد أسماك مهمة خاصة بتلك الأرصدة خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة في المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الأطلسي.

(د) المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي

٦٠ - لم تتغير حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي[٥٢]. وكما هو الحال بالنسبة للمنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الأطلسي، ما زالت لا توجد حاليا مصائد أسماك مهمة خاصة بالأرصدة المتداخلة المناطق خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي.

---

(٤٩) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٩ و ٩٠.

(٥٠) المرجع نفسه، الفقرات من ٩١ إلى ٩٣.

(٥١) المرجع نفسه، الفقرة ٩٤.

(٥٢) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥.

(هـ) جنوب غرب المحيط الأطلسي

٦١ - تغير تقييم حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في جنوب غرب المحيط الأطلسي[٥٣]. وما زالت الحالة مجهولة بالنسبة لأرصدة الحبار الطائر وسمك الرأس وسمك الغرناد وقُد أنتاركتيكا المسنن وسمك القد الصخري وسمك القرش والشفنين البحري. ويستغل سمك الغرناد الباتاغوني استغلالا يتراوح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال الكامل، وكانت التقديرات فيما سبق تشير إلى أن استغلاله معتدل. ويستغل السمك المسنن الباتاغوني استغلالا كاملا بعد أن كان استغلاله يتراوح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال الكامل. ويُستغل انقليس البرسم الوردي استغلالا كاملا بعد أن كان استغلاله يتراوح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال الكامل. وما زال الحبار القصير الزعانف يُستغل استغلالا كاملا؛ ويستغل الحبار الباتاغوني، الذي لم يُشر إليه سابقا، استغلالا كاملا. ويستغل سمك البياض الأزرق الجنوبي بإفراط، وقد كان استغلاله سابقا يتراوح ما بين الاستغلال الكامل والاستغلال المفرط؛ وما زال استغلال سمك النازلي الأرجنتيني يتراوح ما بين الاستغلال الكامل والنفاد.

(و) جنوب شرق المحيط الأطلسي

٦٢ - ما زالت حالة الأرصدة المتداخلة المناطق الموجودة في جنوب شرق المحيط الأطلسي مجهولة[٥٤]؛ وهناك نقص عام في البيانات المتعلقة بحالة مصائد معظم الأنواع المهمة وأرصدتها. إلا أن تقييم الأسقمري الحصان تغير من حالة الاستغلال الكامل إلى التأرجح ما بين الاستغلال المعتدل والاستغلال المفرط. وكتدبير وقائي من الصيد المفرط، قامت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بفرض حدود على كمية المصيد وحددت مناطق يحظر فيها صيد بعض الأنواع التي تعيش في المياه العميقة والتي تعتبر معرضة بشكل كبير للصيد، بما في ذلك السمك الخشن البرتقالي وسمك دوري و سمك الأبراميس وفصيلة السمك المدرع الرأس وسمك ديك البحر وسمك الحطام وسرطان المياه العميقة الأحمر.

---

(٥٣) المرجع نفسه، الفقرتان ٩٦ و ٩٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الفقرة ٩٨.

٣ - المحيط الهندي

٦٣ - لم يتم الوقوف بعد على أي مصائد للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في المحيط الهندي. وهذا عائد إلى أن أنشطة صيد هذا النوع من الأرصدة السمكية، فيما يبدو، لا تتم على نطاق كبير حاليا في المناطق التي يُحتمل أن توجد بها في المحيط الهندي(٥٥).

٤ - المحيط الجنوبي

٦٤ - ويرد وصف للجوانب التاريخية لمصائد الأسماك في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦(٥٦). وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، بلغ متوسط المصيد ٠٠٠ ١٣٧ طن. وكان يغلب على المصيد في الفترة المذكورة كريل أنتاركتيكا (٨٤ في المائة)، والسمك المسنن الباتاغوني (١٠ في المائة)، وسمك الأسقمري الجليدي (٢ في المائة)، والسمك المسنن الأنتاركتيكي بنسبة تقلّ عن ٢ في المائة. وأُفيد عن وجود أكثر من ٦٠ نوعا في النسبة المتبقية، وهي ٢ في المائة من مجموع المصيد. ويشكل الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم مصدر قلق في المنطقة المشمولة باتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، كما أنه يثير الشكوك بشأن الحجم الفعلي للمصيد، ولا سيما فيما يخص السمك المسنن الأنتاركتيكي.

٦٥ - ويُعتبر كريل أنتاركتيكا (Euphausia superba) غير مستغل استغلالا كافيا لأن المصيد منه يقل كثيرا عن الحد التحوطي الذي وضعته اللجنة. كذلك يعتبر سمك الفنار (Myctophidae) مستغلا استغلالا ناقصا في جميع مناطق منظمة الأغذية والزراعة. ومن الأنواع الأخرى التي تُعتبر مستغلة استغلالا ناقصا سمك الفنار (Electrona carlsbergi)، والحبار الطائر السباعي النجوم (Martialia hyadesi)، والسرطان الأسود الشوكي والسرطان العنكبوتي (Paralomis spinosissima و P. formosa). ويُعتبر السمك المسنن الباتاغوني (Dissostichus eleginoides) والسمك المسنن الأنتاركتيكي (D. mawsoni) مستغلَّين استغلالا كاملا إلى مفرط. ويُعتبر سمك الأسقمري الجليدي (Champsocephalus gunnari) وسمك القد الصخري الأنتاركتيكي (Trematomus spp.) والسمك الجليدي الأسود الزعانف (Chaenocephalus aceratus) من الأسماك المستنفدة.

(٥٥) المرجع نفسه، الفقرة ٩٩.

(٥٦) المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٠ و ١٠١.

٥ - البحر الأبيض المتوسط

٦٦ - لا تزال حالة الأرصدة المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، التي حددتها اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، دون تغيير عموما[٥٧]، باستثناء بعض التغيرات في تقديرات سمك السردين والأنشوفة، وكلاهما يُعتبر مستغلا على نحو يتراوح بين الاستغلال الناقص أو الاستغلال المفرط تبعا للمنطقة. وباتت حالة السردين تتراوح الآن من الاستغلال المعتدل إلى الاستغلال المفرط، في حين أن حالة الأنشوفة تتراوح من الاستغلال الكامل إلى الاستغلال المفرط، تبعا للمنطقة. وتحظر اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط الصيد باستخدام أدوات الجر على عمق يتجاوز ١ ٠٠٠ متر.

٦ - حالة أرصدة مختارة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

٦٧ - ما زالت حالة استغلال ٢٠ في المائة من الأرصدة السمكية المختارة المتداخلة المناطق التي يغطيها هذا الاستعراض مجهولة. وفيما يخص الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق التي تتوفر معلومات بشأنها، هناك ٢ في المائة مستغل استغلالا ناقصا، فيما يُستغل ١٢ في المائة منها استغلالا معتدلا، و ٢٣ في المائة استغلالا كاملا، و ٥٥ في المائة استغلالا مفرطا، وهناك ٨ في المائة منها مستنفد، و ١ في المائة في طور التعافي.

دال - الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار

٦٨ - يتناول هذا الفرع الأرصدة السمكية التي لا تتألف من أنواع كثيرة الارتحال، وينحصر وجودها في أعالي البحار. وتتألف معظم أرصدة أعالي البحار المعروفة حاليا من أنواع المياه العميقة، لكن عدة أرصدة أخرى قد تنتمي إلى الأنواع اليمية[٥٨]. ولا يُعرف سوى القليل نسبيا عن عدد كبير من الأنواع وعن معظم المصائد. وقد ورد وصف عام لنموها ومواضع ضعفها وخصائصها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٥٩] الذي يوفر أيضا

(٥٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣.

(٥٨) المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من/مستندة إلى الورقة رقم ٤٥٧ من سلسلة الأوراق الفنية عن مصائد الأسماك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ''استعراض حالة موارد مصائد الأسماك البحرية في العالم'' (FAO Fisheries Technical paper 457, "Review of the state of World marine fishery resources")، وتقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٧٧٢، ''المؤتمر المعني بأعماق البحار لعام ٢٠٠٣ (روما، ٢٠٠٥) - مؤتمر دولي عن حوكمة مصائد الأسماك في أعماق البحار وإدارتها'' ("Deep Sea 2003, An International Conference on Governance and Management of Deep-Sea Fisheries") (روما، ٢٠٠٣)، والمشورة والمعلومات المقدمة من اللجنة الاستشارية التابعة للمجلس الدولي لاستكشاف البحار المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والهيئات الإقليمية الأخرى المعنية بمصائد الأسماك.

(٥٩) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١٠٤ إلى ١٠٨.

خلفية علمية مفصلة عن فرادى أنواع السمك الخشن البرتقالي، وسمك دوري، وسمك ألفونسينو، والأسماك المسننة، والسمك المدرع الرأس الغَمري، وسمك الغرناد الأزرق، والأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار[٦٠].

٦٩ - ما زالت التقديرات الأخيرة لمعظم الأرصدة على حالها، ويبقى الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مصدر قلق رئيسي فيما يتعلق بحفظ الأسماك المسننة في المنطقة المشمولة باتفاقية لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، رغم الجهود التي تبذلها اللجنة لمعالجة هذه المشكلة. وتُقدر الكميات الناتجة عن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بنسبة ٢٢ في المائة من إجمالي المصيد في المنطقة المشمولة بالاتفاقية خلال موسم صيد ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبنسبة ١٠ في المائة في موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨[٦١].

٧٠ - لكن فيما يخص مصائد أسماك الغرناد الأزرق، تشير تجربة الإدارة في بعض الولايات القضائية، على الأقل، إلى إمكانية إدارتها على نحو مستدام. وقد أُشير في هذا الصدد إلى أن أهمية سمك الغرناد الأزرق بوصفه من ''الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار'' قد تكون ثانوية لأن معظم المصيد منه يقع في المناطق الخاضعة لولاية وطنية رغم اعتباره عموما من أسماك مصائد المياه العميقة. وبالمثل، فإن الأنواع المدارية التالية الموجودة في المياه العميقة قد تكون أهميتها بوصفها من ''الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار'' ثانوية: الأسماك من فصيلة أسماك النهاش (Lutjanidae)، وفصيلة أسماك الهامور (Serranidae) (أسماك ذئب البحر: سمك الهامور وسمك ذئب البحر الصغير الجني)، وفصيلة الشيميات (Carangidae)، والأهم هو أسماك الإيتلين النهاشة (مثل سمك النهاش اللهيبي Etelis coruscans وسمك النهاش الياقوتي E. carbunculus) وسمك النهاش (مثل نهاش هاواي القرنفلي Pristompoides filamemtosus وسمك النهاش الحاد الأسنان P. typus وسمك النهاش الذهبي الطوق P. multidens)[٦٢].

هاء - الأنواع المرتبطة بغيرها

٧١ - كما ذُكر أعلاه في هذا الاستعراض، تُعتبر الأنواع المرتبطة بغيرها أنواعا متأثرة لا تشكل جزءا من كمية المصيد المفرغة. وتؤثر مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وغيرها من الأرصدة السمكية في أعالي البحار، على الأنواع الأخرى من الأسماك نتيجة للصيد المرتجع، والاتصال المادي لأدوات الصيد بكائنات

(٦٠) المرجع نفسه، الفقرات ١٠٩ إلى ١١٥ على التوالي.

(٦١) www.ccamlr.org.

(٦٢) انظر A/CONF.210/2006/1، الفقرة ١١٦.

لا يجرى صيدها وموائل، والعمليات غير المباشرة. ومنذ إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦، لم يجر أي استعراض شامل جديد لهذه الآثار على نطاق عالمي. ومع التسليم بأن المعلومات المقدمة في عام ٢٠٠٦ لا تزال وجيهة، توجز المعلومات الواردة أدناه الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بآثار مصائد الأسماك على الأنواع المرتبطة بغيرها.

١ - الصيد المرتجع

٧٢ - ما زالت المعلومات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة عن مرتجعات مصائد الأسماك العالمية[٦٣] والواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٦٤] دون تغيير عموما.

٧٣ - ومن المسائل ذات الصلة التي نظر فيها المجتمع الدولي اعتماد منظمة الأغذية والزراعة لخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة[٦٥]. وعلاوة على ذلك، عقدت المنظمة مشاورة للخبراء[٦٦] ومشاورة تقنية[٦٧] للنظر في سبل الحد من نفوق السلاحف البحرية خلال عمليات الصيد، بما يشمل مصائد الخيوط الطويلة. وقد أدت التدابير التي بدأ الأخذ بها في العديد من مصائد الأسماك والهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك (كالتغييرات في شكل الخطاف ونوع الطعم واستخدام مبعدات الطيور) إلى الحد على نحو كبير من الصيد العرضي للطيور البحرية والسلاحف البحرية في مصائد الخيوط الطويلة.

---

(٦٣) الورقة رقم ٤٧٠ من سلسلة الأوراق الفنية عن مصائد الأسماك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ”الصيد المرتجع في مصائد الأسماك البحرية في العالم، معلومات محدثة“ (Discards in the world marine fisheries, An Update)، (روما، ٢٠٠٥).

(٦٤) A/CONF.21-2006/1، الفقرات من ١٢٠ إلى ١٢٨.

(٦٥) www.fao.org/figis/servlet/static?dom=org&xml=ipoa_seabirds.xml.

(٦٦) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٧٣٨، ”تقرير مشاورة الخبراء عن التفاعلات بين السلاحف البحرية ومصائد الأسماك في سياق النظم الإيكولوجية، روما، إيطاليا، ٩-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤“، (”Report of the Expert Consultation on the Interactions between Sea Turtles and the Fisheries within an Ecosystem Context“)، (روما، ٢٠٠٤) وهو متاح على العنوان التالي: www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/docrep/007/y5477e/y5477e00.htm.

(٦٧) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٧٦٥ ”مشاورة تقنية عن حفظ السلاحف البحرية ومصائد الأسماك، بانكوك، تايلند، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤“ (Technical Consultation on Sea Turtles Conservation and Fisheries)، (روما، ٢٠٠٥)، وهو متاح على العنوان التالي: http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/docrep/007/y5887e/y5887e00.htm.

٧٤ - وفيما يخص الصيد العرضي للثدييات البحرية[٦٨]، تشير المعلومات المحدثة إلى أن الاتفاق المتعلق بالبرنامج الدولي لحفظ الدلفين أدى إلى انخفاض جذري في معدل النفوق من ١٣٢ ٠٠٠ دلفين في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١ ٢٠٠ دلفين في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من هذا النجاح، يبدو أن أعداد الدلافين كانت بطيئة في تعويض الفاقد[٦٩].

٢ - الاتصال المادي لأدوات الصيد بكائنات لم يجر صيدها، والعمليات غير المباشرة

٧٥ - ما زال تأثير شباك الجر والعمليات غير المباشرة وتغير قاع البحر على الأنواع المرتبطة بغيرها وموئلها دون تغيير منذ تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦[٧٠]. وقد أبلغ مؤخرا عدد من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن اتخاذ إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في البحار العميقة من الصيد في قاع البحار[٧١]، وقامت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ باستعراض تلك الإجراءات[٧٢].

واو - الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار التي لم تعتمد المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أي تدابير بشأنها

٧٦ - تخضع جميع مصائد الأسماك الخاصة بأسماك التونة الكثيرة الارتحال والأنواع المشابهة لها، المحددة في المرفق الأول للاتفاقية، لشكل ما من أشكال الإدارة. غير أن الطابع العالمي لبعض أساطيل الصيد التي تستهدف الأنواع الكثيرة الارتحال وللأسواق الخاصة بهذه الأنواع يزيد من صعوبة إدارة مصائد الأسماك هذه بالنسبة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك مقارنة بالأنواع الأقل اتساما بذلك الطابع.

٧٧ - أما إدارة مصائد سمك القرش المحيطي وغيره من الأنواع الكثيرة الارتحال المدرجة في قائمة المرفق الأول للاتفاقية، فهي، بخلاف مصائد الأسماك الخاصة بالتونة والأنواع المشابهة لها، متفاوتة وغير مكتملة. وتشكل خطة العمل الدولية لحفظ وإدارة أسماك القرش صكا غير

---

(٦٨) A/CONF.210/2006/1، الفقرة ١٢٧.

(٦٩) www.iattc.org/DolphinSafeENG.htm: للاطلاع على برنامج الحفظ الذي تتولاه لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، و http://swfsc.noaa.gov: للاطلاع على برنامج البحوث المتعلق بحفظ الدلفين الذي يتولاه مركز علوم مصائد الأسماك في الجنوب الغربي.

(٧٠) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١٢٩ إلى ١٣٢.

(٧١) انظر A/64/305.

(٧٢) انظر قرار الجمعية العامة ٦٤/٧٢.

ملزم ينبغي الاسترشاد به في إدارة سمك القرش المحيطي. ورغم أن المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المختصة بمصائد الأسماك التي تتعامل مع سمك القرش المحيطي وغيره من الأنواع الكثيرة الارتحال (ولا سيما مصائد الخيوط الطويلة) على علم بالمسائل المتعلقة بالمصيد العرضي، فإن هذا النوع من المصيد لا يخضع بعد للتنظيم في معظمه.

٧٨ - وباستثناء بعض الأنواع التي يجرى صيدها بكميات كبيرة (مثل التونة وسمك أبو سيف). لا يزال الإلمام ببيولوجيا الأنواع الكثيرة الارتحال، من قبيل أسماك الخرمان والسمك الشراعي، وحالة استغلالها محدودا بل إن الإلمام بمعظم أنواع سمك القرش المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية أقل من ذلك.

٧٩ - وتُدرج مصائد الأسماك الخاصة بسمك الزبيدي وسمك السوريس وسمك الدلفين أحيانا في الخطط الوطنية لإدارة مصائد الأسماك، إما بوصفها عنصرا من عناصر الخطط الخاصة بأنواع أخرى أو بمفردها، لكن يجب تناول هذه الأنواع عموما على نحو أكثر انتظاما قبل أن يمكن القول بأن مصائد الأسماك التي تستغلها تدار إدارة ملائمة.

٨٠ - ومعظم مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق إما تخضع لإدارة المنظمات والترتيبات الإقليمية القائمة أو الجاري تشكيلها لإدارة مصائد الأسماك أو هي في سبيلها إلى ذلك. أما حالة مصائد الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار، فهي أكثر تفاوتا. فلجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، على سبيل المثال، مختصة بمصائد الأسماك في المياه العميقة في شمال شرق المحيط الأطلسي، التي يشمل بعضها ''الأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار''. لكن لا يوجد في الوقت الراهن أي سلطة للإدارة لها ولاية على مصائد الأسماك الخاصة بهذه الأرصدة السمكية في المحيط الهندي. ومن المتوقع أن يتغير الوضع في المحيط الهندي مع بدء نفاذ اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

٨١ - وفي الختام، تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام تقييم حالة استغلال الأنواع الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار، في ضآلة البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك والبيانات البيولوجية. وما زالت التحديات المشار إليها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ قائمة، وهي تحديات تتعلق بتقييم مدى تحقيق الهدف المنصوص عليه من الاتفاق، والمتمثل في الحفاظ على الأرصدة السمكية في حدود مستويات استغلال مستدامة[٧٣].

(٧٣) A/CONF.210/2006/1، الفقرات من ١٧ إلى ٢٠.

٨٢ - ومن العوامل التقييدية بوجه خاص عدم توافر مجموعة بيانات عالمية تسمح بالفصل بين المصيد من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الأخرى في أعالي البحار وحالة تلك الأرصدة من جهة، ومصائد الأسماك الواقعة في مناطق الولاية الوطنية من جهة ثانية. وبالمثل، فإن تقييم مدى الحماية المتاحة بموجب الاتفاق للأنواع المرتبطة بغيرها أمر صعب نظرا لمحدودية البيانات المتوافرة بشأن المصيد العرضي وحالة الاستغلال. وعلاوة على ذلك، يصعب تحديد الصلة بين الصيد في أعالي البحار وحالة الأنواع المرتبطة بغيرها لأن العديد من تلك الأنواع تتأثر بمصائد الأسماك الموجودة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، على نحو كثيرا ما يفوق تأثرها بمصائد الأسماك في أعالي البحار وبتنمية المناطق الساحلية والأنشطة البشرية الأخرى.

٨٣ - وقد أُحرز بعض التقدم في تحسين الإبلاغ عن المصيد من أنواع القرش الكثيرة الارتحال في السنوات الأخيرة، لكن المعلومات المتوافرة لا تسمح بإجراء تقييم شامل لحالة استغلال هذه المجموعة من الأنواع إلا مع بعض الاستثناءات النادرة.

٨٤ - وعلى الرغم من هذه القيود، فإن المقصود بهذه اللمحة العامة هو توفير موجز مستكمل لحالة واتجاهات الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية الموجودة في أعالي البحار، والأنواع غير المستهدفة، والأنواع المعتمدة على غيرها، والأنواع المرتبطة بأنواع أخرى، باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. ولم تطرأ تغيرات كبيرة على الحالة العامة للأرصدة وكميات المصيد منذ آخر تقييم أُجري في عام ٢٠٠٥. وتُعتبر أغلبية الأنواع التي تتوافر معلومات بشأنها إما مستغلة استغلالا كاملا أو مفرطا.

٨٥ - ويزيد هذا الوضع من حاجة البلدان التي تمارس الصيد في أعالي البحار إلى التعاون، إما مباشرة أو من خلال الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، وإلى استخدام تدابير فعالة من أجل إدارة مصائد الأسماك بشكل مستدام، والحفاظ على الثروة السمكية المعرضة للاستغلال المفرط. كذلك سيشكل التعاون بين الدول عنصرا رئيسيا لتحسين رصد مصائد الأسماك في أعالي البحار. وتتوقف نوعية التقييمات المقبلة لأداء الاتفاق على توافر المزيد من البيانات عن الأرصدة والمصائد الموجودة في أعالي البحار.

ثالثا - استعراض وتحليل لمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

٨٦ - في عام ٢٠٠٦، عالج المؤتمر الاستعراضي، في سياق استعراض وتقييم مدى ملاءمة أحكام الاتفاق ووسائل تعزيز مضمونها وأساليب تنفيذها، أربع مجموعات منفصلة من المسائل هي: (أ) حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها؛ و (ب) آليات التعاون الدولي، والدول

غير الأعضاء؛ و (ج) والرصد والمراقبة والإشراف، والامتثال والإنفاذ؛ و (د) الدول النامية والدول غير الأطراف.

٨٧ - وعلى أساس الاستعراض والتقييم اللذين أجراهما المؤتمر الاستعراضي، اعتمد المؤتمر توصيات لتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاق[٧٤]. ويجرى في الفروع التالية استعراض وتحليل مدى تنفيذ هذه التوصيات من جانب الدول والمنظمات والترتيبات والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، كما يقدَّم وصف للأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد.

ألف - حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها

٨٨ - استعرض المؤتمر الاستعراضي الجهود الحالية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك اعتماد تدابير لكفالة استدامة هذه الأرصدة في الأجل الطويل ومعالجة الإفراط في الصيد وفي القدرة عليه، وآثار الصيد على البيئة البحرية؛ والتعاون على إدارة مصائد الأسماك التي لا تنظمها أي منظمة لإدارة الأسماك؛ وجمع البيانات وتبادلها. واستنادا إلى الاستعراض الذي أجراه المؤتمر، قُدِّم عدد من التوصيات بخصوص حفظ هذه الأرصدة السمكية وإدارتها.

١ - التدابير المتخذة من جانب الدول

٨٩ - اعتماد تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها - أبلغت الدول عن مجموعة من التدابير المتخذة على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني، لتبرهن على أنها قد عززت التزامها باعتماد تدابير لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما فيها الأرصدة السمكية غير الخاضعة للتنظيم، وتنفيذ تلك التدابير على نحو كامل وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة. وقامت عدة دول في هذا السياق بوصف الكيفية التي تنشط بها في عضوية المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وأشارت إلى امتثالها لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها هذه المنظمات والترتيبات[٧٥]. ولاحظت نيوزيلندا أن عددا من هذه المنظمات والترتيبات فشل فشلا ذريعا في الاضطلاع بمسؤوليات الإدارة الأساسية في هذا الصدد، وشددت على دعمها للاجتماعات المشتركة التي تعقدها الهيئات المعنية بأسماك التونة وعملية استعراض الأداء، التي يمكن تطبيقها على المنظمات والترتيبات الأخرى.

---

(٧٤) A/CONF.210/2006/15، المرفق.

(٧٥) إندونيسيا، بنما، تايلند، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، كندا، كوبا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، اليابان.

٩٠ - وأكّد بعض الدول أهمية التعاون الدولي من خلال إبرام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. فأشير إلى أن الجماعة الأوروبية أبرمت اتفاقا مع الاتحاد الروسي بشأن التعاون في مجال مصائد الأسماك وحفظ الموارد البحرية الحية في بحر البلطيق. وقالت النرويج إن لديها شبكة شاملة من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لإدارة الأرصدة السمكية المشتركة والمتداخلة المناطق. وأشارت الفلبين إلى أن التعاون الثنائي مع البلدان المجاورة يشمل حفظ وإدارة الأرصدة السمكية. وأوضحت غواتيمالا أن القيود المفروضة على الميزانية تحول دون حضورها الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها اللجان الفرعية التابعة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٩١ - وعلى الصعيد الوطني، أبلغ كثير من الدول عن التشريعات الوطنية وغيرها من الآليات الرامية إلى تنفيذ الاتفاق والتدابير الأخرى، بما في ذلك الالتزامات المقررة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة المصائد وتدابير الحفظ والإدارة، والشروط المتعلقة بأنواع محددة من الأسماك، والامتثال لشروط الصيد في أعالي البحار[٧٦]. فمثلاً، ذكرت الولايات المتحدة أنها تنفذ الاتفاق من خلال إصدار ما ينوف عن ١٠٠ من القوانين واللوائح. ولا تصدر تراخيص جديدة للصيد في أعالي البحار إلا بعد استكمال الاستعراضات في إطار التشريعات المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض والسياسات البيئية. وأبلغت الدول أيضا عن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم[٧٧] وبأسماك القرش[٧٨] وعن اعتماد مبادئ توجيهية طوعية بشأن الأدوات المسموح باستخدامها لصيد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق[٧٩]. وأفادت الجماعة الأوروبية بأنها تعمل على تحسين المعرفة العلمية بنمط ارتحال أسماك التونة في المحيط الهندي، وتموّل المشاريع الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة تشجيعاً للتعاون في مجال الأرصدة السمكية ومصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط وتحسين المعرفة العلمية بها.

٩٢ - إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك - شددت الدول على أهمية معالجة مسألة مصائد الأسماك غير المنظمة، من خلال الشروع في عمليات تهدف إلى إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ

(٧٦) إندونيسيا، بيرو، الجماعة الأوروبية، شيلي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كندا، موريشيوس، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

(٧٧) موزامبيق.

(٧٨) الجماعة الأوروبية.

(٧٩) غواتيمالا.

وشماله، بما في ذلك إبرام اتفاقات بشأن التدابير المؤقتة وإنشاء آليات علمية لتنفيذ هذه التدابير. وأشارت الدول إلى مشاركتها النشطة في إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ(٨٠)، وأشارت نيوزيلندا أيضا إلى توفير الدعم للمفاوضات من خلال تقديم الأموال والموارد. وأشارت شيلي إلى أن الموافقة على تلك المبادرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ يمكن أن تعزز تنفيذ الاتفاق وأن تفيد في حل المسائل المحددة التي حالت دون تصديق بعض الدول على الاتفاق. وفي شمال المحيط الهادئ، أشارت الولايات المتحدة واليابان إلى مشاركتهما في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، وأبلغت اليابان عن تنفيذها للتدابير المؤقتة.

٩٣ - وأَبلغت الدولُ أيضا عن الأنشطة الرامية إلى إنشاء ترتيبات جديدة أو تعزيز التعاون في بعض المناطق. فذكرت الجماعة الأوروبية أنها توفر الأساس العلمي لإدارة مصائد الأسماك المحيطية، الإقليمية منها والوطنية، في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبلدانها وأقاليمها فيما وراء البحار. وهي تعزز أيضا التعاون الإقليمي في قطاع مصائد الأسماك في شرقي جنوب أفريقيا والمحيط الهندي، كما تضع وتنفذ السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني في جميع بلدان هذه المجموعة. وأفادت غواتيمالا بأنها تتابع التطورات الناشئة فيما بين دول شرق المحيط الهادئ، والمتعلقة بإمكانية إنشاء منظمة لرصد الأنواع اليمية الكبيرة، التي عادة ما تكون هدفا للصيد التقليدي. وذكرت موزامبيق أنها تضطلع بدور بارز في الجهود الرامية إلى تنفيذ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مصائد الأسماك وكذلك خطة العمل المتعلقة ببيان الالتزام الذي أصدره وزراء مصائد الأسماك في هذه الجماعة في عام ٢٠٠٨ لوقف الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقالت إندونيسيا إنها تدعم وضع الترتيبات المطلوبة لرفع مستوى الاستفادة من مصائد الأسماك ليتواءم مع التنمية المستدامة.

٩٤ - تطبيق النَهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي - أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تعتمد الدول تدابير الحفظ والإدارة وأن تنفذّها بالكامل وفقا للنَهج التحوطي، وأن تعزز الدول فهم نُهُج النظام الإيكولوجي وتدمج اعتبارات النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لحفظ الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها وحماية الموائل ذات الأهمية الخاصة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة.

(٨٠) بنما، بيرو، الجماعة الأوروبية، شيلي، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان. ويشار هنا إلى أن اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد أسماك أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ اعتُمدت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وسيفتح باب التوقيع عيها في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٩٥ - وأشارت الدول بصفة عامة إلى الجهود المبذولة لتطبيق النَهج التحوطي ونُهج النظام الإيكولوجي على إدارة مصائد الأسماك[٨١]، وأُبلغ عن عدد من التدابير المحددة، منها إسداء المشورة التحوطية بشأن مستويات للصيد[٨٢] وآليات من قبيل الخطط الإقليمية لإدارة أنواع محددة من الأسماك[٨٣]، واقتراح بشأن تدبير للحفظ متعدد الأطراف يقوم على أسس علمية ويشكل أساساً لإبرام اتفاق في إطار إحدى المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[٨٤]، وخطة وطنية لإدارة مصائد التونة[٨٥]، ومشروع وطني لتوسيم سمك التونة من أجل الوقوف على حالته وتوزيعه[٨٦]، وتنفيذ مدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد[٨٧]. وفي الولايات المتحدة، عُدِّل قانون ماغنوسون - ستيفنس بحيث يقتضي، بدءا من عام ٢٠١٠، تعيين حدود سنوية لصيد الأسماك لكل من المصائد التي تديرها الحكومة الاتحادية، وبحيث تؤدي الحدود التي يضعها إلى منع الإفراط في صيد الأسماك[٨٨]. ويقتضي القانون أيضا زيادة المساءلة بهدف منع الصيد المفرط، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تصحيحية للتخفيف من حدة آثاره، ووضع خطط لتجديد الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، وينص القانون كذلك على إمكان حظر استخدام أدوات صيد الأسماك.

٩٦ - وأَبلغ معظم الدول عن دعمه أو اعتماده لنهج النظام الإيكولوجي من خلال مجموعة واسعة من الآليات[٨٩]، كما أشار كثير من الدول إلى الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، بما في ذلك ما يخص المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[٩٠]، واعتماد الخطوط التوجيهية الدولية

(٨١) بنما، الجماعة الأوروبية، شيلي، غواتيمالا، كندا، موريشيوس، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

(٨٢) النرويج.

(٨٣) قطر.

(٨٤) فنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(٨٥) الفلبين.

(٨٦) كينيا.

(٨٧) قطر.

(٨٨) قانون ماغنوسون - ستفنس لإعادة الترخيص في مجال حفظ وإدارة مصائد الأسماك، بصيغته المعدلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٨٩) إندونيسيا، بنما، الجماعة الأوروبية، سري لانكا، شيلي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، كندا، كينيا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(٩٠) منظمة الأغذية والزراعة، ''الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد. العدد ٤، الملحق ٢. نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك'' (FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No. 4, Suppl. 2. The ecosystem approach to fisheries)، (روما، ٢٠٠٣).

للمنظمة بشأن إدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار[٩١]. وبيّن عدد من الدول أيضا الإجراءات المتخذة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في خطط الإدارة المتعلقة بأنواع محددة من الأسماك، بما في ذلك الحد من الصيد العرضي عن طريق تنفيذ خطة العمل الدولية التي وضعتها المنظمة بشأن أسماك القرش والطيور البحرية والمبادئ التوجيهية للمنظمة للحد من نفوق السلاحف البحرية، فضلا عن وسائل أخرى[٩٢]. فأفادت غواتيمالا بأنها أقامت شعابا اصطناعية لإنشاء مناطق لحفظ بعض الأنواع وحمايتها، كما حددت التمويل اللازم للتشجيع على صيد أنواع محددة والحد من الجهد المبذول في صيد الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق. أما كينيا فشكلت فريق عمل وطني مشترك بين القطاعات من أجل تولي شئون خطة تستند إلى مبادئ الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة أنواع محددة من الأسماك، وذلك بتوجيه من مشروع نانسن وذكرت النرويج بأنها تطبق نهجاً كلياً عن طريق التنفيذ التدريجي لعناصر النظام الإيكولوجي في خطط الإدارة القائمة على أساس علمي، بما في ذلك خطط الإدارة المتكاملة المعتمدة لبحر بارنتس في عام ٢٠٠٦ ولبحر النرويج في عام ٢٠٠٩.

٩٧ - وأبلغ بعض الدول أيضا عن اتخاذ تدابير تشريعية أو تدابير تتعلق بالسياسات من أجل تنفيذ نُهج النظام الإيكولوجي[٩٣]. فأفادت بأن كندا وضعت سياسة لإدارة الآثار التي يخلفها صيد الأسماك في المناطق القاعية الحساسة، تنطبق على أنشطة الصيد المرخصة أو المدارة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو خارجها على حد سواء. وفي إطار برنامج مدته ثلاث سنوات لتجديد مصائد الأسماك، من المقرر إتمامه في عام ٢٠١١، وضعت كندا أيضا إطارا لتحقيق استدامة مصائد الأسماك بحيث يشكل أساسا يقوم عليه تنفيذ نَهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك. وذكرت شيلي أنه رغم عدم إشارة تشريعاتها تحديدا إلى النَهج الإيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك، فإن هذا النهج يطُبّق عمليا من خلال عدد من الأدوات من قبيل دراسة التنوع البيولوجي، والمناطق البحرية المحمية، وتصميم أدوات صيد انتقائية واستخدامها، ووضع سياسة للصيد المرتجع. وأفادت الجماعة الأوروبية بأن نهج النظام الإيكولوجي يشكّل عنصرا هاما في الاستراتيجية المواضيعية التي تتبعها الجماعة بشأن حماية البيئة البحرية وحفظها، وهو مدمج بالكامل في لائحة لتدابير الإدارة المتعلقة بالاستغلال

(٩١) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٨٨١، ''المشاورة التقنية بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، روما، ٤-٨ شباط/فبراير و ٢٥-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨''، المرفق واو.

(٩٢) كينيا، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(٩٣) إندونيسيا، الجماعة الأوروبية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، غواتيمالا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

المستدام للموارد السمكية في البحر الأبيض المتوسط عن طريق إعطاء الشواغل البيئية الأولوية ذاتها الممنوحة للمسائل المتعلقة بإنتاج مصائد الأسماك. ووضعت الجماعة أيضا لائحة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في أعالي البحار من الآثار السلبية التي تخلفها أدوات الصيد في قاع البحار، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١. وفي غواتيمالا، يُشتَرَط أن يجري الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوطة وبالخيوط الطويلة على مسافة أبعد من ١٠٠ ميل بحري من الشاطئ، ويشترط التشريع المتعلق بمصائد الأسماك في نيوزيلندا أن تراعي في جميع قرارات الإدارة مجموعةً من المبادئ البيئية القائمة على النهج الإيكولوجي.

٩٨ - وفي الولايات المتحدة، يتناول قانون ماغنوسون - ستيفنس نهج النظام الإيكولوجي من خلال اشتراط حد أمثل للغلة السمكية التي تنتجها المصائد التي تديرها الحكومة الاتحادية تراعي فيه العوامل الإيكولوجية. وتخوّل التعديلات المديرين إدراج تدابير في خطط إدارة مصائد الأسماك من أجل حفظ الأنواع والموائل المستهدفة وغير المستهدفة، مع النظر في العوامل الإيكولوجية المؤثرة في أسماك المصائد؛ والإذن ببرامج إقليمية رائدة للبحوث المتعلقة بالنظام الإيكولوجي؛ وطلب إجراء دراسة عن آخر ما وصل إليه العلم بشأن إدراج اعتبارات النظام الإيكولوجي في الإدارة الإقليمية لمصائد الأسماك. واتُّخِذ أيضا عدد من التدابير الأكثر تحديداً، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لـ ١٧ لائحة رئيسية تهدف إلى الحد من الصيد العرضي. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، أدمجت الاعتبارات الإيكولوجية في التشريعات المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأسماك، وتتناول اللوائحُ على وجه التحديد مصائد الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق.

٩٩ - وتناول بعض الدول أيضا أهمية تحسين العلوم ووضع نُظُم لجمع البيانات والرصد في سياق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. فأبلغت كندا عن استثمار ٣٩ مليون دولار كندي على مدى سنتين في برامج البحوث العلمية المتعلقة بمصائد الأسماك بهدف تعزيز أنشطة الحفظ والإدارة، وتوفير الدعم العلمي للإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. وأفادت الجماعة الأوروبية بأنها تقوم بتنسيق البحوث والدراسات العلمية وتمويلها من أجل تحسين الأساس المعرفي اللازم لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. ويجرى التشجيع على جمع البيانات الخاصة بالنظم الإيكولوجية ومصائد الأسماك ودعم هذه العملية من خلال إصدار لائحة تتعلق بإنشاء إطار للجماعة الأوروبية من أجل جمع بيانات مصائد الأسماك وإدارتها واستخدامها، ودعم المشورة العلمية المتعلقة بسياسة الجماعة الأوروبية المشتركة لمصائد الأسماك. وذكرت موريشيوس أنها تنفذ برامج رصد مختلفة قائمة على النظام الإيكولوجي، لكنها تحتاج إلى المساعدة التقنية في أنشطتها الرامية لتعزيز بناء القدرات في مجال إدارة الأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

١٠٠ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها تجمع بيانات مصائد الأسماك والنظام الإيكولوجي بطريقة منسقة ومتكاملة تيسر إدراجها في نظم عالمية لرصد المحيطات. وهي تحتفظ في كلّ من نظمها الإيكولوجية الإقليمية الثمانية بنظم للرصد الإيكولوجي تمكن من جمع البيانات والمعلومات، ومعالجتها وتخزينها في قواعد بيانات إقليمية لتحليلها. وهذه البيانات متاحة مجانا، باستثناء بيانات الكميات المصيدة من الأسماك، وقد أُدرِجت نظم الرصد هذه في النظام العالمي لرصد المحيطات والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. والولايات المتحدة ملتزمة بإنشاء نظام متكامل وشامل لرصد المحيطات يجري من خلاله جمع البيانات وإفساح المجال أمام تأويل المعلومات المتعلقة بموارد مصائد الأسماك، والأنواع المحمية، والكائنات الحية الأخرى، والقياسات الهيدروغرافية، والإنتاجية، والمواد السمية والقياسات الأخرى التي يمكن أن يستند إليها نهج النظام الإيكولوجي. ولدعم هذه المبادرة، تتحرك الولايات المتحدة نحو الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات على أسس علمية عن طريق تحفيز ابتكار الأدوات واختبارها، بما في ذلك وضع نظم متقدمة للمعلومات الجغرافية.

١٠١ - وعرضت بعض الدول أيضا الأنشطة والجهود المبذولة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، الرامية إلى اعتماد نهج النظام الإيكولوجي وتنفيذها. فأشارت نيوزيلندا إلى التطورات الناشئة في إطار لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في انتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. وشاركت بنما في البرامج الرامية إلى حفظ الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها، وأوضحت الولاياتُ المتحدة دورها النشط في تعزيز تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

١٠٢ - وأفادت بعض الدول بأنها تعمل أيضا على وضع نهج للنظام الإيكولوجي في المنظمات الإقليمية الأخرى. فالجماعة الأوروبية تشارك في إعداد تقرير حالة النوعية للاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، الذي يتناول نوعية المحيط في القسم الشمالي الشرقي منه مما يساهم في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي بشكل أفضل. وذكرت الولايات المتحدة أنها تعمل على توسيع نطاق اختصاص المؤسسات القائمة المعنية بإدارة المحيطات، وأشارت إلى ضرورة إنشاء مجالس محيطات موسعة لتنسيق التخطيط الإداري عبر نطاق واسع من القضايا. وهي تشارك أيضا في تحديد النظم الإيكولوجية الإقليمية ووضع مبادئ توجيهية لنهج إدارة النظم الإيكولوجية البحرية الإقليمية، كما أنها تيسر عملية وضع مشاريع حول العالم لرصد وتقييم النظام الإيكولوجي البحري الكبير، بتمويل من مرفق البيئة العالمية.

١٠٣ - تحقيق توافق التدابير - أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تتخذ الدول تدابير لتحسين التعاون من أجل كفالة توافق التدابير الخاصة بالمناطق الخاضعة للولاية الوطنية للدول الساحلية، والخاصة بأعالي البحار. وأعربت عدة دول لها مصلحة في الأمر، بوصفها دولا ساحلية ودولا تمارس الصيد في أعالي البحار على حد سواء، عن تأييدها لاتخاذ تدابير متوافقة فيما يتعلق بأعالي البحار وبالمناطق الخاضعة للولاية الوطنية[٩٤]. وأبلغت الدول أيضا عن اتخاذ إجراءات لإدارة أنشطة الصيد في مناطقها الاقتصادية الخالصة وعن المشاركة في أطر عمل دولية، لإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار، من بينها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[٩٥].

١٠٤ - وفي معرض التشديد على أهمية تبادل البيانات في وضع التدابير المتوافقة، أفادت نيوزيلندا بأنها تعمل من خلال المنظمات والترتيبات المذكورة على وضع إجراءات لتبادل وإدارة البيانات المتعلقة بالمصيد وإفراغه. وأعربت عن تأييدها للمبادرة التي بدأتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد التونة، بهدف وضع قواعد وإجراءات مشتركة لمعالجة البيانات ونشرها بغية السماح بالتبادل الحر للبيانات غير المتاحة في إطار الملك العام داخل هذه المنظمات والترتيبات، وربما فيما بينها. وخططت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد التونة لعقد حلقات عمل من أجل توحيد وتحسين نهج الرصد والمراقبة والإشراف، ومعالجة قضايا الصيد العرضي وتحسين التنسيق في المجال العلمي.

١٠٥ - وأشارت النرويج إلى أن لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تراعي في تنفيذ التدابير المتوافقة كمية الصيد الإجمالية المسموح بها التي حددتها الدول الساحلية المعنية عند البت في الحصص المتعلقة بأعالي البحار. وتقوم اللجنة أيضا، بموافقة الدول الساحلية المعنية، بإدارة سمك الفرخ الأحمر الأوقيانوسي، سواء في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للجنة في أعالي البحار، حيث يقوم صيد أنواع السمك في أعماق البحر على أساس الحد من الجهد بنسبة ٣٥ في المائة. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود المبذولة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، الرامية إلى تعزيز التوافق، وقد عملت على التأكد من أن المعاهدة المنشئة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تشتمل على مادة بشأن التوافق تنسجم مع المادة ٧ من الاتفاق وأن الحاجة لهذا التعاون ترد في أجزاء أخرى من النص.

(٩٤) بنما، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(٩٥) إندونيسيا، بنما، كندا، موريشيوس، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

١٠٦ - وأبلغت دول ساحلية أخرى عن اتخاذ مبادرات أحادية أو ثنائية لتعزيز التعاون مع دول العَلَم التي تمارس مراكبها الصيد في أعالي البحار. وأشارت كينيا إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون من جانب دول العلم فيما يتعلق بتقديم البيانات وبالإنفاذ، وأفادت بوضع اتفاق لصيد الأسماك مع الاتحاد الأوروبي بغية تحقيق التعاون. وذكرت موزامبيق أنها تعقد اجتماعات رسمية مع شركاء الصيد الأجانب لشرح التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق والاتفاقات الدولية الأخرى من حيث الشروط القانونية لإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأبلغت سري لانكا عن أنها اتخذت تدابير لتعديل إطارها القانوني الوطني كي يتوافق مع الالتزامات الدولية.

١٠٧ - وأشارت دولة واحدة غير طرف إلى أن تشريعاتها المتعلقة بمصائد الأسماك تنص على انطباق اللوائح الخاصة بالحفظ والاستغلال الرشيد لمصائد الأسماك الواقعة على مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل من الساحل، على الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق التي ترتحل باتجاه المياه المتاخمة أو تتحرك من تلك المياه نحو الساحل، وطلبت العمل على اعتماد اتفاقات وآليات دولية من أجل تشجيع الدول الأخرى على الامتثال لتلك المعايير[٩٦]. وأشارت دولة أخرى غير طرف إلى التفاوض على اتفاق غالاباغوس في إطار اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ بغية تنظيم الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق الموجودة في المنطقة الجنوبية الشرقية من المحيط الهادئ، وهو الاتفاق الذي صادقت عليه بعض الدول الأعضاء في اللجنة المذكورة، إلا أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد[٩٧].

١٠٨ - وضع أدوات للإدارة على أساس المناطق - تستكمل النُهج التحوطية ونُهج النظام الإيكولوجي بأدوات الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك مناطق حظر الصيد والمناطق البحرية المحمية والمحميات البحرية، وكذلك المعايير اللازمة لتنفيذ تلك الأدوات التي تعتبر حيوية لحفظ الأرصد السمكية وإدارتها وحماية الموائل والتنوع البيولوجي البحري والأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة. وقد أبلغت الدول عن وضع واستخدام مجموعة من الأدوات على أساس المناطق على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني.

١٠٩ - فعلى الصعيد الدولي، أبرزت الدول مشاركتها في اعتماد الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وهي تشجع اتخاذ إجراءات لحظر الصيد في قاع البحار في مناطق محددة من أجل ضمان الاستدامة الطويلة الأمد للأرصدة السمكية في قاع البحر، والحيلولة دون تعرض الأنظمة

(٩٦) بيرو.

(٩٧) شيلي.

الإيكولوجية البحرية الهشة لأضرار كبيرة، وحماية التنوع البيولوجي في البيئة البحرية. وأفادت كندا عما تقدمه من دعم للبحث العلمي والتعاون الدولي من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار الأمم المتحدة لحماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة والتنوع البيولوجي في أعالي البحار من الإصابة بأضرار كبيرة.

١١٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، أشارت عدة دول إلى اعتماد المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتدابير، منها تحديد مناطق يحظر فيها الصيد باعتبار ذلك من أدوات الإدارة على أساس المناطق لأنشطة الصيد في قاع البحار وحماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة والأنواع المعينة. وأبرزت الدول بوجه خاص التدابير التي اتخذتها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لحظر استخدام الشباك الخيشومية وشباك الجر في أعماق البحار، ولجمع بيانات عن مؤشرات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والامتثال لقرارات حظر الصيد التي تتخذ بناء على تلك البيانات؛ كما أبرزت قيام اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية بإنشاء مناطق لحظر الصيد ومناطق بحرية محمية ومحميات بحرية؛ وأبرزت أيضا قيام منظمة مصائد أسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بتحديد الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة ووضعها تحت الحماية؛ وأبرزت كذلك إقامة مناطق يحظر فيها الصيد في أعماق البحار في المنطقة المشمولة باتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية التعاون المستقبلي المتعدد الأطراف في مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)؛ وأشارت إلى تنفيذ التدابير المؤقتة التي اتخذتها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الهادئ والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ؛ وإلى قيام لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بحظر الصيد في جيبين في أعالي البحار باستخدام شباك الصيد الجرافة المحوطة[٩٨]. وأشارت النرويج أيضا إلى تدابير محددة تتعلق بأنشطة الصيد في أعماق البحار اتخذت في منطقة اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي[٩٩].

١١١ - وأبلغت عدة دول عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لوضع أدوات للإدارة على أساس المناطق[١٠٠]، ومنها حظر الصيد في أوقات أو مناطق معينة، وفرض قيود على أدوات الصيد لحماية المناطق والأنواع الحساسة. وأعلنت بنما وقطر وكندا والنرويج والولايات المتحدة إقامة مناطق بحرية محمية. وأفادت كينيا، منبهة في الآن نفسه إلى الحالة

(٩٨) بنما، غواتيمالا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، النرويج، نيوزيلندا، اليابان.

(٩٩) انظر A/64/305، الفقرات ٥٥-٥٨، و ٧٢ و ٨٠-٨١ و ٨٨ و ٩٤.

(١٠٠) شيلي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، كندا، موزامبيق، الولايات المتحدة، اليابان.

الخاصة للدول النامية، بأنها لم تُقم مناطق محمية للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال لعدم قدرتها على إجبار سفن الصيد الأجنبية على احترام تلك المناطق.

١١٢ - ويحدد نهج الإدارة المتكامل والقائم على النظام الإيكولوجي الذي تتبعه كندا المناطق المثيرة للقلق الشديد التي تحتاج إلى تعزيز حمايتها، مثل الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة، والتي أنشئت مناطق بحرية خاصة بها أو يجري العمل على ذلك. وقد أقام قطاع الصيد بشباك الجر في المياه الساحلية مناطق للامتناع الطوعي عن الصيد لحماية الشعاب المرجانية في المياه الباردة في المحيط الأطلسي والمحيط المتجمد الشمالي. وأفادت شيلي بأن لديها نظاما وطنيا للمناطق البحرية المحمية، وأنها تنظر في سن تشريعات لتنظيم مصائد الأسماك في مناطق الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة.

١١٣ - واعتمدت النرويج تشريعات جديدة وعصرية تتعلق بالموارد البحرية، وتتضمن المبادئ التي ينبغي احترامها والشواغل التي ينبغي معالجتها في إدارة الموارد البحرية والمواد الجينية، وتوفر أساسا قانونيا لإقامة مناطق بحرية محمية، وتقضي بتفريغ كل ما يُصاد من أسماك. وأنشأت النرويج أيضا مناطق بحرية محمية لحماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، وفرضت فيها قيودا أو حظرا على صيد الأسماك، وهي بصدد وضع نظام للمناطق البحرية المحمية الساحلية لحماية الأنواع الطبيعية الفريدة.

١١٤ - واتخذت الولايات المتحدة تدابير ضمن المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية لحماية الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة والتنوع البيولوجي، ولإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار. ومعظم تلك الإجراءات اتخذتها المجالس الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك في المناطق التي يطبق فيها حظر موسمي للصيد يطال مختلف الأرصدة السمكية وتجمعات السرء، فضلا عن المناطق التي يُحظر فيها الصيد لحماية الموائل المعرضة للخطر. وتفرض اللوائح الموضوعة بموجب تشريعاتها المتعلقة بالملاذات البحرية الوطنية قيودا لحماية النظم الإيكولوجية البحرية من أنشطة الصيد، تشمل قيودا على الأدوات وعلى أنواع من النفايات التي تتخلص منها السفن. وللعديد من الملاذات البحرية شبكات من المحميات البحرية الواسعة النطاق، وتشمل تلك الشبكات المعلم الوطني البحري لشمال غرب جزر هاواي الذي صنفته المنظمة البحرية الدولية منطقة بحرية شديدة الحساسية، وخصته بتدابير لحماية المناطق التي ينبغي تجنب دخولها وبنظام للإبلاغ عن السفن. وسيمنع تدريجيا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١ استغلال مصائد الأسماك في الأعماق وأعالي البحار في الملاذ البحري الذي يشكله المعلم الوطني البحري المذكور. وتقوم أوروغواي، بالاشتراك مع منظمة الزراعة

والأغذية، بوضع مشروع لإدارة مصائد الأسماك يشمل في جملة أمور معايير للإدارة القائمة على نهج للنظام الإيكولوجي، ويفيد من الدراسات التي تتناول المناطق البحرية المحمية.

١١٥ - إدارة قدرات الصيد - لقد تكثفت دعوات المجتمع الدولي إلى الإسراع بتخفيض قدرات أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع مطلب استدامة الأرصدة السمكية. وقد أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تلتزم الدول ببلوغ هذا الهدف عن طريق تحديد مستويات مستهدفة ووضع خطط أو آليات أخرى للتقييم المتواصل للقدرات. وشدد المؤتمر أيضا على ضرورة تجنب نقل قدرات الصيد إلى مصائد أو مناطق صيد أخرى على نحو يؤدي إلى تقويض استدامة الأرصدة السمكية، وأكد على الحقوق المشروعة للدول النامية في تنمية مصائدها أو أرصدتها السمكية المتداخلة المناطق وأرصدتها السمكية الكثيرة الارتحال.

١١٦ - وأفادت عدة دول عما يجري من تعاون وأنشطة على الصعيد الإقليمي للحد من قدرات الصيد الزائدة بطرق شتى منها تعزيز عمليات تقييم القدرات وخطط الإدارة كجزء من إدارة المصائد على أسس علمية[(١٠١)]. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عدد من الدول عن اتخاذ إجراءات وطنية لإدارة قدرات الصيد. ومن التدابير المتخذة في كندا للحد من قدرات الصيد تنفيذ برامج يمولها القطاع العام لسحب التراخيص وبرامج للوقف المبكر للأنشطة. وتلزم كندا أيضا السفن بالحصول على ترخيص بالصيد في المياه الواقعة خارج مناطق الولاية الوطنية. وقامت شيلي بتقييم فعالية ما اتخذته من تدابير للحد من قدرات الصيد عن طريق وضع حد أقصى للحصص المسموح بها للسفن تمشيا مع معايير محددة مسبقا تتصل بكمية الصيد الإجمالية المسموح بها. وأفادت غواتيمالا بوضع مشروع برنامج عمل وطني لإدارة قدرات الصيد.

١١٧ - وأفادت اليابان عما تبذله من جهود لوقف أنشطة سفن الصيد التي تعمل في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وذلك بطرق منها استخدام قوائم السفن الإيجابية والسلبية الموجودة لدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتنفيذ برامج الوثائق الإحصائية، واتخاذ تدابير لفرض القيود التجارية. وتعمل اليابان أيضا مع الدول الأخرى للحد من قدرات الصيد الزائدة عن طريق تخفيض عدد السفن. وأبلغت إندونيسيا وكينيا وموزامبيق عن التزامها بخفض قدرات الصيد. وتقوم كينيا، تحقيقا لهذه الغاية، بتحديد حالة الأرصدة السمكية في إطار مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة نانسن. وتضع موزامبيق خططا للحد من أنشطة صيد أرصدة الإربيان المعرضة للصيد المفرط في المياه الضحلة، بطرق منها ابعاد السفن وتحويل أنشطة الصيد نحو الأرصدة السمكية الكبيرة الحجم

(١٠١) فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

في أعالي البحار. وتوقفت قطر عن إصدار تراخيص جديدة للصيد ووضعت حدا لعدد عمليات التفريغ التي يحق لكل سفينة من سفن الصيد أن تقوم بها في كل شهر خلال شهور معينة من السنة.

١١٨ - وأبلغت النرويج ونيوزيلندا عن نجاح النهج القائمة على السوق المتبعة للحد من قدرات الصيد. ففي نيوزيلندا يستخدم نظام إدارة الحصص ضوابط للتحكم في الإنتاج بدلا من الضوابط الرامية إلى التحكم في القدرات، وذلك لكفالة استدامة المصيد. وأوجد هذا النظام حوافز اقتصادية للحد من قدرات الصيد المفرطة، حيث يكون أصحاب حصص الصيد أحرارا في البحث عن الوسائل الأقل تكلفة لصيد الحصص المسموح لهم بها. واعتمدت النرويج للحد من قدرات الصيد نظاما هيكليا للحصص، يسمح لمن يملك سفينتين لكل واحدة منهما حصة صيد في المصيَد نفسه أن يجمع الحصتين في سفينة واحدة على أن يتم تفكيك السفينة الأخرى. ويكفل هذا النظام عدم نقل قدرات الصيد إلى مصائد أو مناطق أخرى، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وتقوم النرويج برصد تطور قدرات الصيد من خلال تقييم عدد السفن وحجم المحركات وقوتها، غير أنها لم تحدد مستويات مستهدفة لأنه من المتوقع أن تكفل الأدوات القائمة على آليات السوق حدوث انخفاض في قدرات الصيد إلى مستوى يحقق الاستدامة بفعل القطاع ذاته.

١١٩ - وأفادت بنما بأن إدارتها البحرية التجارية تعمل على استبعاد ٨٠ سفينة صيد، مع الإبقاء على ١٦٠ سفينة من السفن العاملة في أعالي البحار. وتعين لتراخيص الصيد الدولية مناطق صيد محددة لمنع نقل قدرات الصيد من منطقة إلى أخرى. وأفادت سري لانكا بأن خطط تنمية الأسطول ستنفذ بما يراعي حالة استنفاد الموارد.

١٢٠ - واعتمدت الولايات المتحدة خطة عمل وطنية بشأن إدارة قدرات الصيد بهدف التخفيض بشدة من القدرات المفرطة أو التخلص منها في ٢٥ في المائة من مصائدها الخاضعة للإدارة الاتحادية بحلول عام ٢٠٠٩. كذلك عقدت حلقات عمل بشأن القدرات المفرطة وأجرت عمليات تقييم لقدرات الصيد الزائدة في مصائد بعينها، ونفذت برامج للحد من قدرات الصيد. وقامت الولايات المتحدة أيضا بالحد من قدرات الصيد في مصائد الأسماك من خلال استحداث وإقرار برامج لمنح امتيازات محدودة للصيد تصدر بموجب قانون ماغنوسون - ستيفنس وتعطي حَمَلة التراخيص المستحقين امتيازا حصريا لصيد كمية محددة من الأسماك.

١٢١ - إلغاء الإعانات - لا تزال الإعانات المقدمة في مجال الصيد تمثل مشكلة كبيرة تعترض تحقيق استدامة مصائد الأسماك في العالم وتقضي على جدواها الاقتصادية، على نحو

ما أبرزه تقرير منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي لعام ٢٠٠٨، المعنون ''البلايين الغارقة: التبرير الاقتصادي لإصلاح مصائد الأسماك''. فقد اجتمع وزراء التجارة في الدوحة في عام ٢٠٠١ وكلفوا المفاوضين بتوضيح وتحسين قواعد الإعانات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالإعانات المقدمة في مجال الصيد. وتتناول المناقشات الجارية بشأن تلك الإعانات مسألتي تحسين الإشراف البيئي والتنمية المستدامة، وتقوم على عنصرين رئيسيين، هما: عنصر يتعلق بالوصول إلى الأسواق بهدف الحد من التدابير المتخذة على الحدود، ولا سيما الحواجز الجمركية، ومفاوضات تتعلق بقطاع الصيد تحديدا بهدف حظر الإعانات التي تضر بالتجارة وتشجع على الإفراط في الصيد وفي القدرة عليه، أو ضبط تلك الإعانات على أي نحو آخر.

١٢٢ - وأفاد عدد من الدول عن الجهود المبذولة لخفض أو إلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإفراط في الصيد وفي القدرة عليه[١٠٢]. فقد تخلصت كندا تدريجيا من كافة المساهمات الرامية إلى دعم الأسعار والسفن، وتمنع تقديم الإعانات إلى أنشطة صيد الأسماك. وأفادت نيوزيلندا بأن قطاع صيد الأسماك فيها يتلقى أدنى حد من الدعم الحكومي الذي يركز على تحسين إدارة القطاع وأدائه البيئي، ودعم البحث والتطوير المتعلقين بمنتجات المأكولات البحرية الجديدة. وألغت النرويج الإعانات الضارة المقدمة إلى قطاع صيد الأسماك، وجعلتها محصورة في البرامج الاجتماعية وتمويل وقف تشغيل السفن الساحلية الصغيرة مع اشتراط صارم بعدم عودة تلك السفن إلى صيد الأسماك.

١٢٣ - وأكدت دول عديدة على دورها الفعال في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية لتوضيح وتحسين الضوابط المفروضة على الإعانات في قطاع صيد الأسماك[١٠٣]. وأشارت نيوزيلندا، على وجه الخصوص، إلى تأييدها لفرض حظر على بعض أشكال الإعانات التي تسهم في الإفراط في الصيد وفي القدرة عليه. وتقدمت الولايات المتحدة في مفاوضات جرت مؤخرا بشأن قواعد جديدة لمنظمة التجارة العالمية باقتراح لوضع ضوابط جديدة من أجل إلغاء الإعانات الضارة المقدمة لمصائد الأسماك. وأشارت شيلي أيضا إلى المناقشات التي تجري بشأن الإعانات على الصعيد الإقليمي في إطار اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ.

(١٠٢) بنما، غواتيمالا، كندا، كينيا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، اليابان.

(١٠٣) إندونيسيا، شيلي، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

١٢٤ - أدوات الصيد المفقودة أو المهجورة والأسماك المرتجعة - أفادت عدة دول عن وضع مجموعة من التدابير والآليات للتخفيف من حالات فقدان الأدوات أو هجرها ومن آثار تلك المسألة، ولاسترجاع أدوات الصيد المهملة، ورصد كميات الأسماك المرتجعة والحد منها.

١٢٥ - فقد أفادت إندونيسيا بأنها مستمرة في تشجيع استعمال أنواع معينة من الأدوات لتقليل حالات الصيد العارض والكميات المرتجعة، في حين تحظر اليابان على الصيادين التخلص من العتاد الذي لا حاجة لهم به وفقا للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، وتشجعهم على استعادة الأدوات المفقودة والمهجورة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، وهو ما يخصص له دعم مالي من خلال صندوق أنشئ لتلك الغاية. وذكرت موريشيوس أن تشريعاتها تحظر التعامل مع قوارب وأدوات الصيد التي يُحتمل أن تصبح عقبة تعيق الملاحة أو تضايق المواطنين أو تشكل خطرا من هذا الصدد، أو التي تنطوي حالتها على خطر أو ضرر، أو تشوه المنظر العام. وأشارت موزامبيق إلى أن لديها لوائح تقضي بوضع العلامات على الأدوات لتسهيل التعرف على المهجور منها وفرض جزاءات على مالكيها، غير أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل.

١٢٦ - وأفادت نيوزيلندا عن انخفاض احتمالات ممارسة الصيد غير المقصود في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، وأشارت إلى أنها تفرض قيودا على مدة النقع، وتشترط وضع علامات على الأدوات، وتحدد طول الأدوات المستخدمة. ويُعد التخلص من المصيد جريمة بموجب قوانين نيوزيلندا ما عدا في ظروف معينة، ويُعد التخلص من الأنواع المشمولة بالحصص جرما على وجه العموم. ولا ينطبق نظام الحصص بصورة عامة على مصائد الأسماك في أعالي البحار في نيوزيلندا، باستثناء التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، غير أن واجب الإبلاغ يُعد شرطا للحصول على تصاريح الصيد في أعالي البحار. وقد أُنشئت فرقة عاملة مشتركة بين الحكومة وقطاع الصيد لإعادة النظر في القواعد التي تنظم التخلص من المصيد، والنظر في الخيارات المتاحة لتحسين الممارسات القائمة.

١٢٧ - ولدى النرويج لوائح خاصة تنظم الصيد بالشباك الخيشومية، وتشتمل على أحكام تتعلق بالحد الأقصى لطول الأدوات والأعداد القصوى للشباك التي يمكن استخدامها في البحر دفعة واحدة، ولديها برنامج للقيام سنويا باستخراج أدوات الصيد المهجورة والمفقودة. وأثارت النرويج هذه المسألة أيضا مع لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي والبلدان المجاورة التي فرضت حظرا مؤقتا على الصيد بالشباك الخيشومية على عمق يتجاوز ٢٠٠ متر. ولا تزال الحاجة قائمة إلى بذل المزيد من الجهود، ولا سيما فيما يتعلق باستخراج أدوات الصيد المهملة. وقامت بنما بحظر استخدام الشباك العائمة وأنشأت آليات لاستخراج

أدوات الصيد المهجورة أو المهملة. وأفادت سري لانكا بأنها تحظر استخدام أدوات الصيد القاعية والشباك الخيشومية الوحيدة النسيج، وتدعو إلى الامتناع عن استخدام الشباك الخيشومية وتشجع على الصيد بالخيوط الطويلة.

١٢٨ - وأبلغت الولايات المتحدة عن تنفيذ مشروع بحثي كبير لجمع البيانات عن ضياع جِرار صيد السرطان الأزرق ودراسة الآثار الناجمة عن ضياعها، كما أبلغت عن إجراء بحث بمنهجية قياس الزمن لتوثيق حالات الحيوانات العالقة في الشباك المهملة. وأبلغت الولايات المتحدة أيضا عن الجهود التي تبذلها لإخراج أدوات الصيد المهملة التي حددت مواقعها، وتنفيذ برامج لجمع المهملات في أوعية، وإنجاز مشاريع للتعرف على مناطق تراكم الأدوات وتحديد كمياتها في المناطق المحمية على الصعيد الاتحادي وتعميم برامج إخراج الأدوات المهملة في كافة الولايات الساحلية. ولا تزال البحوث جارية لمعرفة الآثار التي تخلفها أدوات الصيد المهملة على الأنواع، وقد استضافت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ حلقة عمل لمعالجة هذه المسألة على صعيد منطقة البحر الكاريبي برمتها، وأثمر ذلك وضع خطة عمل لإجراء دراسة استقصائية في دول المنطقة بشأن مدى تفشي المشكلة ضمن الولاية الوطنية لكل منها.

١٢٩ - وفي صفوف الدول غير الأطراف، قامت غواتيمالا بإجراء دراسة وطنية حول هذه المسألة، وتقوم قطر بدراسة أفضل الممارسات في البلدان المجاورة في مجال استخدام نوعين من فخاخ صيد السمك غير الضارة بالبيئة والمزودة بمنافذ الهروب. وتفرض شيلي عقوبات صارمة على أصحاب السفن التي تتخلص من المصيد، تتمثل في إجراء تخفيضات حادة في كمية الصيد الإجمالية المسموح بها، وتنفذ تايلند برنامجا يُسمى ''برنامج الزعانف الخضراء'' (Green Fins) بالتعاون مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، وذلك لجمع الشباك والفخاخ والحطام من أجل النهوض بنظافة الشعاب المرجانية والشعاب الاصطناعية والشواطئ.

١٣٠ - البيانات المتعلقة بكميات المصيد والجهد المبذول في الصيد والمعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك - إن تقديم بيانات كاملة عن كميات المصيد والجهد المبذول في الصيد والمعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك أمر بالغ الأهمية لإدارة مصائد الأسماك بفعالية، ويلزم وضع عمليات لتعزيز أنشطة جمع البيانات والإبلاغ من جانب أعضاء المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بطرق شتى منها التحقق المنتظم من الامتثال لهذه الالتزامات. ومتى تبين عدم الوفاء بهذه الالتزامات، يلزم مطالبة الأعضاء المعنيين بمعالجة المشكلة عن طريق أمور منها أن يضعوا خطط عمل ذات آجال زمنية محددة.

١٣١ - وأفادت دول عديدة عن المتطلبات المحلية التي تقتضي توفير المعلومات عن كمية المصيد والجهد المبذول في الصيد، سواء في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو في أعالي البحار[١٠٤]، كما أبلغت عن امتثالها لما تطلبه المنظمات والترتيبات الإقليمية في هذا الصدد[١٠٥]. وأفادت موزامبيق بأنها تبذل جهودا لإنفاذ عمليات أكثر تفصيلا ودقة للإبلاغ عن كميات المصيد والجهد المبذول في الصيد والتحقق من البيانات التي يجري جمعها أثناء عمليات التفتيش في عرض البحر ومقارنة الحمولات التي يتم تفريغها في الموانئ بما يرد في تقارير الإبلاغ عن كميات المصيد وسجلات قيدها، وأشارت إلى أن سفن الصيد الصناعية وشبه الصناعية التي لا تبلغ عن كميات مصيدها كاملة تفرض عليها جزاءات. وأفادت النرويج بأن نظامها الخاص بجمع البيانات عن أنشطة صيد الأسماك يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ويقوم على التعاون مع الدول الساحلية الأخرى في شمال المحيط الأطلسي لتقييم الحالة الراهنة للأرصدة السمكية المهمة واتجاهات تطورها، وذلك في إطار المجلس الدولي لاستكشاف البحار. ويقتضي ذلك النظام أيضا تسجيل كل ما يباع من أسماك للمصنعين، سواء من حيث الكمية أو القيمة، وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأنشطة صيد الأسماك بإجراء تحليلات لربحية السفن بمختلف فئاتها.

١٣٢ - وأشارت بعض الدول أيضا إلى الفوائد التي تتحقق بفضل إجراءات محددة تتخذها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل تبادل البيانات وإدارتها، بما في ذلك الاستخدام الإلزامي لنظم رصد السفن[١٠٦]، وبرامج المراقبة[١٠٧]، فضلا عن الجهود المبذولة حاليا في إطار بعض المنظمات الإقليمية، مثل اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، لمعالجة الثغرات القائمة في البيانات ومساعدة البلدان النامية لتفي بالتزاماتها في مجال الإبلاغ.

١٣٣ - وأفادت عدة دول عن قيامها بأنشطة في إطار نظام رصد موارد مصائد الأسماك، الذي يهدف إلى توفير نظام متكامل معتمد على الإنترنت لرصد حالة واتجاهات موارد مصائد الأسماك في العالم وإدارتها، من خلال استخدام مصادر موثوقة للمعلومات. وتقدم شيلي وغواتيمالا وكندا تقارير سنوية إلى نظام رصد موارد مصائد الأسماك، وتتخذ

(١٠٤) سري لانكا، شيلي، قطر، كندا، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(١٠٥) إندونيسيا، بنما، تايلند، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كندا، كينيا، موريشيوس، موزامبيق، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(١٠٦) كندا، موريشيوس، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

(١٠٧) شيلي، غواتيمالا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

موريشيوس ترتيبات لتصبح شريكا وتساهم في تقديم البيانات. وقد ساعدت اليابان منظمة الأغذية والزراعة على وضع قائمة ببيانات نظام رصد موارد مصائد الأسماك وتعزيزها من خلال بناء قدرات الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك وتقديم الدعم التقني لتلك الهيئات.

١٣٤ - وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما أهداف برنامج نظام رصد موارد مصائد الأسماك باعتباره أداة لتنفيذ مدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد واستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات المتعلقة بحالة مصائد الأسماك واتجاهاتها. وشجعت الولايات المتحدة المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على إقامة شراكات مع نظام رصد موارد مصائد الأسماك، وساعدت ذلك النظام فيما يبذل من جهود لنشر المعلومات عن البرنامج في المحافل الأخرى المناسبة لذلك.

١٣٥ - وأبلغت الدول أيضا عن الإجراءات المتخذة بشأن المعلومات المتعلقة بأنشطة الصيد في أعماق البحار. فقد طلبت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها السادسة والعشرين من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تقديم المعلومات عن الكميات المصيدة من أسماك أعماق البحار، مصنفة حسب أنواعها وفئات أحجامها والجهد المبذول في صيدها. ولذلك، تم جمع ومقارنة المعلومات المتعلقة بأنشطة الصيد في المياه العميقة، سواء الأنشطة السابقة أو الحالية، بطرق منها إجراء حصر للأرصدة السمكية في المياه العميقة وتقييم تأثيرات الصيد على تجمعات الأسماك في المياه العميقة ونظمها الإيكولوجية.

١٣٦ - وأفادت عدة دول عن تقديم معلومات إلى منظمة الأغذية والزراعة بشأن أنشطة صيد الأسماك في أعماق البحار[١٠٨]. وأشارت بعض الدول أيضا إلى تعاونها مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تطلب توفير معلومات مفيدة بشأن مصائد الأسماك في أعماق البحار. فقد ذكرت نيوزيلندا أنها أجرت عمليات تقييم للتأثيرات البيئية عملا بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، وتدابير الحفظ التي اتخذتها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن معظم كميات المصيد في أعالي البحار يبلغ عنها إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وأنها تعمل على إنشاء منظمات إقليمية جديدة في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي والمحيطات الجنوبية لجمع المعلومات المتعلقة بأنشطة الصيد في المياه العميقة، سواء الأنشطة السابقة أو الحالية، وإجراء حصر للأرصدة السمكية في المياه العميقة، وتقييم تأثيرات الصيد على الأرصدة السمكية في المياه العميقة ونظمها الإيكولوجية.

(١٠٨) النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

وأشارت دول أخرى إلى أنها تفتقر إلى القدرة اللازمة لممارسة الصيد في أعماق البحار، أو ليس لديها نشاط في ذلك المجال[١٠٩].

٢ - التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١٣٧ - اعتماد تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها - أوضحت عدة منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أنها قد عززت التزامها باعتماد تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها بالكامل وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة والنهج التحوطي من خلال الإشارة بصفة عامة إلى الولاية ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة بكل منها[١١٠]. وأبلغ عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضا عن أنشطة محددة.

١٣٨ - ووافقت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على الحد من كمية الصيد الإجمالية المسموح بها على الصعيد العالمي لهذا النوع من الأسماك بأكثر من ٢٠ في المائة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠٠٧، ورافق ذلك إجراء تغييرات في ترتيبات الإدارة المحلية التي اتخذها أعضاء اللجنة ردا على ما تم اكتشافه من كميات الصيد غير المبلغ عنها، ووضع تدابير جديدة للرصد والمراقبة والإشراف بغرض الحد من فرص الصيد غير المشروع. ونظمت اللجنة أيضا اجتماعات فنية مكثفة لتحديث نموذج التشغيل الخاص بها بغرض استعماله في النظر في تحديد كمية الصيد الإجمالية المسموح بها على الصعيد العالمي خلال الفترة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد مشروع خطة استراتيجية للجنة واستراتيجية لتجديد رصيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف.

١٣٩ - وأبلغت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عن التدابير المتخذة لجمع البيانات والمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، وذلك بطرق منها إجراء عمليات تقييم منتظمة للأرصدة الخاصة بمعظم الأنواع التجارية من أسماك التونة والأنواع المشابهة لها والأنواع غير المستهدفة موضع الاهتمام الخاص. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأنها قد أوصت بأنظمة وتدابير تحدد مستويات المصيد

(١٠٩) تايلند، سري لانكا، غواتيمالا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كينيا، موزامبيق.

(١١٠) لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي (الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي)؛ منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (ديباجة اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي)، المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ (اتفاقية حفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ)؛ لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ؛ (اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ).

في جميع مصائد الأسماك الكبرى على أساس تحوطي. ووافقت اللجنة أيضا على تدابير تحوطية لإغلاق المناطق أمام صيد الأسماك في قاع البحار بغرض حماية الموائل والشعاب المرجانية الهشة في المياه العميقة، وصاغت إجراءات لإدارة المناطق. ويوفر نظام اللجنة للمراقبة والإنفاذ الأدوات اللازمة لرصد المناطق التي يحظر فيها صيد الأسماك في قاع البحار ومراقبتها، وهو يتطلب توفير معلومات آنية عن تحركات سفن الصيد مما يؤدي إلى نشر منصات التفتيش بكفاءة. وقد أدى نظام اللجنة المتعلق بإعداد قائمة بسفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومراقبتها من جانب دول الميناء دورا فعالا أيضا في تنفيذ تدابير اللجنة المتعلقة بالحفظ والإدارة.

١٤٠ - وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى أن أعضاءها واصلوا العمل بنشاط في إطار لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ لاعتماد تدابير حفظ وإدارة فعالة وتنفيذها، وإلى أن الوكالة شاركت في عملية التفاوض الرامية إلى إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. وأبلغ مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا أنه نفذ برنامجاً عن جمع البيانات المتعلقة بأسماك التونة في بحر الصين الجنوبي بالتعاون مع أعضائه من أجل التوصل إلى فهم أفضل لحالة موارد أسماك التونة. وأبلغت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أن ثلاثة قرارات و ١٧ تدبيراً للحفظ والإدارة دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن طائفة واسعة من المجالات والأنشطة.

١٤١ - إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك - تم بلوغ مراحل متقدمة فيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى إنشاء منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في شمال غرب وجنوب المحيط الهادئ واعتماد تدابير مؤقتة. وأفادت الأمانة العامة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بأنه قد تم وضع تدابير مؤقتة في ما يتعلق بمصائد الأسماك في أعالي البحار وقاعها ضمن المنطقة التي تنطبق عليها اتفاقية المنظمة (الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ)، وبأن جميع التدابير تتطلب الإبلاغ عنها. وكان من المقرر أن تنتهي في آخر عام ٢٠٠٩ مدة التدابير المؤقتة للأنواع الموجودة في أعالي البحار، التي شملت حدودا لمجهود الصيد، ولكن كان من المتوقع الاتفاق على تدابير مؤقتة جديدة لسد الفجوة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة. وكان من المفترض أن تبقى التدابير المؤقتة للصيد في قاع البحار قائمة حتى بدء نفاذ الاتفاقية المذكورة. وفي ذلك الصدد، عقد المشاركون العزم على النظر في كل نشاط من أنشطة الصيد في المياه العميقة لتقييم ما إذا كان سيخلف آثارا سلبية

ملموسة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وعلى إدارة هذه الأنشطة لمنع وقوع هذه الآثار.

١٤٢ - وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى أن أعضاء كل منهما قد شاركوا في المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. ولفتت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ الانتباه أيضا إلى غياب الترتيبات التعاونية المتعددة الأطراف لحفظ الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال التي يجري صيدها في بحر الصين الجنوبي وإدارتها.

١٤٣ - تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي - قدمت عدة منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك معلومات بشأن التدابير أو الأنشطة التي تنفذ أو تدعم النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي.

١٤٤ - وصدقت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، التي تطبق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي وفقا للمتطلبات الواردة في اتفاقيتها على اتباع نهج تحوطي لإدارة الصيد في قاع البحار في ما يتعلق بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة أثناء الاجتماع السابع والعشرين من اجتماعاتها السنوية، الذي عقد في عام ٢٠٠٨. واعتمدت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف توصية واسعة النطاق لتخفيف أثر صيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على الأنواع المقترنة بها إيكولوجيا، وشمل ذلك توصيات تهدف إلى تنفيذ خطط العمل الدولية المتعلقة بالطيورة البحرية وأسماك القرش والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من نفوق السلاحف البحرية، وجمع البيانات والإبلاغ عنها، والامتثال لتدابير الحفظ الملزمة والموصى بها لكل من لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

١٤٥ - ودعت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك باعتباره عنصرا أساسيا في حفظ مصائد الأسماك وإدارتها داخل المياه الوطنية وخارجها. ومنذ عام ٢٠٠٦، أنفق ما مجموعه ٤٠٥ ٠٠٠ دولار من التكاليف المباشرة على نهج النظام الإيكولوجي الذي تتبعه الوكالة إزاء برنامج إدارة مصائد الأسماك في بلدانها الأعضاء، وقد أنجزت سبعة بلدان هذه العملية. وأبلغت اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط عن اتخاذ قرارات ملزمة بشأن إدارة مصائد الأسماك وحماية النظام الإيكولوجي البحري للبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك ما يتعلق بالحد من الجهد المبذول في الصيد، وحماية ثلاثة موائل حساسة واقعة في أعماق

البحار، وإنشاء منطقة مقيد فيها الدخول لمصائد الأسماك، واعتماد حد أدنى لاتساع فتحات الشبكات المستخدمة في سفن صيد أسماك الأعماق بشباك الجر، وحظر الصيد على أعماق تتجاوز ١ ٠٠٠ متر، وإقرار الخطة المتعددة السنوات التي أعدتها اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لإنعاش أرصدة أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وأقرت تلك اللجنة خطط العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الطيور البحرية وأسماك القرش، واعتمدت في ذلك الصدد تدابير محددة للإدارة.

١٤٦ - وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأنها أدرجت اعتبارات متعلقة بالنظم الإيكولوجية في عملها، على الرغم من أنه لا توجد أحكام صريحة في هذا الشأن في اتفاق اللجنة. كذلك وسعت اللجنة في الآونة الأخيرة متطلباتها المتعلقة بجمع البيانات واتخذت تدابير للإدارة أو تدابير تخفيفية متصلة بالنفوق العرضي لسمك القرش والطيور البحرية والسلاحف البحرية. وفي عام ٢٠٠٩، وافقت اللجنة على تنفيذ نظام إقليمي للمراقبة، قائم على برامج المراقبة الوطنية، ووافقت على حظر استخدام الشباك العائمة الكبيرة في أعالي البحار. ومنذ عام ٢٠٠٦، قامت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، كتدبير تحوطي، بحظر أنشطة الصيد في قاع البحار في جميع مناطق الجبال البحرية المعروفة الواقعة ضمن المنطقة الخاضعة لسلطتها التنظيمية وكذلك في منطقة مرجانية شاسعة تقع على الطرف الجنوبي من منطقة غراند بانكس. واعتمدت المنظمة أيضا أحكاما لمناطق الصيد الجديدة تتوخى الإغلاق المؤقت للأماكن التي يثبت وجود نظم إيكولوجية بحرية هشة بها، إلى حين إجراء تقييم علمي لها يسمح بتحديد تدابير دائمة أنسب[(١١١)].

١٤٧ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطسي باعتماد عدة تدابير للحفظ منذ عام ٢٠٠٦ من أجل تطبيق نهج النظام الإيكولوجي على مصائد الأسماك في المنطقة المشمولة باتفاقيتها (الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي)، وتتصل تلك التدابير بأسماك القرش، الأمر الذي أدى إلى التقليل من الصيد العرضي للطيور البحرية، وإدارة الموائل والنظم الإيكولوجية الهشة في قاع البحار، وتحديد كميات صيد سرطان البحر والسمك المسنن، وشروط استئناف أنشطة مصائد الأسماك المغلقة وأنشطة الصيد في أعماق البحار. وفي عام ٢٠٠٧، أيدت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ توصية بوضع خطة للبحوث مدتها ثلاث سنوات بشأن التخفيف إلى الحد الأدنى من الخطر الذي تتعرض له الأنواع غير المستهدفة أثناء

(١١١) انظر أيضاً A/64/305، الفقرات ٥٤ و ٧٠ و ٧١ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٧.

عمليات صيد أسماك التونة. وفي عام ٢٠٠٨، بدأت تنفيذ خطة بحوث تتعلق بتقييم المخاطر الإيكولوجية. ويشكل اعتماد اللجنة تدابير متعلقة بحفظ الأنواع غير المستهدفة وإدارتها تعبيرا عن الالتزام بالمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة، كما أنه يؤدي إلى تحسين جمع البيانات. واعتمد أيضا في عام ٢٠٠٨ تدبير متعلق بالحفظ والإدارة يحظر الصيد بالشباك العائمة الطويلة.

١٤٨ - وأشار أيضا عدد من المنظمات والتدابير الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى التدابير المؤسسية التي تناولت نهج النظام الإيكولوجي، فأشير إلى أن فريق عمل لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف المعني بالأنواع المقترنة إيكولوجيا ركز في عام ٢٠٠٩ على تقييم المخاطر التي تتعرض لها تلك الأنواع بسبب مصائد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف. وأنشأت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لجنة فرعية معنية بالنظم الإيكولوجية ضمن لجنتها العلمية، وأنشأت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي فريقا عاملا معنيا بالنظم الإيكولوجية والصيد العرضي لإسداء المشورة. وأفادت المنظمة الإقليمية لمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بإنشاء فريق عامل علمي للقيام بجملة أمور منها وضع مخططات وخرائط للصيد في قاع البحار للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وذكرت أن العمل جار في سياق معيار مؤقت لتقييم أثر الصيد في قاع البحار تم إعداده مع مراعاة الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار. وعزز مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا مفاهيم النهج القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة مصائد الأسماك وملاذات الأسماك، وأفاد بأنه قد تم على الصعيد الإقليمي مناقشة مسائل التعاون الإقليمي وإدارة السياسة العامة لتعزيز موارد مصائد الأسماك وحفظ الموائل السمكية.

١٤٩ - وأشارت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أحكام الاتفاقية الخاصة بكل منها التي تشير إلى النهج التحفظي ونهج النظام الإيكولوجي. ولاحظت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أن المادة الثانية من اتفاقيتها تفضي باتباع نهج النظم الإيكولوجي والنهج التحفظي، وقد استرشدت بها قرارات الإدارة طوال تاريخها البالغ ٢٧ عاما. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى التعديلات ذات الصلة التي أدخلت على الاتفاقية الخاصة بها في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، والتي تشير إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية، وتتطلب وضع توصيات لتطبيق النهج التحفظي ومراعاة أثر مصائد الأسماك على الأنواع الأخرى والنظم الإيكولوجية البحرية والحاجة إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري. وسوف تطبق التعديلات على أساس تطوعي رهنا بالتصديق عليها.

وتشمل اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ حكما يشترط تطبيق نهج النظام الإيكولوجي على نطاق واسع.

١٥٠ - تحقيق توافق التدابير - أشار عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية الخاصة بكل منها التي تنص على اعتماد تدابير متوافقة لأعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية الوطنية[١١٢]. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بأن تدابيرها المتعلقة بالصيد في أعالي البحار وفي المناطق الخاضعة للولاية الوطنية متوافقة. وأشارت، على سبيل المثال، إلى تطبيق الحدود العالمية لكمية المصيد وسجل السفن المرخص لها على كلتا المنطقتين. وأوضحت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ أن مجموعة من أعضائها الذين كانوا أطرافا في اتفاق ناورو المتعلق بالتعاون في إدارة مصائد الأسماك التي تنطوي على مصالح مشتركة قد اتفقوا في عام ٢٠٠٨ على ترتيب تنفيذي للاتفاق يتضمن طائفة من التدابير التي تنطبق على سفن الصيد الأجنبية المرخص لها بالعمل داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها[١١٣].

١٥١ - وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأن التدابير المعتمدة في المنطقة الخاضعة لسلطتها التنظيمية متوافقة مع تلك التي اعتمدتها الدول الساحلية في المناطق الخاضعة لولاياتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتوخى اللجنة مسألة التوافق فيما تقدمه من مشورة أو توصيات عملا بالمادة ٦ من الاتفاقية الخاصة بها، التي تسمح لها، بناء على طلب أحد الأطراف، بتقديم التوصيات وإسداء المشورة في ما يتعلق بمصائد الأسماك ضمن المناطق الخاضعة لولاياتها.

١٥٢ - وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أن اتفاقيتها تغطي كامل المحيط الأطلسي وجميع البحار المجاورة، بدون تمييز بين أعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية الوطنية. ولاحظت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي أن أعضاءها يطبقون تدابير الإدارة على الأرصدة السمكية التي تقع ضمن اختصاصها في جميع أنحاء نطاق التوزيع. ويعمل مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا في منطقة جنوب شرق آسيا على تحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في ما بين الدول الساحلية لأغراض إدارة الأرصدة السمكية.

---

(١١٢) لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(١١٣) انظر أيضاً A/64/305، الفقرة ٦٣.

١٥٣ - وضع أدوات للإدارة على أساس المناطق - أوضحت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن لها صلاحية استخدام بعض أدوات الإدارة على أساس المناطق، مثل المناطق المحظور فيها الصيد، والمناطق البحرية المحمية، والمحميات البحرية. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأن لها صلاحية فرض حظر على صيد بعض الأنواع. وأفاد كل من اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بأنها حددت مناطق محظور فيها الصيد. وفرضت كل من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي قيوداً على الأدوات تتصل بالمنطقة وعمق المياه. وتشمل اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تفويضاً بتحديد المناطق العامة أو المعينة التي يمكن الصيد فيها، وكذلك باتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من الكميات المصيدة ومن الجهد المبذول في الصيد. ووصفت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ أدوات الإدارة على أساس المناطق التي اعتمدها أعضاؤها، بما فيها تحديد مناطق بحرية محمية ومحميات بحرية، ومناطق بحرية تدار محليا، وتطبيق قيود على الصيد في أعالي البحار وفي المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، كشرط للسماح بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة[١١٤].

١٥٤ - ووصف أيضا عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أدوات للإدارة على أساس المناطق تم اعتمادها في ما يتعلق بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة والصيد في قاع البحار. واتخذت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، أثناء اجتماعها السنوي في عام ٢٠٠٨، عدداً من القرارات رداً على المتطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، والمتعلقة بكفالة الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة[١١٥].

١٥٥ - واتخذت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي عدة خطوات منذ عام ٢٠٠٦ لتنفيذ التدابير التي تتبع النهج التحوطي من أجل التصدي لأثر الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما فيها حظر الصيد التجاري في أربع مناطق للجبال البحرية،

(١١٤) في عام ٢٠٠٨، أعلنت كيريباس عن أكبر منطقة بحرية محمية في العالم، وهي منطقة جزر فينكس المحمية. وأشير أيضاً إلى تحدي ميكرونيزيا ومبادرة المثلث المرجاني.

(١١٥) انظر أيضاً A/64/305، الفقرات ٥١، و ٥٢، ومن ٦٧ إلى ٦٩، و ٧٦، و ٧٧، و ٨٦، و ٩١، و ٩٢.

وتحديد منطقة لحماية الشعاب المرجانية، وحظر الصيد في منطقة جبال فوغو البحرية؛ واعتماد إطار شامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١[١١٦].

١٥٦ - وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أن الشك يكتنف الأدلة العلمية المتاحة حاليا بشأن حظر الصيد في بعض المناطق المعتدلة، ولذلك يجري المضي في هذه العملية على نحو تحوطي وتكييفي. وأفادت اللجنة عن حظر الصيد في قاع البحار في خمس مناطق في عام ٢٠٠٧ في منطقة روكول - هاتن بانك من أجل حماية الشعاب المرجانية في المياه العميقة، وعن القيام في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بحظر الصيد في قاع البحار في خمس مناطق تقع على مرتفع وسط المحيط الأطلسي[١١٧] في أعالي البحار، من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من آثار سلبية كبيرة[١١٨]. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى حظر الصيد في جيبين يقعان في أعالي البحار في المنطقة المشمولة باتفاقيتها (الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وقررت أن تنظر أثناء دورتها السادسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في حظر الصيد في جيبين إضافيين في أعالي البحار ابتداء من عام ٢٠١٠. وأعدت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تدابير مؤقتة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة تنص على حظر الصيد في المناطق المعروف أن فيها نظما من هذا النوع أو المحتمل أن توجد فيها تلك النظم[١١٩].

١٥٧ - إدارة قدرات الصيد - تناول عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الولايات والأنشطة المتعلقة بخفض قدرة أساطيل الصيد إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصدة السمكية. فأشير، على سبيل المثال، إلى أن مبادئ الإدارة الواردة في اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تنص على منع القدرة المفرطة على صيد الأسماك وتخول اللجنة منع الإفراط في القدرة على صيد الأسماك أو القضاء عليه.

١٥٨ - وفي الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، الذي عقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩ في سان سيباستيان، إسبانيا[١٢٠]، اتفق المشاركون

---

(١١٦) انظر أيضاً A/64/305، الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٧ و ٩٣.

(١١٧) قدرت مساحة هذه المناطق المحظور فيها الصيد مجتمعة بنحو ٣٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

(١١٨) انظر أيضاً A/64/305، الفقرات من ٥٥ إلى ٥٨، و ٧٢، و ٨٠، و ٨١، و ٨٨ و ٩٤.

(١١٩) المرجع نفسه، الفقرات من ١٥٨ إلى ١٧٢.

(١٢٠) تقرير الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، سان سيباستيان، إسبانيا، وهو متاح على العنوان التالي: www.tuna-org.org/.

على أن القدرات العالمية لصيد أسماك التونة أكبر مما ينبغي وعلى أن هناك حاجة ماسة للتصدي لهذه المشكلة. وسلَّم المشاركون بأنه من الضروري أن يتعاون أعضاء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على الصعيد العالمي، وأن تكفل كل دولة علم أو كل كيان معني بصيد الأسماك تناسب القدرة على الصيد مع فرص الصيد المتاحة، على النحو الذي تحدده كل منظمة إقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة. واقترحوا ألا تنقل قدرات صيد أسماك التونة بين المناطق التابعة للمنظمات الإقليمية المختلفة لإدارة مصائد الأسماك، أو داخل هذه المناطق، وفقاً لما يقتضيه الحال، ما لم يكن ذلك وفقاً لتدابير المنظمات الإقليمية المعنية.

١٥٩ - وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأن أعضاءها قد اعتمدوا عدة تدابير للحد من قدرات الصيد عن طريق تقييد الزيادة من سفن الأساطيل التي تضم أكثر من ٥٠ سفينة. وتوسع القرار في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ليحد من قدرة الأساطيل التي تستهدف أسماك التونة الاستوائية بحيث لا تتعدى مستوى عام ٢٠٠٦، وتونة البكور وسمك أبو سيف بحيث لا تتعدى مستوى عام ٢٠٠٧. وتم كذلك الاعتراف بحقوق الدول الساحلية النامية في التنمية عن طريق السماح لها بتقديم الخطط لتنمية أساطيلها، رهناً بشروط معينة. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عن وضع حدود لقدرات صيد التونة الصفراء الزعانف، وتونة البكور الشمالية، والتونة السندرية، والتونة الشرقية الزرقاء الزعانف وعن إنشاء فريق عامل معني بالقدرات في عام ٢٠٠٧.

١٦٠ - ووصفت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ووكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ الجهود الرامية إلى الحد من القدرات في غرب ووسط المحيط الهادئ. فذكرت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أنه قد تم أثناء المؤتمرات التحضيرية والدورة الأولى اتخاذ قرارات تتعلق بالحد من توسيع القدرات. وفيما كان القصد من هذه القرارات هو الحفاظ على التطلعات المشروعة لتنمية الصيد في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإنها لم تنجح في الحد من نمو أسطول السفن المزودة بشباك الصيد الجرافة المحوطة. ومن أجل تحسين الإشراف على جهود الصيد وتحفيز تحسين العائدات الاقتصادية من الصيد، قامت في عام ٢٠٠٧ ثمانية أطراف في اتفاق ناورو باعتماد ترتيب لإدارة الجهد الذي يبذله في الصيد الأسطول الإقليمي من السفن المزودة بشباك الصيد الجرافة المحوطة التي تعمل في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وتم إرساء حد أقصى للجهد الإجمالي المسموح به وتقسيمه بين الأعضاء الثمانية الذين يمكنهم أن يقايضوا الأيام وفترات الإدارة في ما بينهم.

١٦١ - وأقر أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية إقليمية لإدارة أسماك التونة وتنميتها سلمت بأن لا بد من الحد من قدرات الصيد في منطقة اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، حيثما تقترب مصائد الأسماك من حدود الاستدامة أو تتجاوزها، نظرا إلى أن الأساطيل تتكيف مع القيود المفروضة على فرص الصيد. وذكروا أنه يمكن إدارة هذه القيود بحيث تزداد قيمة فرص الصيد. ورأى أعضاء الوكالة أنه يتعين الحد من أساطيل دول الصيد المتقدمة النمو أو إعادة هيكلتها من أجل التكيف مع تطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنمية مصائد الأسماك الخاصة بها. وفي إطار هذه الاستراتيجية، ستمنع دول الصيد التي لم تتكيَّف من الصيد في هذه المنطقة. وأفاد مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا بأنه عقد عدة منتديات لمعالجة المسائل المتصلة بالحد من قدرات الصيد في بلدان جنوب شرق آسيا في سياق الحد من أنشطة الصيد غير القانونية.

١٦٢ - إلغاء الإعانات - أفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عن التدابير الرامية إلى إلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإفراط في الصيد، ومن القدرة عليه. وشملت التدابير الرامية إلى مكافحة ذلك النوع من الصيد، التي اتخذت، على مر سنوات عديدة، تدابير تجارية تنطبق على الأعضاء وغير الأعضاء.

١٦٣ - أدوات الصيد المفقودة أو المهجورة والأسماك المرتجعة - أفادت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بأن فريق استعراضها خلص إلى أنها اتخذت تدابير هامة لمعالجة آثار المعدات المفقودة أو المهملة على النظام الإيكولوجي البحري، والتشجيع بطريقة متمايزة على استخدام أدوات صيد الأسماك التي لها أقل أثر على البيئة. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنه لم تتخذ أي تدابير لتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لفقدان جميع أشكال الأدوات أو هجرها والحد من حدوث ذلك، ومعالجة الآثار المترتبة على هذه المسألة والتخفيف منها. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى الأحكام ذات الصلة بأدوات الصيد المفقودة أو المهجورة في الاتفاقية الخاصة بكل منهما. وذكرت المنظمتان أن هذه الأحكام تتطلب التقليل إلى الحد الأدنى من كمية المصيد بواسطة الأدوات المفقودة أو المهجورة ومن آثار ذلك على الأنواع والنظم الإيكولوجية البحرية الأخرى. وفضلا عن ذلك، لاحظت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أن الولايات المتحدة قدمت أثناء الدورة السنوية الثالثة للجنة المعقودة في عام ٢٠٠٧ ورقة معلومات بشأن الحطام البحري وآثار أدوات الصيد المفقودة والمهجورة على النظام الإيكولوجي البحري.

١٦٤ - وفي ما يتعلق بالمصيد المرتجع، أفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن أعضاءها وضعوا آليات لرصد المصيد المرتجع والحد منه، وذلك أساساً من خلال اشتراط وجود مراقبين، والاحتفاظ بالمصيد، وبرامج أخذ العينات في الموانئ. وذكرت الوكالة أن سفن الصيد المرخص لها بالعمل ضمن المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لأعضاء الوكالة مطلوب منها أن تقل على متنها مراقباً طيلة المدة التي تستغرقها رحلة صيد. وأشارت الوكالة أيضاً إلى أن الاحتفاظ بالمصيد تدبير وضعته الأطراف في اتفاق ناورو أولاً ثم لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، واشترطت أن يتم الاحتفاظ بكافة الكميات المصيدة على متن السفن لمنع ارتجاع أسماك التونة الصغيرة. وتوجد أغلبية موانئ الأعضاء في الوكالة برامج لأخذ العينات من أجل تسجيل المصيد والتحقق من امتثاله للتدابير المعنية.

١٦٥ - وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنها اعتمدت بعض التدابير الرامية إلى الحد من المصيد المرتجع عن طريق اشتراط إدراجه في التقارير المتعلقة بإحصاءات كميات المصيد. وناقش أعضاء لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي مسألة المصيد المرتجع في عام ٢٠٠٩ واتفقوا على أنه يجب إعادة النظر في هذه المسألة إذا ما أفادت التقديرات المستمدة من بيانات المراقبين بأن مستويات المرتجعات كبيرة. ويشجع مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا تكنولوجيات الصيد وممارساته المسؤولة التي تركز بوجه خاص على عدة مسائل، مثل تخفيف الصيد العرضي للسلاحف البحرية بمصائد الخيوط الطويلة، والصيد العرضي باستخدام أجهزة تجميع الأسماك في عمليات صيد أسماك التونة بشباك الصيد الجرافة المحوطة، والصيد العرضي بشباك الجر.

١٦٦ - البيانات المتعلقة بكمية المصيد والجهد المبذول في الصيد والمعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك - أشارت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، فيما يتعلق بتوفير البيانات عن كمية المصيد والجهد المبذول في الصيد وتعزيز جمع البيانات والإبلاغ، إلى حسن الامتثال لمتطلبات تقديم البيانات العلمية من قبل أعضائها الستة. وذكرت أن الأعضاء يقدمون المساعدة أيضا إلى دولة عضو نامية واحدة بغرض تعزيز ترتيباتها المتعلقة بجمع البيانات. ولكن لوحظ أن تحديد مدى دقة البيانات المقدمة هو أمر أكثر صعوبة، وأنه يجري وضع تدابير لضمان الدقة، ولا سيما في توصيف المصيد.

١٦٧ - وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي باتخاذ تدابير لضمان تقديم البيانات في الشكل المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الامتثال التابعة لها باستعراض البيانات المقدمة من الأطراف المتعاقدة في كل سنة. وجرى توسيع واجب الإبلاغ عن البيانات في لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. وتقوم

الأمانة والأطراف العاملة المعنية بتقييم نوعية البيانات المقدمة، وتعرض التقارير المتعلقة بحسن التوقيت والدقة على اللجنة العلمية والمعنية بالامتثال. ولا يُطلب من الأعضاء الذين لم يستوفوا المتطلبات تقديم خطة عمل علاجية. وقد اضطلعت الأمانة، على مدى السنوات السبع الماضية، بأنشطة في عدة دول نامية لتعزيز نظم جمع البيانات وتجهيزها. وأشارت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إلى البروتوكولات والقواعد ذات الصلة بجمع البيانات.

١٦٨ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بأنها تطلب تقارير تتراوح بين التقارير المتعلقة بدخول السفن وخروجها حاملة المصيد على متنها، إلى التقارير اليومية أو الأسبوعية المتعلقة بالمصيد، وذلك تبعا للمنطقة والأنواع التي يجري صيدها. وأعدت أمانة المنظمة تقريرا سنويا عن امتثال كل عضو بمتطلبات الإبلاغ. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ إلى أن اتفاقيتها تنص على إجراء عمليات تدقيق لامتثال الأعضاء للمتطلبات الخاصة بجمع وتبادل البيانات. وتم أيضا من خلال مشاورات المنظمة وضع معايير طوعية مؤقتة لجمع البيانات والإبلاغ عنها والتحقق منها وتبادلها، وأفادت المنظمة بأن بعض المشاركين لم ينفذوا عملية الإبلاغ وفقا للمعايير المعمول بها.

١٦٩ - وتشتمل المبادئ التوجيهية للبيانات العلمية، الخاصة بلجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، على معايير لتوفير بيانات على المستوى التنفيذي عن كمية المصيد والجهد المبذول في الصيد. واعترافا من اللجنة بوجود قضايا هامة مرتبطة بضعف مستوى اكتمال البيانات المقدمة وتوقيت تقديمها طلبت في عام ٢٠٠٨ إجراء دراسة في هذا الصدد. ووجدت الدراسة أن المعوقات الرئيسية تتمثل في سوء فهم المديرين المسؤولين عن البيانات الوطنية للالتزامات التي تطلبها اللجنة، وضعف نظم جمع البيانات الوطنية أو نقص تمويلها. لذا، قامت أمانة اللجنة بتوفير أداة لمراجعة البيانات على موقعها بشبكة الإنترنت، تتيح لعامة الجمهور تقريرا عن الامتثال للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات.

١٧٠ - كذلك تنشط الهيئات الاستشارية، مثل وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، في العمل على تعزيز برامج ومعايير جمع بيانات مصائد الأسماك. وأفادت الوكالة بأنها تعمل مع برنامج المصائد البحرية التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك. وقامت الوكالة بمساعدة أعضائها على الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الصادرة عن لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وعمل المركز بصفة وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز

جمع وتصنيف إحصاءات مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا. وأجرى المركز أيضا دراسات استقصائية عن موارد مصائد الأسماك وقام بجمع البيانات عنها في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأعضاء من أجل النهوض بفهم حالة موارد مصائد الأسماك في المنطقة.

١٧١ - وأفادت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن علاقتها مع نظام رصد موارد مصائد الأسماك. فقد أفادت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي عن شراكاتها مع نظام الرصد، في حين أفادت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بحصولهما على مركز المراقب لديه، وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن أعضاءها ينتظر منهم تقديم المعلومات الخاصة بنظام الرصد إلى منظمة الأغذية والزراعة مباشرة أو عن طريق أمانة جماعة المحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، أشارت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أنهما قدمتا معلومات لنظام رصد موارد مصائد الأسماك في أشكالٍ مختلفة، منها التقارير السنوية، وصحائف الوقائع، ومدخلات مخصصة قدمت بناء على طلبٍ من النظام.

١٧٢ - أما فيما يتعلق بكميات الأسماك التي يتم صيدها في أعماق البحار، فإن المعلومات المتعلقة بكميات الصيد هذه لا تقع ضمن ولاية بعض المنظمات الإقليمية التي قدمت ردودها، ولكن اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، قدمت وصفا للتعاون الجاري مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال تبادل البيانات ذات الصلة. وأشارت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي إلى أنها قد عملت، في ظل عدم وجود أمانة للاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، بمثابة مستودع للبيانات التي يرغب أعضاء الاتفاق في التبليغ عنها وفقا لصيغ متفق عليها. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأن التوصية التي أصدرتها بشأن المعلومات المتعلقة بالتدابير المقررة للأنواع الموجودة في أعماق البحار في منطقة اتفاقيتها، وتقديم معلومات علمية عن مصائد الأسماك في أعماق البحار تشكل الآن أساسا للصيغة التي تقدم بها التقارير عن مصائد الأسماك في أعماق البحار إلى المجلس الدولي لاستكشاف البحار. وأفاد مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب

شرق آسيا بأنه شرع في عام ٢٠٠٨ في إقامة مشاريع لاستكشاف الموارد الموجودة في أعماق البحر في منطقة جنوب شرق آسيا.

١٧٣ - ولاحظت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ أنه ليس هناك سوى عدد قليل من الأعضاء الذين يعملون في أنشطة الصيد في أعماق البحار؛ ولكن أعضاءها يشاركون بنشاط في المفاوضات الخاصة باتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بغرض تنظيم الصيد في أعماق البحار.

٣ - الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٧٤ - تضطلع منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي بعدد من الأنشطة الهامة، من بينها المبادرات المتصلة بنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، والشراكة مع نظام رصد موارد مصائد الأسماك، وأنشطة الصيد في المياه العميقة، ووضع الترتيبات اللازمة لجمع ونشر البيانات، ومراجعة البيانات الإحصائية لمصائد الأسماك العالمية.

١٧٥ - نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك - كان أكثر عمل المنظمة في هذا المجال مكرسا لتعزيز ورصد التنمية والإدارة المسؤولة لمصائد الأسماك، بما يتفق مع مدونة السلوك المتعلقة بالصيد الرشيد. فقد تم وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، كما تم إنتاج وثائق فنية تغطي طائفة واسعة من الجوانب، بدأً من وضع نماذج للنظام الإيكولوجي وانتهاءً بالجوانب الإنسانية لنهج النظام الإيكولوجي. ويجري وضع وثائق توجيهية إضافية، بما في ذلك مجموعة أدوات تتعلق بنهج النظام الإيكولوجي واستعراض لمؤشراته.

١٧٦ - ونظرا لتوافر التمويل من خارج الميزانية، تساعد المنظمة الدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على الأخذ بمبادئ ومنهجيات لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال: (أ) مشروع نانسن لنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك المسمى ''تعزيز قاعدة المعارف اللازمة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك البحرية في البلدان النامية''، الذي يركز بصفة رئيسية على أفريقيا؛ (ب) ''مشروع بناء القدرة على اتباع نهج النظام الإيكولوجي''، الذي يوفر بناء القدرات على نطاق واسع لدولٍ أعضاء مختارة؛ (ج) مشروعات النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، التي يشترك في تمويلها مرفق البيئة العالمية، وتقودها منظمة الأغذية والزراعة أو تتعاون في إقامتها.

١٧٧ - بالإضافة إلى ذلك، تشجع منظمة الأغذية والزراعة علي اتباع مفهوم نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك في عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك لجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في المياه الداخلية في أمريكا اللاتينية، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط ولجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي. ولدى اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط برنامج كبير لنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك، يتضمن حظرا على جميع أنشطة الصيد بشباك الجر في منطقة البحر الأبيض المتوسط بكاملها على أعماق تتجاوز ١ ٠٠٠ متر، مما يوجد، بحكم الواقع، أكبر منطقة بحرية محمية في العالم. كذلك يجري التعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ، فقد عُقدت حلقتا عمل في جزر المحيط الهادئ تهدفان إلى إدخال المبادئ والمنهجيات ذات الصلة إلى المنطقة.

١٧٨ - نظام رصد موارد مصائد الأسماك - أعلنت منظمة الأغذية والزراعة رسميا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن إنشاء نظام رصد موارد مصائد الأسماك، بالتعاون مع ١٣ منظمة دولية، وهو يوفر نظاماً متكاملاً قائما على شبكة الإنترنت لرصد حالة واتجاهات الموارد السمكية في العالم وإدارتها. ويحتوي موقع النظام على قائمة جرد تضم ما يقرب من ١ ٠٠٠ من الأرصدة السمكية التي تغطيها ولاية الرصد المنوطة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المرتبطة بالنظام، وتتوفر معلومات عن حالة واتجاهات ٤٠ في المائة من تلك الأرصدة السمكية.

١٧٩ - وقد بدأ العمل مؤخرا بوحدة نمطية جديدة لمصائد الأسماك، توفر المعلومات عن أنشطة الصيد والإجراءات المتعلقة بالإدارة والأداء الاجتماعي والاقتصادي، كما يجري وضع وحدات إضافية لمعالجة المواضيع الرئيسية الأخرى، مثل إدارة مصائد الأسماك القائمة على النظام الإيكولوجي. وقرر الاجتماع الخامس الذي عقدته في عام ٢٠٠٨ اللجنة التوجيهية لنظام رصد موارد مصائد الأسماك أنه ينبغي تركيز الجهود على وضع قاعدة بيانات شاملة ومستكملة عن طريق ضمان أن تكون المساهمات المقدمة من الشركاء وافية، وعن طريق دعوة المزيد من الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك للانضمام إلى الشراكة من أجل سد الفجوات القائمة فيما يخص المعلومات. وسوف يَتَّخِذ الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية، الذي سينعقد في شباط/فبراير ٢٠١٠، قرارات استراتيجية تتعلق بمنتجات النظام من المعلومات، بالاستناد إلى فهم عملائه المستهدفين وتوقعاتهم.

١٨٠ - أنشطة الصيد في المياه العميقة - قامت منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٨ بنشر الاستعراض العالمي لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار استجابة لطلب من لجنة

مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها السادسة والعشرين، وكرد فعل لنظر الجمعية العامة في موضوع مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار في دورتها الحادية والستين (انظر القرار ٦١/١٠٥). وقد اعتمد الاستعراض في جزء منه على دراسة استقصائية شاركت فيها دول العالم الرئيسية التي تمارس الصيد في أعماق أعالي البحار والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة، وفي جزء آخر على مشاورات واسعة أجريت مع أصحاب المصلحة.

١٨١ - وتم أيضا وضع المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار من خلال مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة، واعتمدتها الدول الأعضاء في المنظمة في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتخطط المنظمة، كجزء من برنامج محدد، لإقامة أنشطة تيسر تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية. وسيكون العمل التعاوني مع الشركاء عنصرا هاما من عناصر هذا البرنامج[١٢١].

١٨٢ - ترتيبات البيانات وقاعدة البيانات الخاصة بالإحصاءات العالمية لمصائد الأسماك - قامت منظمة الأغذية والزراعة، في الحالات التي لا توجد فيها منظمة إقليمية مناسبة لإدارة مصائد الأسماك بتشجيع العمليات اللازمة لإنشاء تلك المنظمة لأغراض من بينها جمع البيانات ونشرها وفقا للمادة ٧ من المرفق الأول للاتفاق. وأوضحت المنظمة أن الخطوة الأولى الضرورية في هذا الشأن هي تحديد الدول الأطراف في الاتفاق للمناطق التي لا توجد فيها منظمة مناسبة.

١٨٣ - وفي ما يتعلق بالإحصاءات العالمية المتعلقة بمصائد الأسماك، أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن برنامجها الخاص بإحصاءات مصائد الأسماك قد أنشئ لرصد مساهمة مصائد الأسماك وتربية المائيات في الأمن الغذائي وفي العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وليس لتقييم حالة الأرصدة السمكية وإدارة مصائد الأسماك. وأشارت أيضا إلى أن الاتفاق يبين بوضوح أن المسؤولية الأساسية للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تتمثل في تجميع ونشر البيانات اللازمة لتقييم وإدارة الأرصدة السمكية.

١٨٤ - ومن أجل تلبية الحاجة إلى بيانات إحصائية عالية الدقة للمصيد العالمي من الأسماك مع تحديد مواقع صيده، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء بنية تحتية تمكن من دمج كافة بيانات المصيد التي تجمعها وتتعهد شؤونها منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ونشر تلك البيانات

(١٢١) انظر أيضا A/64/305، الفقرتان ١٩٤ و ١٩٥.

بشكل موحد على النطاق العالمي، وهو ما وافقت عليه الفرقة العاملة لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصائد الأسماك في دورتها الثانية والعشرين. وأجرت منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٧، دراسة جدوى صغيرة لوضع تصميم أساسي للنظام وتحديد المشاكل المحتملة. ويجري حاليا وضع نموذج أولي سيقدم إلى الدورة الثالثة والعشرين للفرقة العاملة لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصائد الأسماك في عام ٢٠١٠ لاستعراضه والتعليق عليه.

٤ - التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

١٨٥ - منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، قامت الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتماد وتنفيذ العديد من تدابير الحفظ والإدارة فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك وضع تدابير مؤقتة في المناطق التي لم يتم فيها بعد إنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وثمة صعوبات تكتنف تقييم فعالية تدابير الحفظ والإدارة تلك، بسبب عدم توافر ما يكفي من المعلومات العلمية وغيرها من المعلومات.

١٨٦ - ويُكرَّس اهتمام كبير لإنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ. فالمبادرات الرامية إلى إنشاء اثنتين من هذه المنظمات الإقليمية، مع تزويدهما بولاية على أعالي البحار، تمر بمراحل متقدمة، وقد وافقت الدول على اتخاذ تدابير مؤقتة قوية نسبيا تتضمن نهجاً تحوطياً ونهجاً للنظام الإيكولوجي. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، اتفقت أيضا الأطراف في اتفاق ناورو في عام ٢٠٠٩ على إنشاء مكتب واعتماد مزيد من الأحكام والشروط الدنيا لدخول سفن الصيد الأجنبية إلى مصائد الأسماك. وتنطبق هذه التدابير على الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وقد تتعلق بالصيد في أعالي البحار.

١٨٧ - وأبلغت الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن نشاط كبير في تنفيذ النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي. وأفادت بعض الدول عن تدابير قائمة منذ أمد طويل وتدابير حديثة لحماية الموائل ذات الأهمية الخاصة في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية، واتخذ عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إجراءات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ووردت من الدول معلومات أقل بشأن الإجراءات المتخذة للحفاظ على الأنواع المرتبطة بأنواع أخرى والمعتمدة عليها. وأبلغت معظم المنظمات الإقليمية عن إجراءات لإقرار أو اعتماد تدابير تتعلق بأسماك القرش، والطيور البحرية والسلاحف وغيرها من الأنواع المقترنة إيكولوجيا، على النحو الموصى به في خطط العمل

الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة وفي مبادئها التوجيهية أو على النحو المحدد في دراسات تقييم المخاطر التي تجريها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة.

١٨٨ - وأشار العديد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أحكام ترد في الاتفاقية الخاصة بكل منها بشأن التوصل إلى تدابير متوافقة فيما يتعلق بأعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية الوطنية. وذكر أن الدول تعمل عموما من خلال المنظمات الإقليمية على التوصل إلى تدابير متوافقة، مما يؤكد أهمية تبادل البيانات والتعاون فيما بين المنظمات ذات الصلة من أجل اعتماد عمليات متوافقة. وقد تعذر تقييم مدى تحقيق التوافق في التدابير، وفقا للمادة ٧ من الاتفاق.

١٨٩ - وأفاد العديد من الدول باستخدام أو تطوير أدوات للإدارة على أساس المناطق في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية. وكانت بعض المعلومات لا تتعلق مباشرة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وإنما كانت تعكس فقط الدعم الذي تقدمه الدول لتلك الأدوات. كذلك أفادت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتماد طائفة واسعة من أدوات الإدارة على أساس المناطق. ولم يتطرق العديد من الردود الواردة من الدول ومن المنظمات الإقليمية مباشرة إلى مسألة التنوع البيولوجي.

١٩٠ - وأفاد عدد ملموس من الدول بتخفيض القدرة الزائدة لأساطيل الصيد التابعة لها، من خلال وسائل منها النظم القائمة على السوق. وكان توقيت العديد من المبادرات سابقا لعام ٢٠٠٦، ولكن يبدو أن فعاليتها ما زالت مستمرة. ولم يقدم العديد من الدول التي تمتلك أساطيل صيد كبيرة معلومات في هذا الصدد، كما تعذر تقييم درجة الاستعجال التي تم بها تناول هذه المسألة. وأولت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اهتماما كبيرا للحد من القدرة الزائدة على الصيد، بما في ذلك في الاجتماع المشترك لهيئات أسماك التونة، كما اتخذت تدابير ذات صلة بهذا الشأن، مثل تقييد فرص الصيد. وتم التطرق لمسألة الإعانات بقدر أقل كثيرا، وبطريقة أقل وضوحا، حيث أفاد عدد قليل من الدول بوجود سياسات صادرة منذ أمد طويل تحظر هذه الإعانات.

١٩١ - وحدد الكثير من الدول الأعمال التي يجري القيام بها للتصدي لفقدان أدوات الصيد أو هجرها والحد من حدوث ذلك ومعالجة الآثار المترتبة على هذه المسألة والتخفيف منها. وأشير إلى أنه يجري وضع آليات لرصد وخفض المصيد المرتجع، ولكن لم يتم التطرق لموضوع إنشاء آليات للانتظام في استرجاع معدات الصيد المهملة وظل الموضوع معلقا. وكذلك، لم يتخذ سوى عدد قليل من المنظمات الإقليمية إجراءات في هذا الصدد، واكتفت منظمات أخرى بالإشارة إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقياتها.

١٩٢ - وأفاد العديد من الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنها تقوم بتقديم بيانات المصيد والجهد المبذول في الصيد والمعلومات المتصلة بمصائد الأسماك في الوقت المناسب، وبتعزيز عملية جمع البيانات وإعداد التقارير، وهو مجال من الواضح أنه ينطوي على مشاكل. وظل تعزيز الامتثال من جانب الأعضاء في المنظمات الإقليمية مصدر قلق كبير، وقد ازدادت الجهود المبذولة لتحسين الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى تحديد مدى دقة المعلومات، وضمان تقديمها في شكل مناسب، والاتفاق على البروتوكولات والقواعد والمعايير الطوعية المؤقتة، ودراسة الثغرات الموجودة في البيانات وأسبابها، وتقديم المساعدة إلى الدول النامية. ولا تتوفر معلومات تفصيلية عن الأنشطة الجارية لإجراء جرد للأرصدة السمكية بالمياه العميقة، وتقييم لآثار الصيد على الأسماك في المياه العميقة ونظمها الإيكولوجية.

١٩٣ - وهناك بعض التطورات من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بالتوصية بإجراء مراجعات منتظمة لامتثال الأعضاء لالتزاماتهم المتصلة بتقديم التقارير والمعلومات. وتنص اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ على إجراء مراجعة لامتثال الأعضاء لمتطلبات جمع وتبادل البيانات، كما وفرت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أداة لمراجعة البيانات على موقعها على الإنترنت تتيح لعامة الجمهور تقريرا عن امتثال الأعضاء لالتزاماتهم المتصلة بالإبلاغ عن البيانات. ويمكن لهذا أن يكون مجالا هاما من مجالات التركيز، حيث ذكر الكثير من الجهات التي قدمت ردودا أن الامتثال لمتطلبات البيانات في حاجة إلى تحسين كبير، وهو ما خلصت إليه أيضا استعراضات الأداء.

١٩٤ - وقد دعمت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي من خلال عملها على نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك ونظام رصد موارد مصائد الأسماك وأنشطة الصيد في المياه العميقة، وكذلك من خلال تشجيعها لترتيبات البيانات، واقتراحها إنشاء بنية تحتية لقاعدة بيانات عالمية عن الإحصاءات المتعلقة بمصائد الأسماك استنادا إلى المعلومات التي ترد من عدة مصادر، من بينها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وسيشكل أحد أهداف تلك المنظمات، وهو الجمع بين البيانات الإحصائية المتعلقة بالمصيد على نطاق العالم وبيانات تحديد موقع المصيد بدرجة عالية من الدقة، إسهاما كبيرا في تقييم تنفيذ الاتفاق. ولكن، بالنظر إلى الصعوبات التي يعانيها بالفعل العديد من المنظمات الإقليمية في مجال جمع البيانات، وتوصية المؤتمر الاستعراضي بمراجعة البيانات المقدمة، قد تكون هناك حاجة لاتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير لضمان أن تقدم الدول

البيانات للمنظمات الإقليمية في الوقت المناسب، وبطريقة دقيقة وفعالة، من أجل تعزيز المعلومات على المستوى العالمي.

باء – آليات التعاون الدولي، والدول غير الأعضاء

١٩٥ – أكد المؤتمر الاستعراضي، في عام ٢٠٠٦، أن التعاون الدولي ضروري من أجل حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بطريقة فعالة وطويلة الأجل، وأشار إلى أن الاتفاقية والاتفاق يوفران الإطار اللازم لمثل هذا التعاون من جانب الدول، إما بشكل مباشر أو من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. والتعاون مطلوب أيضا لتحديث وتعزيز المنظمات الإقليمية ضمانا لاتباع نُهُج قوية ومنهجية في إدارة مصائد الأسماك الدولية.

١ – التدابير المتخذة من جانب الدول

١٩٦ – تعزيز ولايات وتدابير المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك – أبرز المؤتمر الاستعراضي أهمية تعزيز الولايات المنوطة بالمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والتدابير التي اعتمدتها لتطبيق النُّهج الحديثة في إدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال عمليات استعراض الأداء والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات. وأفادت جميع الدول التي قدمت ردودا عن مشاركتها في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وقدمت دول عديدة أمثلة عن مبادرات محددة لتعزيز أداء بعض المنظمات وولاياتها[١٢٢]. وقد بذلت جهود في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي لتعديل الاتفاقيات وتوسيع نطاق ولايات هذه المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ومجال تطبيقها، مع مراعاة النُّهج الحديثة لإدارة مصائد الأسماك وبالاعتماد على أفضل المعلومات العلمية المتاحة. وأفادت كندا بأن الإصلاحات في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي قد شملت إنشاء هيئات جديدة لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتقييم آثار أنشطة الصيد والتخفيف من وطأتها، واعتماد تدابير جديدة للإدارة، والتعهد بإجراء المزيد من البحوث العلمية لدعم عملية صنع القرارات. وعرضت الجماعة الأوروبية الجهود التي تبذلها لدعم لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط. وذكرت الولايات المتحدة أنها أخذت تشارك مشاركة نشطة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في شمال المحيط الهادئ وجنوبه حيث اقترحت وضع أحكام

(١٢٢) الجماعة الأوروبية، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

تعاهدية قوية بشأن تطبيق النهج التحوطي وأدوات ونُهج أخرى حديثة لإدارة مصائد الأسماك.

١٩٧ - وأفادت الدول أيضا عن الجهود المبذولة لدعم تنفيذ النهج الحديثة لإدارة مصائد الأسماك في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها هذه المنظمات. فذكرت كندا أنها تدعم جهود البحث المبذولة في منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولا سيما ما يبذل منها بشأن مواقع الشعاب المرجانية والإسفنجيات في المنطقة التنظيمية للمنظمة، وساهمت اليابان في الأخذ بتدابير الحفظ ذات الأسس العلمية في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأفادت نيوزيلندا بأن التدابير المؤقتة التي اتخذتها المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ومعايير البيانات المؤقتة التي وضعتها روعي في تنفيذها نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي. ونوهت الولايات المتحدة إلى لزوم تعزيز أحكام قانون ماغنوسون - ستيفنس ذات الصلة في أية منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك ليس لديها عملية لوضع خطة رسمية لتجديد الأرصدة التي أفرط في صيدها أو الأرصدة التي يقترب صيدها من حالة الإفراط.

١٩٨ - وأكدت بعض الدول أيضا على الحاجة إلى اتخاذ القرارات في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بناءً على أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وإلى اتباع النهج التحوطي. وأيدت بنما القرارات المتخذة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي ارتكزت على أفضل الأدلة العلمية المتوفرة وعلى اتباع النهج التحوطي عند الاقتضاء. وأكدت أوروغواي على الحاجة إلى الأخذ بعمليات شفافة وتشاركية لصنع القرار أثناء وضع خطة منظمة الأغذية والزراعة النموذجية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الخطة النموذجية لمنظمة الأغذية والزراعة)، وأثناء الاجتماع الثاني المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة.

١٩٩ - وفيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية، عقدت اليابان الاجتماع الأول المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة في كوبي، اليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[١٢٣]، وتضمنت نتائج ذلك الاجتماع مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة (يشار أيضا في هذا التقرير إلى

(١٢٣) تقرير الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كوبي، اليابان، وهو متاح على العنوان التالي: www.tuna-org.org/documents/other/finalreport-appendices.pdf .

اجتماعات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة باسم ''عملية كوبي''). واشتركت كينيا في عضوية فرقة عمل إقليمية معنية بنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك هدفها تنمية مصائد الأسماك باتباع نهج إقليمي.

٢٠٠ - وقدمت أيضا دول عديدة تقارير عن الجهود الرامية إلى حث المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على إجراء استعراضات للأداء والتشجيع على إدراج بعض عناصر التقييم المستقل في هذه الاستعراضات، وعلى ضمان إتاحة النتائج للجمهور، وفقاً لما أوصى به المؤتمر الاستعراضي (انظر الفرعين ٢ و ٣ أدناه)[١٢٤].

٢٠١ - وأشارت بعض الدول إلى أن العملية الاستعراضية قد أسهمت أيضاً في تحسين أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من خلال التوصية بتنفيذ أفضل الممارسات، وفقاً لما أوصى به المؤتمر الاستعراضي[١٢٥]. وأعربت الدول عموما عن ترحيبها وتأييدها فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات وبتطبيق هذه المبادئ في المنظمات الإقليمية التي تشارك فيها. وأفادت كندا بتقديم مبالغ كبيرة لإعداد مجموعة شاتام هاوس الخاصة بأفضل الممارسات الموصى بها للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وهي المجموعة التي أصبحت وثيقة تأسيسية رئيسية لعدة استعراضات أجريت لأداء هذه المنظمات، بما فيها اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي. وأشارت نيوزيلندا إلى أنها تعمل في إطار منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، مثل لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ للتشجيع على إدراج

---

(١٢٤) شيلي (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا)؛ غواتيمالا (لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي)؛ فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي)؛ كندا (اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)؛ موريشيوس (لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي)؛ النرويج (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي)؛ نيوزيلندا (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)؛ الولايات المتحدة (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي)؛ اليابان (لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ).

(١٢٥) اليابان.

الأحكام التي تتواءم مع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات. وأشارت سري لانكا إلى أنها تعمل عن كثب مع لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي لوضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك.

٢٠٢ - تعزيز وتحسين التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - تم في السنوات الأخيرة تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ودعمت الدول هذا الاتجاه السائد في أوساط المنظمات والترتيبات الإقليمية القائمة والناشئة، بطرق منها زيادة تدابير الاتصال والتعاون. وأشارت الدول إلى دعمها العام للجهود المبذولة لتيسير تبادل المعلومات وتنسيق تدابير الإدارة. كذلك أشارت بعض الدول إلى ترتيبات التعاون الرسمية المبرمة بين المنظمات الإقليمية، مثل لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وإلى الشروط الواردة في اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وشجعت شيلي على التعاون بين عمليات المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ويسرت هذا التعاون، الذي من المتوقع أن يزداد عقب اعتماد الاتفاقية. وأشارت نيوزيلندا إلى أن لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ قد اجتمعتا لإجراء جولة رابعة من المشاورات أثناء الاجتماع الخامس للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأشارت النرويج إلى أن منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تنسقان ما تبذلانه من جهود، ولا سيما فيما يتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وأن المنظمتين قامتا أيضا بمواءمة التدابير المتعلقة بمراقبة دول الميناء.

٢٠٣ - وأشارت دول عديدة إلى مشاركتها في الاجتماعات المشتركة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة ودعمها لتلك الاجتماعات. واعتمد الاجتماع المشترك الأول الذي عقد في عام ٢٠٠٧ مجموعة من الإجراءات تشمل سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة. وعقد الاجتماع المشترك الثاني في عام ٢٠٠٩، وأفادت اليابان بأنها قد اضطلعت بدور هام في تيسير هذه المناقشات، وأنها قد رأست حلقة عمل لاستعراض التقدم المحرز في أعقاب الاجتماع المشترك الأول.

٢٠٤ - وأشارت بعض الدول إلى أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق لعقد مشاورات بين أعضاء المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المختصة بإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لتبادل الآراء بشأن القضايا الرئيسية، وذلك رغم التأييد الذي أبدي لهذه المبادرة. وأعربت نيوزيلندا عن التزامها بالبحث عن سبل للتنسيق بين التدابير ومواءمتها عبر جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل تحسين فعاليتها وكفاءتها، شريطة أن تعتمد هذه النهج على أفضل الممارسات، وألا تفرض قيودا على إدخال تحسينات في المستقبل على المنظمات المذكورة. وطالبت بنما بزيادة الاتصال ومواصلة التنسيق بين تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشارت غواتيمالا، باعتبارها دولةً غير طرف، إلى أن الغرض من التعاون بين المنظمات الإقليمية ينبغي أن يتمثل في حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها، وأكدت على ضرورة احترام سرية المعلومات التجارية.

٢٠٥ - وفيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف، أفادت كينيا بأنها تشارك بصورة فعالة في المبادرات الإقليمية التي تشمل مياه جنوب غرب المحيط الهندي. ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي، وضعت موزامبيق ورقة مفاهيمية بشأن إنشاء شبكة إقليمية غير رسمية لمديري العمليات من أجل تعزيز تبادل المعلومات التنفيذية في حينها واتخاذ الإجراءات الإقليمية للتصدي في الوقت المناسب لأنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأيدت لجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي هذه الفكرة، إنما لم يعثر على التمويل بعد. وأفادت سري لانكا بأنه تم تعزيز الاتصال الوثيق مع المنظمات الإقليمية من خلال المشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل الإقليمية، والتعاون في تنفيذ برامج رئيسية، مثل برنامج وسم سمك التونة، وجمع إحصاءات المصيد.

٢٠٦ - وأشارت بعض الدول غير الأطراف، بوجه أعم، إلى عضويتها ومشاركتها في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. فأشارت بيرو، بوصفها عضوا في لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، إلى الفوائد الناجمة عن تبادل البيانات والمعلومات لتيسير عملية صنع القرارات المتعلقة بتدابير حفظ مصائد الأسماك وإدارتها في الاجتماعات التقنية والسنوية.

٢٠٧ - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - أبرز المؤتمر الاستعراضي الحاجة إلى معالجة حقوق المشاركة والمسائل المتعلقة بالتخصيص في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك مراعاة مصالح الأعضاء الجدد والدول النامية فيما يتصل بالمشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار. وأكد المؤتمر أيضا الحاجة إلى

معالجة مشاكل عدم امتثال الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المتعاونة، والصيد الذي تمارسه الدول غير الأعضاء، والذي ما فتئ يقوض فعالية التدابير المعتمدة للحفظ والإدارة. وقد أوصى المؤتمر الاستعراضي بوضع معايير شفافة لتوزيع فرص الصيد، وإنشاء آليات لتعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في الصيد في مناطق اختصاص المنظمات والترتيبات الإقليمية، وتقديم الحوافز لتشجيع غير الأعضاء على الانضمام إلى تلك المنظمات أو الترتيبات.

٢٠٨ - وقدمت دول عديدة معلومات عن مشاركتها الفعالة في وضع معايير شفافة للتوزيع في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[١٢٦]. وأكدت نيوزيلندا على الحاجة إلى وضع معايير شفافة لتحديد حقوق المشاركة وتوزيع فرص الصيد وتنفيذ العمليات اللازمة لتطبيق هذه المعايير والتوصل إلى نتائج حاسمة في هذا الصدد. وأفادت بأنها تؤيد قرار الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة الذي يقضي بعقد حلقة عمل بشأن تحسين إدارة مصائد الأسماك في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ومعالجة مسألة التوزيع صراحة. وأقرت النرويج معايير التوزيع التي وضعت في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولكنها نوهت إلى أن المساعي الرامية إلى الاتفاق على معايير في منظمات إقليمية أخرى قد باءت بالفشل. وأشارت بعض الدول إلى الشروط التي تفرضها القوانين الوطنية بشأن توزيع حقوق الصيد[١٢٧]، وأفيد بأن كل عضو من أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ لديه معايير وطنية لتوزيع حقوق المشاركة في الصيد ترد في التشريعات والسياسات الوطنية.

٢٠٩ - وتكلمت عدة دول عن أنشطتها الرامية إلى تشجيع الدول غير الأعضاء أو غير المشاركة على التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ذات الصلة من خلال الموافقة على تطبيق تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها هذه المنظمات أو الترتيبات أو الانضمام إليها[١٢٨]. وأفادت اليابان عن النتائج الإيجابية المتأتية عن المناقشات الثنائية التي عقدت بشأن أهمية التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية في تنفيذ تدابير إدارة مصائد الأسماك، ومنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٢١٠ - وأيد عدد من الدول وضع تدابير لضمان التزام الدول المتعاونة غير الأعضاء بتطبيق تدابير الحفظ والإدارة، وتوفير البيانات اللازمة والمشاركة في برامج الرصد والمراقبة والإشراف. وأشارت نيوزيلندا إلى أن لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ

(١٢٦) أوروغواي، بنما، سري لانكا، شيلي، موريشيوس، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٢٧) إندونيسيا، غواتيمالا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، موريشيوس، موزامبيق، اليابان.

(١٢٨) فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، غواتيمالا، موريشيوس، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

تلزم الدول المتعاونة غير الأعضاء على الامتثال لجميع التدابير التي اعتمدتها اللجنة، وعلى تقديم البيانات المطلوبة من الأعضاء، وإبلاغ اللجنة بالتدابير التي اتخذتها لضمان امتثال السفن التي ترفع علمها للتدابير التي اعتمدتها اللجنة. كما تقدم اللجنة حوافز قوية للدول غير الأعضاء تشجعها على أن تصبح دولا متعاونة غير أعضاء وتدرج سفنها في قائمة سفن الصيد. وتعتبر السفن غير المدرجة في السجل سفنا غير مأذون لها بالصيد خارج منطقة الولاية الوطنية للدول التي ترفع علمها. ويطلب إلى أعضاء اللجنة حظر هذا الصيد التي تقوم به الدول غير الأعضاء واعتباره انتهاكاً خطيراً. وأشارت موريشيوس بالمثل إلى أن السفن غير المدرجة على القائمة المأذون بها في لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي تعتبر سفناً تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم ولا يؤذن لها باستخدام أي مرافق مرفئية لتفريغ حمولتها من المصيد.

٢١١ - واضطلعت الولايات المتحدة بدور رئيسي في اتخاذ تدابير تتعلق بوضع الدول المتعاونة غير الأعضاء في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وتشجع على التعاون مع هاتين المنظمتين، وتكفل الالتزام بتطبيق التدابير المعتمدة للحفظ والإدارة وتوفير جميع البيانات المطلوبة والمشاركة في برامج الرصد والمراقبة والإشراف. وأيدت الولايات المتحدة أيضا وضع آليات مالية لتعزيز مشاركة الدول النامية في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبناء القدرات وتحسين عملية جمع البيانات وتبادلها، بما في ذلك من خلال تقديم مبلغ أولي قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق، وتوفير المساعدة المالية للدول النامية في لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

٢١٢ - ومن بين الدول غير الأطراف، أشارت غواتيمالا إلى مشاركتها في المفاوضات المتعلقة باتفاقية أنتيغوا لعام ٢٠٠٣، التي بسطت إلى حد كبير عملية انضمام دول أخرى إلى لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية. و لم تقدم غواتيمالا حوافز مباشرة للدول غير الأعضاء، إلا أنها تشارك مشاركة فعالة في العمل الإقليمي الذي يجري الاضطلاع به لتطوير القدرات في إطار منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى.

٢١٣ - وعرضت بعض الدول أيضا الإجراءات التي اتخذتها للمشاركة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. فذكرت موزامبيق أنها تتخذ تدابير للانضمام إلى المنظمات الإقليمية ذات الصلة التي لديها صلاحية في منطقتها الجغرافية، ولتعزيز أولويتها وأسبقيتها التاريخية تمهيدا للانضمام إلى تلك المنظمات في المستقبل. وتقدمت بنما بطلب الحصول على صفة

دولة متعاونة غير طرف في مختلف المنظمات الإقليمية التي تمارس سفنها الصيد في مناطق اختصاصها ولها تاريخ في الصيد فيها.

٢١٤ - قواعد وإجراءات صنع القرار - لقواعد وإجراءات صنع القرار في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أهمية حاسمة في ضمان التوصل إلى اتفاق واضح بشأن تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها على نحوٍ فعال. وقد أوصى المؤتمر الاستعراضي بأن تكون القواعد والإجراءات فعالة وشفافة وتمنع الدول من التصرف على نحو يقوض عملية الحفظ.

٢١٥ - وقد تزايد التزام الدول بالإجراءات والقواعد الفعالة لصنع القرار وأفاد البعض منها بأنه يشارك مشاركة فعالة في التفاوض أو في إعادة التفاوض بشأن الصكوك التأسيسية للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بهدف تقييد إمكانات خيار عدم القبول، واشتراط وجود تدابير بديلة وعمليات ملائمة لتسوية المنازعات[١٢٩]. وأشارت النرويج إلى أن الاتفاقيتين المعدلتين لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تشتملان على أحكام تقيد احتمالات خيار عدم القبول، بالإضافة إلى شرط يقضي بتوفير تدابير بديلة وعمليات ملائمة لتسوية المنازعات. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه قد تم في إطار المفاوضات المتعلقة بالمنظمات الإقليمية الجديدة لإدارة مصائد الأسماك في شمال المحيط الهادئ وجنوبه النظر في إرساء عمليات واضحة لتسوية المنازعات ووضع مجموعة قواعد قوية تمنع الأطراف التي تختار عدم القبول من تقويض تدابير الحفظ والإدارة، من خلال إلزامها بتدابير بديلة تنفذ خلال فترة مؤقتة.

٢١٦ - وفي إطار التعامل مع السلوك في الفترة اللاحقة لعدم القبول، ألقت غواتيمالا الضوء على جهودها الرامية إلى الحد من الاستثناءات في قرار أصدرته لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية ينص على زيادات في أساطيل الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوطة. وأشارت موزامبيق إلى أن التهديد بالجزاءات التجارية قد أصبح أداة رئيسية لمعالجة هذه المسألة ويمكن أن يشكل تدبيراً فعالاً إذا ما استخدم بحرص وعلى نحو عادل.

٢١٧ - وذكرت جميع الدول التي قدمت ردودا أنها تدعم الشفافية في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، سواء من حيث صنع القرار على أساس النهج التحوطي وأفضل المعلومات العلمية المتوافرة، أو من خلال إتاحة فرصة المشاركة المعقولة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأشارت النرويج إلى أن جميع المنظمات الإقليمية

(١٢٩) كندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

لإدارة مصائد الأسماك التي تشارك في عضويتها أُرسيت فيها سبل ملائمة لتوفير الشفافية. كذلك أشارت بعض الدول إلى أن المعايير المستخدمة في استعراضات كثيرة للأداء قد ركزت على عملية صنع القرار واتباع النهج التحوطي والاستفادة من المشورة العلمية وإشراك المنظمات الحكومية الدولية في عمليات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشارت كندا إلى أن الفريق العامل المعني بمستقبل اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي قد أوصى بمراعاة النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي في عملية اتخاذ اللجنة لقراراتها، وبإدراج النهج التحوطي كمسألة ذات أولوية في أي استعراض لاتفاقية اللجنة توطئة لإمكانية إجراء تنقيحات.

٢١٨ - ممارسة دول العلم للمراقبة الفعالة - أعرب المؤتمر الاستعراضي عن الحاجة إلى التعاون من أجل النظر في دور ''الصلة الحقيقية'' وتوضيح هذا الدور فيما يتصل بواجب دول العلم الذي يقضي بممارسة المراقبة الفعالة على السفن التي ترفع علمها. وفي ذلك الصدد، سلمت الدول بأهمية النظر في هذه المسألة وما يواجه تسويتها من تحديات. وأشارت بعض الدول المستجيبة إلى مشاركتها الفعالة في مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لوضع معايير لتقييم أداء دول العلم والإجراءات المحتمل اتخاذها ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تفي بهذه المعايير[١٣٠]. وكمساهمة في عملية منظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة ٣٩٨ أدناه)، عقدت حلقة عمل للخبراء بشأن أداء دول العلم في فانكوفر، كندا، في آذار/مارس ٢٠٠٨، باستضافة كندا وأيسلندا، وبدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة. وفي حلقة العمل هذه، اتفق عدد من الخبراء على أن مفهوم ''الصلة الحقيقية'' هو مفهوم يتعذر تعريفه، إنما ينبغي مواصلة الجهود لتحقيق ذلك. وأشاروا أيضا إلى أنه سيكون من المفيد الاضطلاع بعملية موازية ترتكز على حقوق وواجبات مالكي ومشغلي السفن، إلى جانب تلك الخاصة بدولة العلم.

٢١٩ - وأعربت بعض الدول عن استعدادها بوجه عام للتعاون مع الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل توضيح دور ''الصلة الحقيقية'' فيما يتعلق بواجب الدول الذي يقضي بممارسة المراقبة الفعالة على سفن الصيد التي ترفع علمها. وأيدت موزامبيق هذه الأنشطة، ذلك لأن عمليات الرقابة التي تمارسها دولة العلم قد أثبتت حتى الآن أنها غير فعالة في السيطرة على صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، لكنها نوهت إلى أن بعض البلدان الأكثر تقدما التي تؤيد اتخاذ تدابير قوية لمكافحة هذا النوع من الصيد هي أيضا من المخالفين الرئيسيين.

---

(١٣٠) النرويج، نيوزيلندا.

٢٢٠ - وأفادت دول أخرى عن الآليات الوطنية المنشأة لممارسة المراقبة الفعالة على السفن[١٣١]. وأكدت اليابان الحاجة إلى نظامٍ فعال للترخيص للسفن ولأنشطة الصيد وإلى التنسيق الشامل بين مختلف قواعد البيانات التي تتضمن معلومات تتعلق بمسألة الصلة الحقيقية. وأشارت نيوزيلندا إلى الشروط الواردة في إطار قانونها المتعلق بتسجيل السفن وقانونها المتعلق بمصائد الأسماك، التي تكفل فعليا وجود الصلة الحقيقية اللازمة لممارسة المراقبة التنظيمية الفعالة على السفن العاملة خارج منطقتها الاقتصادية الخالصة. وأشارت النرويج إلى أن مسألة مراقبة سفن الصيد في أعالي البحار يتناولها قانونها المتعلق بالموارد البحرية، الذي يتضمن مفهوم ''الصلة الحقيقية''.

٢٢١ - مصائد الأسماك في الدول النامية - كان للتعاون مع الدول النامية دور بارز في الاتفاق، وقد أفادت دول عديدة بأنها تتخذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة الدول النامية على تطوير مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك من خلال تيسير إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك هذه، وفقا للمادة ٢٥ من الاتفاق (انظر أيضا الفقرات ٤٢٧-٤٣٠ أدناه).

٢٢٢ - وقدمت اليابان مساعدة ثنائية ضخمة إلى الدول النامية في مجاليْ تطوير وتعزيز مصائد الأسماك، وبذلت جهودا لتعزيز قدرة الدول النامية من خلال توفير المساعدة التقنية وتقديم التبرعات إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تشارك في عضويتها، وذلك لتحسين نظم جمع إحصاءات مصائد الأسماك، وإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بحالة الأرصدة السمكية والإنفاذ. كذلك قدمت اليابان تبرعات إلى منظمة الأغذية والزراعة لتطوير وتعزيز القدرة الدولية على إدارة مصائد الأسماك.

٢٢٣ - وفي عام ٢٠٠٩، ساهمت نيوزيلندا بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار نيوزيلندي في صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق لمساعدة الدول النامية في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وشاركت أيضا مع المؤسسات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ وعلى صعيد ثنائي من أجل تقديم الدعم والمساعدة في شكل أنشطة لبناء القدرات. وقادت الولايات المتحدة جهودا ترمي إلى إنشاء آلية للمساعدة المالية في إطار النظام الداخلي للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ لكفالة مشاركة الدول النامية في اجتماعاتها وبناء القدرة على إدارة مصائد الأسماك. كذلك دعمت الجهود المبذولة في إطار اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي من أجل تقديم مساعدة مالية إلى الدول النامية الأعضاء لتحسين عملية جمع البيانات وتبادلها

(١٣١) سري لانكا، شيلي، غواتيمالا، موريشيوس، نيوزيلندا، اليابان.

وضمان مشاركة الدول النامية في الاجتماعات العلمية. وشاركت الولايات المتحدة بفعالية مع دول أخرى أطراف في الاتفاق من أجل إنشاء صندوق المساعدة بموجب الجزء السابع من الاتفاق. وأشير في هذا السياق أيضا إلى أن دولاً نامية قد اقترحت إدراج عدة فقرات في المبادئ التوجيهية لعملية كوبي لتناول حق هذه الدول في تنمية مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٢٢٤ - وتكلمت أيضا عدة دول نامية عن تجربتها في تنمية مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وعرضت غواتيمالا في المنتديات الإقليمية تجربتها في الاستغلال الرشيد لمصائد الأسماك قبالة سواحلها، بما في ذلك الحلول التي يمكن أن تساعد الدول النامية الساحلية الأخرى في تحسين قدراتها. وأشارت إندونيسيا إلى أنها تحتاج إلى المساعدة لتعزيز قدرتها على تنمية مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك المساعدة التقنية والتدريب التقني. وذكرت موزامبيق أنها تضع استراتيجية لدخول مصائد الأسماك الكبيرة في أعماق البحار، والحلول محل جهود الصيد الأجنبية، وضبط الصيد عند مستويات تحقق استدامة المحاصيل، وإن كان تنفيذ هذه الاستراتيجية يحتاج إلى التمويل الائتماني المتجدد ومعدات المراقبة والإنفاذ. والتمست سري لانكا المساعدة والتعاون لتنمية مصائد أسماكها الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأشارت تايلند إلى أنها تتعاون مع مختلف المنظمات الدولية في إطار برامج ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون التقني. أما جمهورية فنزويلا البوليفارية فذكرت أنها تتخذ تدابير محددة لتنظيم استغلال الأساطيل الوطنية للأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٢ - التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٢٢٥ - تعزيز ولايات وتدابير المنظمات والترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك - أبلغت جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن الجهود المبذولة لتعزيز ولاياتها أو التدابير التي تعتمدها لتنفيذ النهج الحديثة لإدارة مصائد الأسماك. وأشار بعض هذه المنظمات أيضا إلى أحكام في اتفاقياته تنص على اتباع نهج حديثة للإدارة وعلى الاستفادة من أفضل الآراء العلمية المتاحة[١٣٢]. وأفادت جميع المنظمات التي قدمت ردودا بأن النهج التحوطي إما يطبق فعليا أو منصوص عليه في اتفاقياتها.

(١٣٢) منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

٢٢٦ - أما من حيث الإجراءات أو التدابير المحددة، فقد أفادت لجنة حفظ اسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها بدأت في عام ٢٠٠٩ في وضع مشروع خطة استراتيجية وإرساء استراتيجية لتجديد أرصدة التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، بما يتماشى مع الاتفاق. وذكرت أن العمل المتعلق باستراتيجية تجديد الأرصدة يشكل الخطوة الأولى في وضع مشروع خطة لإدارة مصائد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف تتضمن أهدافا تتعلق بإدارة الأرصدة السمكية والأنواع المقترنة إيكولوجيا وتتماشى مع المعايير الحديثة لإدارة مصائد الأسماك الدولية. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأن من المقرر أن يجتمع فريق عامل في عام ٢٠٠٩ للنظر في سبل تعزيز المنظمة. وأُدخلت تعديلات تتصل بهذا المجال على اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، ووافق الأعضاء على تطبيق الأحكام على أساس طوعي إلى أن تكتمل عملية التصديق.

٢٢٧ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن أعضاءها تعاونوا على نطاق واسع لكفالة أن يجرى من خلال الترتيبات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية معالجة الدعائم الثلاث للإدارة الفعالة لمصائد الأسماك (وهي الأخذ بتدابير الإدارة الفعالة، واستخدام أفضل المعلومات العلمية المتاحة للاستنارة بها أثناء اتخاذ قرارات الإدارة، وتوخي الفعالية في الرصد والمراقبة والإشراف). ورغم أن الاتفاق لا ينطبق على سمك السلمون، فإن منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي قد اتخذت إجراءات تتماشى وأحكام الاتفاق، بما في ذلك من خلال تطبيق النهج التحوطي ووضع خطة عمل للموائل تتماشى مع نهج النظام الإيكولوجي.

٢٢٨ - وكما يرد في الفرعين ٣ (أ) و (ب) أدناه، فإن عددا متناميا من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك قد أجرى أيضا استعراضات للأداء كوسيلة لتعزيز ولاياته وتدابيره، أو يخطط لإجراء هذه الاستعراضات. غير أن معظم المنظمات التي قدمت ردودا لم تبلغ عن ما تضطلع به من أنشطة لوضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأن هذه المسألة سينظر فيها في عام ٢٠٠٩ فريقها العامل المعني بمستقبل اللجنة. وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأن استعراض الأداء الذي أجرته في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ استند إلى المعايير المستمدة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ولوحظ أن اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تعكس المبادئ التوجيهية الحالية التي تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة، وأن المشاركين مستمرون في مواءمة النص مع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، بحسب تطورها. ولاحظت لجنة مصائد

الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ مشاركة أعضائها المتعاقدين في طائفة من المبادرات المتعددة الأطراف التي تنظر في المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك على صعيد الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاجتماع الذي تعقده المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة مرة كل سنتين، ومن خلال المشاورات المطلوب إجراؤها بموجب الاتفاقات الرسمية.

٢٢٩ - تعزيز وتحسين التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - تعزز بشكل كبير التعاون فيما بين المنظمات القائمة والجاري إنشاؤها لإدارة مصائد الأسماك. وعقدت أمانات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة خمسة اجتماعات منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي، وازداد الزخم بفضل سلسلة الاجتماعات المشتركة التي تمت منذ انعقاد الاجتماع المشترك الأول للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، في كوبي باليابان في عام ٢٠٠٧. وجرت بين المنظمات اتصالات في الفترات الفاصلة بين الدورات كما أُبرمت بينها مذكرات تفاهم أو اتفاقات. ووقعت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف مذكرتي تفاهم مع لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي تتعلقان ببرامج مراقبة عمليات إعادة الشحن، كما وقّعت مذكرة تفاهم مع لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بشأن التعاون العام. وذكرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها تنظر أيضا في إقامة علاقة رسمية مع لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتراتيكا. وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأنها تضطلع ببرامج بحوث واسعة النطاق في إطار ترتيب تعاوني قائم مع لجنة المحيط الهندي وفي إطار ترتيبات منفصلة قائمة مع مؤسسات تابعة للدول الأعضاء من أجل تحسين جمع البيانات في المنطقة. وذكرت أنها تتعاون مع مبادرات أخرى مثل لجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي ومشروع البنك الدولي لمصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي، من أجل تحسين إدارة مصائد الأسماك في المنطقة، وأن لديها علاقات رسمية مع لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي من خلال مذكرات للتفاهم. وأبلغت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ عن إبرام مذكرات تفاهم مع لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتارتيكا، واللجنة العلمية الدولية المعنية بأسماك التونة والأنواع المشابهة لها في شمال المحيط الهادئ.

٢٣٠ - وأفادت أيضا المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باستمرار التعاون الواسع النطاق من خلال المنظمات الدولية والهيئات الأخرى، أو التعاون ذي الطابع الأعم، بما في ذلك من خلال المشاركة في اجتماعات أمانات المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة مصائد أسماك التونة[١٣٣]. وذكرت اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط أنها تتعاون مع طائفة واسعة النطاق من الكيانات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية والموارد البحرية الحية، وكذلك مع منظمات قطاع صيد الأسماك. وأفيد بأن أمانة لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي عضو في شبكة أمانات الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، التي تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنسيق عملها، وفي الفرقة العاملة لتنسيق الإحصاءات. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى استمرار التعاون فيما بين أمانات منظمات مصائد الأسماك في شمال المحيط الأطلسي[١٣٤]. والشبكة العالمية لأمانات الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحط الأطلسي إلى مشاركتها كمراقب في اجتماعات لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، والمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق.

٢٣١ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بتعاونها حاليا مع لجنة تيار بنغويلا، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتارتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، كما أشارت إلى الطائفة الواسعة النطاق من المنظمات والأطراف المعنية التي حضرت اجتماعاتها. وأفادت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ أن اتفاقيتها تنص على التعاون، حسب الاقتضاء، مع جملة أطراف من بينها المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك. ومطلوب من اللجنة أن تحيط علما بما اتخذته المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك من تدابير

(١٣٣) لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهند، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. ويرأس حاليا الأمين التنفيذي للجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي اجتماعات الأمانات.

(١٣٤) اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة شمال المحيط الأطلسي للثدييات البحرية، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

أو توصيات في مجال الحفظ والإدارة، وأن تكفل توافق قراراتها مع التدابير أو التوصيات المتعلقة بالحفظ والإدارة المتماشية مع اتفاقيتها وأن تدعم قراراتها التدابير والتوصيات المذكورة. وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأنها تعمل بشكل وثيق مع أمانة لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ وتدعم أعضاء الوكالة المشاركين في إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

٢٣٢ - كذلك تتعاون المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في مجال الرصد المشترك أو توفير المشورة المستندة إلى أحدث المعلومات بشأن حالة الأرصدة. فلجنة حفظ اسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف تقوم سنويا بتقديم المشورة المذكورة بشأن حالة أرصدة أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف إلى لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتارتيكا، واللجنة الدولية لحفظ اسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد اسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وأفادت الجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بتعاونها مع اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي في مجال الرصد المشترك للتونة والأنواع المشابهة لها، وتبادل البيانات، والرصد والمراقبة والإشراف.

٢٣٣ - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - أبلغت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن آليات توزيع حقوق المشاركة على الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالمعايير ذات الصلة. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أن حقوق المشاركة توزع على جميع الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء في شكل مخصصات وطنية لكمية الصيد الإجمالية المسموح بها على الصعيد العالمي استنادا إلى خمسة معايير محددة نصت عليها اتفاقيتها، بالإضافة إلى أي عوامل أخرى تراها مناسبة. و لم يعتمد إجراء رسمي لتحديد حجم المخصصات، بل تتخذ القرارات بالتفاوض، مع مراعاة المخصصات أو كميات المصيد السابقة في حالة المشتركين الجدد. واعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي معايير لتوزيع فرص صيد الأسماك في عام ٢٠٠١، سمحت بإمكانية تخصيص حصص للأطراف أو الكيانات أو الكيانات القائمة بالصيد، سواء المتعاقدة منها أو المتعاونة غير المتعاقدة. وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأنها لم تضع معايير محددة لتوزيع فرص الصيد. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي مبادئ توجيهية بشأن المخصصات، تنص على ألا تخصص للأعضاء الجدد فرص للصيد تشمل الأرصدة التي تنظمها بالفعل اتفاقية مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

٢٣٤ - وأشارت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إلى أنه مطلوب منها أن تأخذ في الحسبان المعايير الواردة في اتفاقيتها عند تحديد طبيعة ونطاق حقوق المشاركة في فرص الصيد. وتوفر اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ معايير للمشاركة في موارد مصائد الأسماك، مع مراعاة حالة موارد مصائد الأسماك والمستوى الحالي لجهد الصيد، كما تحدد المعايير لذلك قدر المستطاع. وتوفر اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ توجيهات بشأن وضع معايير لتوزيع كمية الصيد الإجمالية المسموح بها والمستوى الإجمالي لجهد الصيد، غير أن هذه المستويات الإجمالية لم تحدد و لم توزّع بعد[١٣٥]. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي الإجراءات التي تعتمدها اللجنة لطلب الحصول على مركز المتعاون من غير الأعضاء، على أن تحدد اللجنة، عند الاقتضاء، الكيفية التي ستقيد بها التدابير المنفذة في مجال الحفظ والإدارة حقوق المشاركة للمتعاونين من غير الأعضاء.

٢٣٥ - وأبلغت أيضا المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التدابير المتصلة بغير الأعضاء، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على مركز المتعاونين من غير الأعضاء. فأبلغت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف عن قرار يقضي بإنشاء مركز رسمي للمتعاونين من غير الأعضاء من أجل تعزيز المشاركة من جانب غير الأعضاء وتعزيز تطبيقهم لتدابيرها في مجال الحفظ والإدارة. واعتمدت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي قرارا بإنشاء مركز للأطراف غير المتعاقدة المتعاونة لاستيعاب غير الأعضاء الذين يرغبون بالمشاركة في عملية الإدارة وإن تعذر عليهم الالتزام بشكل كامل كأعضاء في اللجنة. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أن مركز الطرف غير المتعاقد المتعاون يستند إلى النشاط الذي يلتمس هذا الطرف التعاون في الاضطلاع به (الصيد أو الشحن العابر أو البحث العلمي)، أو ما إذا كان يلتمس التعاون والدعم بشكل عام.

٢٣٦ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ تدبيرا ينص على عملية يمكن بموجبها لغير الأعضاء المهتمين بمصائد الأسماك التماس المشاركة بوصفهم متعاونين من غير الأعضاء، مما يتيح للعديد منهم ممن اضطلعوا من قبل بأنشطة الصيد في المنطقة المشمولة باتفاقية اللجنة أن يحصلوا على ذلك المركز. وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى أن أعضاءها شاركوا بنشاط في تنقيح التدبير الذي وضعته لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ للمتعاونين من غير

(١٣٥)غير أن الفريق دون الإقليمي المؤلف من ثمانية أطراف في اتفاق ناورو نفذ آلية لتوزيع معظم جهود الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوطة في غرب ووسط المحيط الهادئ فيما بين مجموع المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لهذه الأطراف.

الأعضاء، والذي أضفى مزيدا من الوضوح بشأن أهلية غير الأعضاء في أن يصبحوا متعاونين من غير الأعضاء والشروط التي يتعيّن عليهم الوفاء بها من أجل الحصول على حقوق المشاركة في الصيد.

٢٣٧ - كذلك أبلغت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التدابير المحددة الموضوعة لتشجيع انضمام غير الأعضاء أو تعاونهم. ولدى لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتراتيكا سياسات وتدابير مختلفة لتعزيز الامتثال، كما أن لديها سياسة واضحة لتعزيز التعاون بين الأعضاء وغير الأعضاء. وتعمل لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بشكل فعال على تشجيع غير الأعضاء على الانضمام إلى المنظمة، ولديها حوافز سوقية لتشجيع دول العلم التي تستأثر حاليا بنسبة ٩٩,٩ في المائة من كمية الصيد الإجمالي للتونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على أن تنضم إلى الأعضاء أو المتعاونين من غير الأعضاء. وأبلغت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي عن توصية طُلب بموجبها إلى أمينها التنفيذي أن يتصل بجميع الدول غير الأعضاء المعروف أنها تصطاد في المنطقة المشمولة بالاتفاقية أنواعا تقع ضمن اختصاص اللجنة، وأن يحثها على أن تصبح من الأطراف المتعاقدة، أو أن تحصل على مركز الأطراف أو الكيانات أو الكيانات القائمة بالصيد غير المتعاقدة المتعاونة.

٢٣٨ - وأجرت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي اتصالات مع الدول غير الأعضاء التي تصطاد في المنطق المشمولة بالاتفاقية لتشجيعها على المشاركة في اللجنة، وأشارت إلى أن معظم الدول القائمة بالصيد قد انضمت كأعضاء كاملي العضوية أو كأطراف غير متعاقدة متعاونة. وأشارت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إلى أحكام في اتفاقيتها تنص على آليات للتعاون مع غير الأعضاء، وأوضحت أن الكيانات القائمة بالصيد سوف تحصل على مزايا من المشاركة في مصائد الأسماك تتناسب مع مدى التزامها بالامتثال لتدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة. وتنص أيضا اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ على تدابير من قبيل تبادل المعلومات والردع وتشجيع الأطراف غير المتعاقدة على أن تصبح أطرافا.

٢٣٩ - واعتمدت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ تدبيرا في عام ٢٠٠٤ يقتضي من الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن يقتصر الصيد على السفن التي ترفع علم أحد أعضاء اللجنة. وقام بعض الأعضاء من الدول الساحلية بمنح بعض سفن الصيد التابعة لغير الأعضاء تراخيص للصيد في مناطقها الاقتصادية الخالصة، بشرط ألا يتم الصيد في أعالي البحار.

٢٤٠ - قواعد وإجراءات صنع القرار - أبلغ عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن قواعد وآليات لاتخاذ القرارات الرامية إلى تقييد سلوك الأعضاء في فترة ما بعد اللجوء إلى خيار عدم القبول. وشددت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على أنه ليس لديها أحكام تسمح بذلك الخيار. وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أنه ليس هناك إجراءات لمراقبة السلوك في فترة ما بعد عدم القبول، غير أن الأعضاء قاموا طوعا بإدراج تدابير بديلة في بعض الحالات التي قدِّمت فيها اعتراضات وجرى تأكيدها. وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأن إجراءاتها لتسوية المنازعات لم تتناول السلوك في فترة ما بعد عدم القبول. غير أن اللجوء إلى خيار عدم القبول قد يحول دون وصول الأطراف المعنية إلى المنطقة المشمولة باتفاقية اللجنة. وتقتضي التعديلات التي أُدخلت في عام ٢٠٠٨ على اتفاقية منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي من الأعضاء تحديد أسباب اعتراضهم على القرارات. وتوفر اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ آلية لتنفيذ القرارات تتيح تقديم الاعتراضات على أسس محدودة وتحديد التدابير البديلة المعادلة للقرارات التي جرى الاعتراض عليها. ويتمثل الهدف من ذلك في تجنب حدوث حالة قد يرفض طرف ما فيها إلى أجل غير مسمى تطبيق أحد قرارات اللجنة، مما يقوّض بالتالي تدابير الحفظ والإدارة.

٢٤١ - وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أن أحكامها المتصلة بصنع القرار لا تشمل خيار الاعتراض على القرارات أو عدم قبولها. غير أن وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ أشارت في ذلك الصدد إلى أن إدراج أحكام ''عدم القبول'' في مختلف تدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها اللجنة أمر لا بد منه بالنظر إلى استصواب اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وأشارت كذلك إلى أنه فيما يمكن للإعفاءات التي تسعى الدول الرئيسية القائمة بالصيد في منطقة جزر المحيط الهادئ إلى الحصول عليها أن تؤدي إلى تقويض جهود الحفظ، فإن التدابير المتخذة لن تكون فعالة بدون دعم تلك الدول القائمة بالصيد.

٢٤٢ - كذلك تقوم جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي قدمت ردودا بدعم الجهود المبذولة لتحسين الشفافية، من خلال جملة أمور منها السماح للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بحضور الاجتماعات. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بأن الفترة التي تستغرقها إجراءات طلب المراقبين حضور اجتماعاتها قد انخفضت إلى النصف. وتم أيضا مؤخرا التوصية بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي. وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بعدم وجود أي منظمة قد حُرمت من حق المشاركة في أي اجتماع.

وكانت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية حاضرة أيضا في المفاوضات المتعلقة باتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. وأشارت معظم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى أن وثائق الاجتماعات تنشر على مواقعها الشبكية، باستثناء الوثائق التي تُعتبر سرية.

٢٤٣ - ممارسة دول العلم للمراقبة الفعالة - أبلغت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ واجب دول العلم المتعلق بممارسة المراقبة الفعالة على سفن الصيد؛ ولكن لم تذكر أي منظمة أنها عالجت هذه المسألة في سياق ''الصلة الحقيقية''، على نحو ما أوصى به المؤتمر الاستعراضي. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنها تطلب إلى الأطراف أن تكفل عدم الإذن للسفن بالصيد في المنطقة المشمولة باتفاقية اللجنة ما لم تكن قادرة على ممارسة مسؤولياتها بفعالية فيما يتعلق بهذه السفن، بما في ذلك رصد ومراقبة أنشطة الصيد التي تضطلع بها. وأشار فريق استعراض الأداء التابع للجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، في إطار استعراضه لخطة المراقبة والإنفاذ التي وضعتها اللجنة، إلى أن جميع الأطراف المتعاقدة قد اعتمدت القواعد نفسها في قوانينها الوطنية المتعلقة بمصائد الأسماك بالنسبة لسفن الصيد التي ترفع علمها أثناء الصيد في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للجنة. وأبلغت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي عن ما تتضمنه اتفاقيتها من شروط مستفيضة تتصل بواجبات دول العلم.

٢٤٤ - مصائد الأسماك في الدول النامية - أبلغت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التدابير المتخذة لتعزيز قدرة الدول النامية على تطوير مصائد الأسماك فيها، بما يتماشى والمادة ٢٥ من الاتفاق (انظر أيضا الفقرات ٤٣١-٤٣٦ أدناه) فأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأن معاييرها المتعلقة بتوزيع فرص الصيد يُتوخّى فيها مساعدة الدول النامية، وأشارت إلى أن عدة صناديق قد أنشئت للمساعدة في بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات. وأشارت أيضا لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى مبادئها التوجيهية بشأن المتوقع من الدول التي تنظر في التقدم لعضوية اللجنة وفرص الصيد المحتملة في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للجنة. كذلك قدمت الأطراف المتعاقدة في اللجنة الدعم للدول النامية على أساس فردي، وقدمت أمانة اللجنة الدعم لأمانة منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بطرق منها استضافة قاعدة بياناتها المتعلقة بنظام رصد السفن. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي اهتمامها بمشروع للاتحاد الأوروبي يرمي إلى تطوير الخبرات العلمية في المجالات التي يكون فيها الاتحاد الأوروبي طرفا معنيا.

٢٤٥ - وأشارت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إلى أحكام في اتفاقيتها تتناول باستفاضة الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالدول النامية فيما يتعلق بحفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها وتنميتها. وتقتضي اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ من لجنتها الاعتراف على نحو كامل بالاحتياجات الخاصة للدول النامية، وتطلب إلى الأطراف تيسير وصولها إلى مصائد الأسماك. ويتعين على اللجنة، عند البت في المخصصات، أن تنظر في معايير خاصة تعكس مصالح الدول النامية.

٢٤٦ - واتخذت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ خطوات ملموسة لتعزيز مشاركة أعضائها من الدول النامية في أنشطة الصيد في المنطقة، وشملت هذه الخطوات ما يلي: العمل على أن تكفل تدابير لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ حماية التطلعات المتصلة بالتنمية المحلية وحماية مشاركة الدول النامية في اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ؛ وتوفير المشورة التقنية للأعضاء؛ وإدراج خطط التنمية ضمن خطط الإدارة والتنمية الوطنية. وقد جرى مؤخرا التصديق على استراتيجية إقليمية للتونة كانت واضحة في دعمها للتنمية المحلية وحددت استراتيجيات أساسية لتنمية مصائد الأسماك على الصعيد الوطني، بما في ذلك الربط على نحو أوثق بين الوصول إلى مصائد الأسماك والمشاركة في التنمية المحلية.

٣ - لمحة عامة عن استعراضات الأداء التي جرت في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٢٤٧ - اكتسبت مسألة استعراضات الأداء زخما في السنوات الأخيرة، وجرى معالجتها في عدة محافل دولية، منها اجتماعات لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والجمعية العامة[١٣٦] وشبكة أمانات الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، والاجتماعات المشتركة للمنظمات المعنية بالتونة[١٣٧]. وقد أوصى المؤتمر الاستعراضي بإجراء استعراضات لأداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على وجه السرعة، وبأن تشتمل هذه الاستعراضات على قدر من التقييم المستقل، وأن تتاح النتائج للجمهور. وأوصى كذلك بأن تستخدم الاستعراضات معايير شفافة تستند إلى الاتفاق والصكوك الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أفضل ممارسات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[١٣٨].

---

(١٣٦) منذ عام ٢٠٠٥، تشجع الجمعية الدول، في قراراتها المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة، على كفالة إجراء استعراضات لأداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

(١٣٧) حثّ الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد اسماك التونة المنظمات التي اضطلعت، أو تضطلع، باستعراضات للأداء على النظر في تنفيذ توصيات تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء.

(١٣٨) A/CONF.210/2006/15، المرفق، الفقرة ٣٢ (ي).

٢٤٨ - وأجرت خمس منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك استعراضات للأداء منذ عام ٢٠٠٦، وتعتزم ست منظمات أخرى إجراء هذه الاستعراضات[١٣٩]. وقد أنجز استعراضات الأداء كل من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتراتيكا (٢٠٠٨)[١٤٠]، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف (٢٠٠٨)[١٤١]، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي (٢٠٠٨)[١٤٢]، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)[١٤٣]، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (٢٠٠٦)[١٤٤]. ووضعت كل منظمة من المنظمات إجراءات مختلفة لفريق الاستعراض الخاص بها، ولكن جميع الاستعراضات شملت عموما شكلا من أشكال المساهمات الخارجية. ويعتزم إجراء استعراضات في عام ٢٠١٠ كل من اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. وتنظر لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في الشروع في استعراضات للأداء، غير أنه لم يُتفق بعد على التفاصيل.

٢٤٩ - وقدمت بعض الدول ملاحظات وتقييمات بشأن عملية استعراض الأداء. وأشارت كندا إلى أن استعراض أداء اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي أدى إلى إنشاء فريق عامل معني بمستقبل المنظمة، كما أدى إلى تحسينات مستمرة في لجنة الامتثال التابعة لها. وسلطت الجماعة الأوروبية الضوء على الجهود التي تبذلها بشأن قرار إجراء استعراض مستقل لأداء اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، الذي ينبغي الاضطلاع به في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وأفادت نيوزيلندا بأن لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف اتخذت خطوات لمعالجة أوجه الضعف التي جرى تحديدها في استعراض الأداء لعام ٢٠٠٨، وبأنها تعمل على وضع خطة استراتيجية للمساعدة في هذه العملية. وذكرت أنه بفضل التغييرات التي أجريت في النظام الداخلي للجنة، بات من الأسهل بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعاتها السنوية. وبناء على مبادرة من

---

(١٣٩) أفادت منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي أنها أجرت استعراضات للأداء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(١٤٠) www.ccamlr.org/pu/E/e-Prfrm%20Review%20Report%20Jun09.pdf.

(١٤١) www.ccsbt.org/docs/pdf/meeting_reports/ccsbt_15/report_of_PRWG.pdf.

(١٤٢) www.iccat.int/Documents/Other/PERFORM_%20REV_TRI_LINGUAL.pdf.

(١٤٣) www.iotc.org/files/misc/performance%20review/IOTC-2009-PRP-R[E].pdf.

(١٤٤) www.neafc.org/news/docs/performance-review-final-edited.pdf.

النرويج، أجرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي استعراضا للأداء في عام ٢٠٠٦، يستند إلى معايير شفافة مستوحاة من المؤتمر الاستعراضي. واستُخدم ذلك الاستعراض كنموذج لوضع المعايير لاستعراضات أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد اسماك التونة. وقادت الولايات المتحدة المناقشات التي جرت بشأن كيفية النهوض باستعراضات أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة باستخدام مجموعة موحدة من المعايير ومنهجية مشتركة، جرى تعميمها على تلك المنظمات وكذلك على المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك، للاطلاع عليها ومراعاتها عند إجراء استعراضات الأداء.

٢٥٠ - وأعربت دول أخرى عن بعض الشواغل إزاء عملية استعراض الأداء. فشددت غواتيمالا على أن التوصيات الصادرة عن عملية كوبي يجب أن تُعتمد من جانب كل منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك وفقا لإجراءات اتخاذ القرار المعمول بها في كل منظمة، وأشارت على أنها لا تعترف بأن لأي منظمة سلطة تعلو على سلطة المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي أُنشئت بموجب معاهدات والتي اتفق الأعضاء على الالتزام حيالها وفقا للقانون الدولي. وأعربت إندونيسيا عن دعمها لإجراء استعراض الأداء من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على الصعيد الداخلي، ولكن ليس من جانب شركاء خارجيين.

٢٥١ - ووُجّه الاهتمام الدولي الآن إلى نتائج الاستعراضات، بما في ذلك تحديد القيود أو نقاط الضعف المشتركة والسبل الممكنة لتعزيز المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها اعتمدت نهجا إيجابيا إزاء التوصيات الصادرة عن استعراض الأداء، وأنها قد قامت بالفعل بتنفيذ بعض التغييرات المتعلقة بجزء كبير من تلك التوصيات، أو هي بصدد ذلك. وبينت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي أن استعراض الأداء الذي أجرته في عام ٢٠٠٨ خلص إلى أنه من الضروري تنقيح اتفاق اللجنة لعام ١٩٩٣ وذلك لكي تُدرج فيه النهج الحديثة لإدارة مصائد الأسماك الواردة في الصكوك الدولية. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أن فريق الاستعراض أجرى استعراضا شاملا قدم للجنة أساسا لتحسين إدارتها لمصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وقد عالجت اللجنة معظم الشواغل الرئيسية التي حددها فريق الاستعراض، بما في ذلك اعتماد تدابير للحفظ والإدارة في جميع مصائد الأسماك الرئيسية، واعتماد تدابير جديدة للمراقبة من قبل دولة الميناء، ووضع قائمة جامعة لسفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المحيط الأطلسي الشمالي، وإغلاق بعض المناطق لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

٢٥٢ - وأعرب الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لمصائد أسماك التونة عن القلق لأن استعراضات الأداء المستقلة حددت أوجه خلل أساسية يجب أن تعالج دون إبطاء، مثل عدم اعتماد تدابير تعكس المشورة العلمية، وعدم جمع البيانات بشكل كامل ودقيق، وعدم تقديم البيانات في الوقت المناسب، وعدم الامتثال، وعدم مشاركة الأطراف الفاعلة الأساسية، والحاجة إلى الإصلاح المؤسسي والقانوني. ولوحظ أن العديد من أوجه الخلل ينبغي معالجته على أساس فردي من جانب المنظمات المعنية، وإن كان من الواجب أيضا أن تجري معالجته من خلال إصدار توصيات بشأن مواءمة وتنسيق تدابير المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة في إطار عملية كوبي، كما لوحظ أن هذا العمل قد يعزز إلى حد كبير عمل هذه المنظمات. وشدد الاجتماع بوجه خاص على الحاجة إلى اعتماد معايير متسقة ومستمدة من أفضل الممارسات بشأن طائفة من المسائل، تشمل رصد ومراقبة عمليات إعادة الشحن، ونظم رصد السفن، ومتطلبات المراقبة، وتدابر الحد من الصيد العرضي، وتوثيق الصيد، وتدابير السوق الإيجابية والسلبية غير التمييزية، وجمع البيانات العلمية والإبلاغ[١٤٥].

٢٥٣ - وحثّت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، في دورتها الثامنة والعشرون، التي عقدت في عام ٢٠٠٩، المنظمات التي أجرت بالفعل استعراضات للأداء على تنفيذ التوصيات، إن لم تكن قد قامت بذلك بعد، وذلك لتعزيز الإدارة الإقليمية وتحديث الولايات، واعتماد نهج محسّنة للإدارة.

(أ) مجالات الإدارة الخاضعة لاستعراضات الأداء

٢٥٤ - حددت لجنةُ مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي مجالاتِ الإدارة الخاضعة لاستعراضات الأداء حيث كانت أولى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تجري استعراضا، ثم حدد هذه المجالات في وقت لاحق الاجتماعُ المشترك المعقود في عام ٢٠٠٧ للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة[١٤٦]. وكانت المعايير والاختصاصات مكملة لبعضها البعض، وشملت إدارةَ مصائد الأسماك وإدارة العمليات المؤسسية ذات الصلة من خلال القواعد والإجراءات. وبناء على ذلك وبعد مناقشات جرت في محافل أخرى منها الجولة السادسة من المشاورات غير الرسمية بين الدول الأطراف في الاتفاق، استندت عموما

(١٤٥) تقرير الاجتماع الثاني المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، سان سيباستيان، إسبانيا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(١٤٦) تقرير الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، كوبي، اليابان، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التذييل ١٤.

كل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في استعراضات الأداء التي تجريها إلى المعايير التالية: (أ) الحفظ والإدارة (حالة الموارد البحرية الحية؛ ونوعية المشورة العلمية وتوفيرها؛ وجمع البيانات وتقاسمها؛ واعتماد تدابير الحفظ والإدارة، بما في ذلك التدابير المعتمدة على مستوى الدول الساحلية؛ وتوافق تدابير الحفظ والإدارة؛ وتوزيع حصص الصيد)؛ (ب) الرصد والرقابة والإنفاذ (واجبات دولة العلم؛ وأنشطة الرصد والإشراف والمراقبة؛ وتدابير دولة الميناء؛ ومتابعة الانتهاكات؛ والآليات التعاونية لكشف عدم الامتثال والردع عنه؛ والتدابير المتعلقة بالأسواق)؛ (ج) اتخاذ القرارات وإجراءات تسوية المنازعات (اتخاذ القرارات؛ وتسوية المنازعات)؛ (د) التعاون الدولي (الشفافية؛ والعلاقة مع المتعاونين من غير الأعضاء؛ والعلاقة مع غير المتعاونين من غير الأعضاء)[١٤٧].

(ب) التوصيات الأساسية المنبثقة عن استعراضات الأداء

'١' لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا[١٤٨]

٢٥٥ - خلُص فريق الاستعراض إلى أن حالة واتجاهات رصيد الأنواع المستهدفة حاليا والأنواع المصيدة بشكل عرَضي التي يجرى الاحتفاظ بها تتسق إلى حد بعيد في المصائد المستقرة والجاري تنميتها على السواء مع المادة الثانية من اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومع أفضل الممارسات الدولية. أما المسائل المتعلقة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وبكفاية المعلومات اللازمة لإدارة المصائد المستقرة والجاري تنميتها على السواء، فهي تستلزم المزيد من الاهتمام المتواصل. فحالة العديد من الأنواع المصيدة بشكل عرَضي غير معروفة أو لا يتوافر عنها إلا النذر اليسير من المعلومات، ولا يجرى الربط بصورة وثيقة بين عمليات رصد النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والضواري المعتمِدة على غيرها من الأنواع وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، وتحتاج النُهج الحالية للرصد والإدارة إلى المزيد من التطوير للتنبؤ بالآثار المترتبة على زيادة ضغوط الصيد وتغير المناخ. وثمة حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى كفاءة الرصد والإدارة في مصائد أسماك الكريل لكفالة أن يتسق نموها المتوقع مع المادة الثانية، وذلك فيما يتصل بالأنواع المستهدفة والأنواع المعتمِدة عليها والمقترنة بها.

٢٥٦ - وكانت للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا الريادةُ العالمية في وضع وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي إزاء مصائد الأسماك وكذلك النهج التحوطي؛ غير أنها

(١٤٧) قامت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضا بدراسة العمليات المالية والإدارية.

(١٤٨) لم تُدرج التوصيات المتعلقة بدور لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في إطار نظام معاهدة أنتاركتيكا، نظرا لانطباقها على اللجنة المذكورة دون غيرها من اللجان.

لا تزال تواجه تحديات في مجالي الرقابة الفعالة على أنشطة الصيد وقدراته، ووضع تدابير متوافقة للحفظ والإدارة في جميع أنحاء منطقة الاتفاقية، وخارجها حسب اللزوم، وكذلك في مجال استحداث استجابات للرصد و/أو استجابات تحوطية تتعلق بالإدارة قبل وقوع الآثار غير المرغوب فيها. وهناك حاجة أيضا إلى وضع استراتيجية عامة لحماية التنوع البيولوجي وإنعاش الأنواع المستنفدة، وإلى تحديد قدرات الصيد اللازمة لجني الموارد على نحو مستدام ووضع تدابير للإدارة لمنع الزيادة في القدرة على الصيد أو التخلص منها.

٢٥٧ - ورأى فريق الاستعراض عموما أن ترتيبات الامتثال والإنفاذ التي وضعتها ونفذتها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا كانت فعالة نسبيا. ولتحسين الترتيبات القائمة وكفالة الاستمرار في اتباع أفضل الممارسات، أوصي بتعزيز التدابير الراهنة للرصد والمراقبة والإشراف. وأُوصي أيضا بتحسين أحكام الرصد والمراقبة والإشراف عن طريق تعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات التفتيش، والانتهاكات، والجزاءات، والتشريعات المحلية. وأوصى فريق الاستعراض بأن تضع اللجنة نهجاً أشمل إزاء عمليات التفتيش في الموانئ بأن تدرج في تعريف ''سفن الصيد'' سفنَ التبريد والخدمات المساندة للصيد وتوسع نطاق الالتزام بالتفتيش ليشمل أي سفينة صيد يُشتبه في أنها تحمل على متنها سمكا مسننا أو تصيده.

٢٥٨ - وارتأى فريقُ الاستعراض أن هناك حاجة ملحة إلى كفالة القيام على نحو سلس وفي التوقيت المناسب بتحديث قوائم السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتعميم هذه المعلومات على أوسع نطاق ممكن. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل وتزايد التحديات التي تواجهها اللجنة الدائمة المعنية بالتنفيذ والامتثال التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، أوصى فريق الاستعراض بإجراء استعراض للاختصاصات وطريقة العمل والموارد المتوافرة.

٢٥٩ - وفيما يتعلق باتخاذ القرارات، رئي أن إجراءات التوصل لتوافق في الآراء ناجحة إلا أنه من المحتمل أن تكون لها مثالبها. فقد أُشير إلى وجوب مواصلة اتخاذ القرارات ذات الآثار التشريعية والتنظيمية على أساس توافق الآراء، غير أن طرائق تنفيذ هذه القرارات يمكن أن ينظمها إجراء مختلف مثل اتباع حكم الأغلبية أو الإحالة إلى هيئة فرعية مستقلة. وأما آليات تسوية المنازعات المنصوص عليها في اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا فهي فيما يبدو غير مرضية، وثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات موضوعية في هذا الصدد والنظر في تنفيذ الإجراءات الملزِمة المتعلقة بتسوية المنازعات والمنصوص عليها في الجزء الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢٦٠ - وخلُص فريقُ الاستعراض إلى أن لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا اتبعت نهجاً سباقاً يستحق الثناء في تعاملها مع الأطراف غير المتعاقدة، وهو ما يتبين من سياسةُ اللجنة الرامية إلى توطيد التعاون بينها وبين تلك الأطراف والجهود الجديرة بالتشجيع التي تبذلها لكفالة مشاركة الأطراف المذكورة في خطة توثيق كميات المصيد. ولاحظ الفريق أيضا أن اللجنة أظهرت تصميما وتوجُهاً ابتكارياً في جهودها الرامية إلى تحقيق المزيد من التنظيم لسفن الأطراف غير المتعاقدة، غير أن الأمر يستلزم النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات.

٢٦١ - وتوجه الدعوة بشكل روتيني لعدد كبير من المراقبين لحضور الجلسات، إلا أن إدارة مشاركة المراقبين لا تزال تشكل تحدياً، وينبغي دراسة الفرص المتاحة لتحسين هذا النوع من التعاون بوسائل من بينها إعادة النظر في قواعد النظام الداخلي المتعلقة بالمراقبين. وقد بُذلت جهود كثيرة لضمان إتاحة وثائق اللجنة للجمهور لكي يطلع عليها في الوقت المناسب، ولكن يتعين إيلاء المزيد من العناية لكفالة تقديم تقارير الجلسات في صيغة أكثر تكاملا.

٢٦٢ - ورغم أن اللجنة تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنظام الإيكولوجي، فإن الحوار المنتظم والبناء مع غيرها من الهيئات من خارج منطقة الاتفاقية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمنظمات الحكومية الدولية، يمكن أن يكون مفيدا. وقد بذلت اللجنة، من خلال أمانتها وفرادى الدول الأعضاء فيها، جهوداً محمودة للتعاون مع الدول النامية بسبل منها توفير التدريب. بيد أن اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ليس بها إلا القليل من الأحكام التي تكفل دعم الدول النامية في المجالات التي تتناولها المادة ٥ من مدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عن الصيد الرشيد، وينبغي لذلك التشجيع على النظر في سبل جديدة لتوفير الدعم للدول النامية.

'٢' لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف

٢٦٣ - ألقى استعراض الأداء الضوء على مجالات أدت فيها لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أداءً حسناً، ومنها مشاركة كل الجهات التي تصيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف في اللجنة كأعضاء أو كمتعاونين من غير الأعضاء؛ وتحسُن الشفافية في الآونة الأخيرة؛ وإجراء اللجنة أول استعراض لأدائها. ولدى مناقشة المجالات التي كان أداء اللجنة فيها غير مرض، لوحظ أن تقديرات استنفاذ الكتلة الأحيائية لأرصدة سمك السرء تشير إلى أن اللجنة لم يحالفها النجاح في إدارة أرصدة أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف.

٢٦٤ - ومن ضمن التوصيات الرئيسية المتعلقة بحالة الموارد الحية، سلط فريق الاستعراض الضوء على الحاجة إلى تحديد أهداف الإدارة وتحديد استراتيجية لتجديد الأرصدة تتسق مع متطلبات الاتفاق لكي يُسترشد بهما في التقييمات العلمية المقبلة، وإلى تنفيذ استراتيجية

تتصدى للآثار المترتبة على مصائد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بما في ذلك جمع البيانات وتبادلها فيما بين أعضاء لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف وأمانات غيرها من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ولاحظ الفريق أن الجهود المبذولة لتحسين جمع البيانات والإبلاغ بها ينبغي أن تركز على التنفيذ التام والعاجل لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها اللجنة في عام ٢٠٠٦.

٢٦٥ - إضافة إلى ذلك، لاحظ فريق الاستعراض أن خطة المعلومات التجارية ليس لها على الأرجح إلا قيمة محدودة حيث إنها لا تشمل كل المصيد كما أن تقارير المصيد لا يمكن التحقق منها بشكل مستقل. ولذلك، يُوصَى بأن تُنفذ على نحو عاجل خطة للتوثيق الكامل للمصيد.

٢٦٦ - وفيما يتصل بالمشورة العلمية، أوصى فريق الاستعراض بتوخي مزيد من التوازن بين أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف والأنواع المقترنة بها إيكولوجيا فيما يبذل من جهود علمية. وينبغي أن تواصل اللجنة مواءمة تدابير الحفظ والإدارة مع المشورة العلمية، إلا أن عليها أن تضع خطة استراتيجية لاعتماد تدابير للحفظ والإدارة وخطة للإدارة تهدف إلى تنفيذ المعايير الدنيا لصيد الأسماك. واعتُبرت الترتيبات الحالية مرضية بوجه عام بالنسبة لتوافق تدابير الإدارة وتوزيع حصص الصيد وفرصه، ولم يوص بأي إجراء فيما يتعلق بإدارة القدرات إلا فيما يتصل بالقدرة على حظر الصيد في أماكن وأوقات محددة في مناطق سَرْء أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف.

٢٦٧ - وانتقل فريق الاستعراض إلى النظر في المسائل المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف، وارتأى ضرورة أن يواصل الأعضاء والمتعاونون من غير الأعضاء جميعا اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لكفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة. وشُجعت اللجنة أيضا على التعاون مع غيرها من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة بسبل منها تحقيق أقصى قدر من المواءمة، وشجعت كذلك على إيلاء الأولوية لتطوير أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف في إطار خطة للامتثال. وللتصدي للانتهاكات، يتعين على اللجنة أن تضع قواعد متفقا عليها بشأن مواجهة الإفراط في الصيد ومجموعة من الجزاءات تتصل بجميع تدابير الحفظ. إضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع الأعضاء وغير الأعضاء على تقديم تقاريرهم الوطنية إلى اللجنة بغية الكشف عن حالات عدم الامتثال والرد عنها.

٢٦٨ - وفيما يتعلق بتدابير دولة الميناء، أوصى فريق الاستعراض باتخاذ المشاورة التقنية الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة مصدرا للتوجيه بشأن اعتماد النموذج المفضل. وبالنسبة للتدابير المتعلقة بالأسواق، أُوصي بالقيام على سبيل الأولوية بتنفيذ خطة لتوثيق المصيد وبأن ترصد اللجنة امتثال جميع دول الأسواق والموانئ وتشجع الامتثال لتدابيرها المتعلقة بالرصد والتجارة.

٢٦٩ - واستعرض الفريق الإجراءات المعمول بها في اللجنة لاتخاذ القرار، وخلُص إلى أنه بالنظر إلى أن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء يؤدي إلى تأخر بعضها، فللجنة أن تنظر في إمكانية إيكال بعض عمليات اتخاذ القرار التنفيذية اليومية إلى رئيس اللجنة أو أمينها التنفيذي بموجب قرار تتخذه اللجنة بالإجماع.

٢٧٠ - ولتوطيد التعاون الدولي، اقترح فريق الاستعراض تعزيز الانفتاح من خلال تحسين نشر القواعد المتعلقة بالمراقبين. ويُضاف إلى ذلك أن هناك فرصاً هامة سانحة للجنة لتوطيد تعاونها مع غيرها من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ولا سيما تلك المعنية بأسماك التونة، ومواءمة تدابيرها معها، وهو ما ينبغي أن يكون مجالا ذا أولوية.

٢٧١ - وقدم الخبير المستقل المعني باستعراض الأداء توصيات إضافية شملت الحاجةَ إلى النظر في إدخال تعديل على اتفاقية حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أو إعادة التفاوض بشأنها، أو إدماج معايير حديثة لإدارة مصائد الأسماك في أعمال اللجنة؛ وإجراء تقييم للأرصدة السمكية على أدق نحو ممكن نظرا لأن الإبلاغ عن كميات المصيد في السابق كان ناقصا، وتحديد كمية إجمالية مسموح بها لصيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على الصعيد العالمي من شأنها أن تتيح للرصيد التجدد وذلك على أساس نهج تحوطي؛ وتنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بإدارة طاقات الصيد؛ والتحرك بسرعة للتقليل من آثار مصائد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف على الأنواع المقترنة بها إيكولوجيا؛ واعتماد وتنفيذ تدابير لتقليص نسبة التلوث والفضلات والمصيد المرتجع أو المصيد بمعدات الصيد المفقودة أو المهجورة. وفيما يتعلق بالامتثال والإنفاذ، أوصى الخبير المستقل بإقرار مجموعة أوسع نطاقا من تدابير دولة الميناء لمنع تفريغ المصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وشحنه شحنا عابرا، وباعتماد نظام متكامل لرصد السفن. وأوصي كذلك بتحديث القواعد والإجراءات المتعلقة بقبول المراقبين في اللجنة.

'٣' اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي

٢٧٢ - أشار فريق الاستعراض إلى أن اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي وضعت ممارسات سليمة قدر المعقول - فيما يتعلق بحفظ وإدارة مصائد الأسماك، وكان من شأنها، لو نُفذت على أكمل وجه وامتُثِل لها على نحو تام، أن تثبت فعاليتها في إدارة المصائد ذات الصلة. بيد أن اللجنة لم تف أساسا بأهدافها بالنسبة للعديد من الأنواع الواقعة تحت مسؤوليتها، ويعزى هذا الأمر في المقام الأول إلى عدم امتثال الكثير من أعضائها. فقد دأبت الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة المتعاونة والكيانات الأخرى بما فيها الكيانات المعنية بالصيد على عدم تقديم بيانات دقيقة في الوقت المناسب وعدم تنفيذ ترتيبات الرصد

والمراقبة والإشراف. كما أن عددا من الأرصدة السمكية الرئيسية يقل بكثير عن مستوى الغلة القصوى المستدامة. وأُعرب عن القلق بشأن الشفافية فيما يتصل باتخاذ القرارات وتخصيص الموارد على السواء.

٢٧٣ - وأشار الفريق أيضا إلى أن أغلب المشاكل والتحديات التي تواجهها اللجنة يمكن التغلب عليه بإبداء المزيد من الإرادة السياسية لتنفيذ قواعد اللجنة وتوصياتها على أكمل وجه والالتزام بها على نحو تام. فقد اعتُمدت عموما في نصوص وتوصيات أساسية نُهجٌ سليمة إزاء إدارة مصائد الأسماك، غير أن هذه النُهج نال منها إخفاق الأعضاء المستمر في تنفيذ القواعد والتوصيات المذكورة. وأعرب فريق الاستعراض أيضا عن تحفظات شديدة على أداء لجنة الامتثال التابعة للجنة الدولية، ولاحظ أن اللجنة الدائمة للبحوث والإحصاءات التابعة للجنة الدولية قدمت نصائح سديدة رغم عملها في ظل مصاعب كبيرة نشأت عن عدم موافاتها ببيانات دقيقة في الوقت المناسب.

٢٧٤ - ولوحظ عموما أن اتفاقية حفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي يتعين استعراضها، أو تحديثها، أو إكمالها بشكل آخر، في ضوء الصكوك العالمية الحديثة وأفضل الممارسات المتبعة حاليا في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك ما يتعلق بالنظام الإيكولوجي والنُهج التحوطية، وتوزيع حصص الصيد وفرص الصيد، وواجبات دولة العلم ودولة الميناء، وتوافق التدابير، وإجراءات تسوية المنازعات.

٢٧٥ - وخلُص فريق الاستعراض إلى أن الافتقار إلى البيانات وإلى الدقة فيما يقدم منها قد أحدث بلبلة شديدة في بعض تقييمات الأرصدة. وأُوصي بتطبيق نهج تحوطي في إدارة مصائد الأسماك التي لا توجد معلومات دقيقة عن أرصدتها أو تندر المعلومات عنها. ورأى الفريق أن أهداف اللجنة الدولية المتعلقة بالإدارة لم تتحقق إلا في أربعة من الأرصدة السمكية الـ ١٤ التي جرت دراستها.

٢٧٦ - وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للقرارات والتوصيات المعتمدة، وجد فريق الاستعراض أن إدارة مصائد أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرقي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وتنظيم استزراع أسماك التونة الزرقاء الزعانف غير مقبولين ولا يتسقان مع أهداف اللجنة. وأوصى بوقف صيد أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرقي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط مؤقتا ريثما يمتثل الأعضاء تماما للتوصيات الصادرة عن اللجنة. أما إدارة مصائد أسماك أبو سيف والتونة السندرية والتونة الصفراء الزعانف، فقد اتسقت إلى حد بعيد مع الأهداف المتصلة بالإدارة، غير أن البعض أعرب عن القلق إزاء كميات المصيد الحالية من تونة البكور في شمال الأطلسي ورئي أن من الضروري تعديل كمية الصيد الإجمالية المسموح

بها حتى يصبح معدل نفوق الأسماك نتيجة للصيد معادلا لمستوى الغلة القصوى المستدامة أو أقل منه. وينبغي، إضافة إلى ذلك، الاتفاق على نقاط مرجعية مُستهدفة لجميع الأنواع لضمان رجحان الوفاء بالهدف الذي تنشده اللجنة، بما يتسق مع الاتفاق والنهج التحوطي.

٢٧٧ - وأوصى فريق الاستعراض بشدة بأن توقف اللجنة فورا الممارسة التي تقضي بالسماح بأن تُرحَّل لفترات تالية حصص الصيد التي لا يجرى استخدامها في جميع المصائد، وبأن يجري على الفور تعديل قدرات الصيد بحيث تعكس فرص الصيد أو الحصص المخصصة بالنسبة لجميع المصائد. ويعتقد الفريق أن اللجنة عليها أن تضع معايير ملزِمة للتخصيص تُطبق على نحو نزيه وشفاف، وأن تنظر في السماح بشراء الحصص ونقلها من الأعضاء الحاليين إلى الأعضاء الجدد كوسيلة تشجع الامتثال وانضمام أعضاء جدد. وأوصى الفريق أيضا بأن تؤخذ على محمل الجد الأهمية التي يتسم بها قطاع الصيد الترفيهي والرياضي، وأن تُبذل الجهود من أجل إدراج هذا القطاع في المداولات المقبلة التي تعقدها اللجنة بشأن إدارة المصائد.

٢٧٨ - وفيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف، أوصى الفريق بأن يقوم أعضاء اللجنة على الفور بتطبيق القواعد والتدابير التي اعتمدتها اللجنة تطبيقا تاما، وأن يضطلعوا بمراقبة رعاياهم على نحو فعال من خلال ترتيبات محلية تشمل الضوابط المتعلقة بدولة العلم ودولة الميناء وبرامج المراقبين ونظم رصد السفن. وأعرب الفريق عن اقتناعه بوجوب التوقف فورا عن الإبلاغ ببيانات غير دقيقة، وبضرورة جمع البيانات المحددة والإبلاغ بها في الوقت المقرر ومواصلة بذل الجهود الرامية إلى بناء القدرات والنهوض بالقدرة على الإبلاغ في البلدان النامية الأعضاء ولدى المتعاونين من غير الأعضاء. وينبغي أيضا أن تقوم اللجنة بدراسة ووضع نظام صارم للجزاءات يمكِّن إما من تعليق أنشطة البلدان الأعضاء التي دأبت على مخالفة لوائح اللجنة أو معاقبة الخروقات بتوقيع جزاءات مالية كبيرة.

٢٧٩ - وأوصى فريق الاستعراض بأن تستعرض اللجنة إجراءها المتعلق باتخاذ القرارات بغية إنشاء آليات لتقليل الاعتراضات إلى أقصى حد واستعراضها في إطار هيئة من الخبراء، مع مراعاة الاتجاهات الأخيرة في المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك. وأوصى الفريق أيضا بوضع إجراءات لتسوية المنازعات تشمل إمكانية الاستعانة بفريق من الخبراء وإجراءات إجبارية تفضي إلى قرارات ملزِمة. وأوصى الفريق كذلك بإعداد ورقة للمناقشة تتناول الشفافية والنزاهة والمساواة في إطار اللجنة، وبإعادة النظر في سياسة اللجنة المتصلة بحضور المنظمات غير الحكومية لجلساتها.

'٤' لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي

٢٨٠ - خلُص فريق الاستعراض إلى أن الاتفاق المنشئ للجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي غير مواكب للعصر حيث إنه لا يراعي المبادئ الحديثة لإدارة مصائد الأسماك، لا سيما النهج التحوطي والنهج القائم على النظم الإيكولوجية في إدارة المصائد. ويُضاف إلى ذلك أن عدم وضع تحديد واضح لمهام اللجنة وواجبات دولة العلم ودولة الميناء يشكل عائقا كبيرا يحول دون قيام اللجنة بعملها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ولاحظ فريق الاستعراض أيضا القيود المفروضة على المشاركة في أعمال اللجنة. وأوصي بتعديل اتفاق اللجنة أو استبداله بصك جديد مع مراعاة كافة أوجه القصور التي يحددها استعراض الأداء.

٢٨١ - وألقى فريق الاستعراض الضوء كذلك على العديد من مواطن الضعف في سير أعمال اللجنة فيما يتعلق بجمع البيانات وتبادلها، ونوعية المشورة العلمية وتوفيرها، مما أفضى إلى بلبلة شديدة بشأن حالة الكثير من الأرصدة الواقعة تحت مسؤولية اللجنة. وخلُص فريق الاستعراض إلى أن التصدي لعدم موثوقية البيانات وتقييمات الأرصدة هو أحد أهم الإجراءات اللازمة لتحسين أداء اللجنة وأكثرها إلحاحا.

٢٨٢ - ومن التوصيات الرئيسية المتعلقة باعتماد تدابير الحفظ والإدارة، اقترح فريق الاستعراض استكشاف نُهج للإدارة تعتمد على أمور غير مراقبة جهود الصيد، إلى جانب فرض مواعيد نهائية فيما يتعلق بخطط تطوير الأساطيل، وتنفيذ النهج التحوطي وفقا للاتفاق وذلك ريثما يجري تعديل اتفاق اللجنة أو استبداله. وقُدمت توصيات أخرى بشأن إدارة القدرات، والتنفيذ السريع من جانب الأعضاء لتدابير الحفظ والإدارة، واستخدام نظام لتخصيص حصص الصيد، وكذلك توصيات بشأن اتخاذ القرارات تناولت استخدامُ إجراء التصويت، وتعديل إجراء الاعتراض ليكون أشد صرامة، واعتماد حكم بشأن تسوية المنازعات يتفق مع ما ينص عليه الاتفاق.

٢٨٣ - وفيما يتعلق بالامتثال، خلُص فريق الاستعراض إلى أن انخفاض مستويات الامتثال للتدابير والواجبات أصبح أمرا معتادا وأن الإجراءات المتخذة لتصحيح الحالة كانت محدودة. وأفاد بأنه لم يجر توقيع أي جزاءات أو عقوبات بسبب عدم الامتثال، كما أن قائمة السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لا تنطبق إلا على غير الأعضاء في اللجنة. وارتأى الفريق أنه لا غنى عن تعزيز قدرة لجنة الامتثال التابعة للجنة على رصد عدم الامتثال وعلى تقديم المشورة إلى اللجنة بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي لحالات عدم الامتثال هذه. وقُدمت توصيات محددة بشأن وضع نظام شامل للرصد والمراقبة والإشراف، ونهج مهيكل ومتكامل لتقييم امتثال كلٍ من أعضاء اللجنة لتدابير الحفظ

والإدارة السارية، وزيادة المساءلة، وتحويل التدابير غير الملزِمة المتعلقة بالأسواق إلى تدابير ملزِمة، وتوسيع نطاق البرنامج الحالي للوثائق الإحصائية.

٢٨٤ - وأوصي أيضا بتعزيز التعاون الدولي من خلال تدابير تتصل بالشفافية، وذلك من خلال نشر قائمة السفن العاملة على الموقع الشبكي للجنة. وجرى أيضا تحديد سبل لتحسين العلاقات مع غير الأعضاء، كما أُوصي بتوطيد التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك من خلال إنشاء آليات للاعتراف المتبادل بقائمة السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ووضع مذكرات للتفاهم تتناول تنسيق العمل بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك.

٢٨٥ - وبالنظر إلى المشاكل الجسيمة المتعلقة بالقدرة والبنية الأساسية وقيود الميزانية، وإلى افتقار الكثير من الدول النامية إلى الخبرات العلمية الملائمة، الأمر الذي عرقل قدرتها على الوفاء بما عليها من واجبات وحدَّ من مشاركتها في جلسات اللجنة، أوصى فريق الاستعراض بأن توفر اللجنة للدول النامية المزيد من الدعم المالي لبناء القدرات عن طريق تعزيز آليات التمويل القائمة بالفعل بغية بناء القدرة على جمع البيانات وتجهيزها والإبلاغ بها، إضافة إلى بناء القدرات التقنية والعلمية. وأشير إلى وجوب النظر في إمكانية إنشاء صندوق خاص لتيسير المشاركة في أعمال اللجنة، ودراسة تعزيز دور الأمانة وقدرتها على الاضطلاع بعملية بناء للقدرات محددة الأهداف.

'٥' لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي

٢٨٦ - رأى فريق الاستعراض أن في اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي والتدابير التي اعتمدتها اللجنة إعمال عام للصكوك العالمية التي تتناول المسائل الخاصة بمصائد الأسماك، ولا سيما الاتفاق، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار (اتفاق الامتثال)، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وأُعرب عن مخاوف بشأن مدى دقة البيانات المقدمة بسبب مسائل مثل تقديم معلومات غير دقيقة عن المنطقة والمصيد المرتجع، كما رأى فريق الاستعراض أن من المستصوب النهوض بتنسيق جميع البيانات في إطار قاعدة بيانات موحدة. ومن المسائل الأساسية التي ينبغي معالجتها حالة المعرفة بالأنواع الموجودة في أعماق البحار وطبيعة مصائد الأسماك الخاصة بها والوضع بالنسبة لعمليات تخطيط الموارد والإدارة المتصلة بها.

٢٨٧ - وذكر أن الإدارة المستدامة لسمك الفرخ الأحمر الأوقيانوسي تحظى بأولوية كبيرة، وأنه يلزم تحسين طريقة التعامل مع قضية بنية الأرصدة السمكية على نحو تحوطي، حتى في

ظل انعدام اليقين العلمي والتوافق في الآراء. وأوصى الاستعراض بأن تواصل اللجنة الاضطلاع بدور حاسم في كفالة الأخذ بنهج تحوطي في أنشطة الصيد الاستكشافية أو التوسعية الجديدة، على أن تحدد لنفسها أهدافا واضحة وأن تضع استراتيجية حماية شاملة.

٢٨٨ - ولوحظ أنه قد تم وضع خطط لإدارة أرصدة الأسماك في أعماق البحار وفقا للنهج التحوطي، غير أن عجز الدول الساحلية عن التوصل إلى اتفاقات للتخصيص قد أعاق بشدة الفعالية الممكن أن يتسم بها عمل اللجنة في إدارة الأرصدة داخل المنطقة الخاضعة لسلطتها التنظيمية، وهو أمر ينبغي معالجته إلى جانب مسألة انعدام الشفافية في إعداد اتفاقات الدول الساحلية.

٢٨٩ - ولاحظ فريق الاستعراض أن اللجنة بدأت في معالجة قضية الصيد غير المقصود بالشباك التي فُقدت في مناطق أعماق البحار، فضلا عن مزيد من القضايا البيئية والإيكولوجية، من خلال تطبيقها لنظام المناطق المحظور فيها الصيد، ووقف صيد أسماك القرش، وحظر استخدام الشباك الخيشومية على أعماق تتجاوز ٢٠٠ متر، ووضع إجراءات لحظر الصيد في مناطق جديدة. وأوصي بأن تضع اللجنة في هذا الصدد استراتيجية حماية شاملة، مع تحديد الأهداف والنُهج ومقاييس النجاح.

٢٩٠ - وفيما يخص آليات المراقبة، وضعت اللجنة نظاما متطورا تستخدم فيه تكنولوجيات حديثة، غير أن الأمر قد يحتاج إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمراقبة الجودة بسبل منها التدقيق في التقارير واستخدام موارد التفتيش وقاعدة بيانات اللجنة بفعالية أكبر. فالوسائل المتاحة للجنة في هذا الصدد لا تُستخدم استخداما كاملا، ولا تسهم جميع الأطراف المتعاقدة في عمليات التفتيش والإشراف بما يتناسب مع حجم ما تمارسه من أنشطة الصيد. وقد أصبحت أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للجنة تشكل تحديا كبيرا، ولكن اللجنة تحركت بسرعة وبشكل حاسم لاعتماد عدد من التدابير لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك إعداد قوائم بالسفن التي تقوم بهذا النوع من الأنشطة، وحظر عمليات تفريغ الأسماك المصيدة، وعدم السماح لهذه السفن باستخدام الموانئ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالمراقبة من قِبل دولة الميناء، بل إن بعض التدابير المتخذة تجاوز المعايير المنصوص عليها في صكوك منظمة الأغذية والزراعة.

٢٩١ - ورحّب فريق الاستعراض بوضع آليات لتسوية المنازعات باعتبارها عنصرا هاما في تحديث اتفاقية اللجنة، الأمر الذي من شأنه أن ييسر حل القضايا المعلقة. وقد أُحرز تقدم صوب تحقيق مزيد من الشفافية في تدفق المعلومات وعمليات صنع القرار داخل اللجنة، غير أنه ينبغي تحسين عملية الاستعراض العلمي التي يجريها المجلس الدولي لاستكشاف البحار،

والمفاوضات الجارية بين الدول الساحلية المشاركة بشأن توزيع الحصص وتدابير الإدارة في مصائد محددة في المنطقة المشمولة بالاتفاقية.

٢٩٢ - وأشار فريق الاستعراض إلى أن المادة ٥ من اتفاقية اللجنة قد استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة ٧ من الاتفاق. ولتعزيز اتساق التدابير، شجع الفريق بشدة على وضع آلية لإبلاغ اللجنة بما يتخذ من تدابير وقرارات على الصعيد الوطني. وأوصى فريق الاستعراض أيضا بأن يكفل أعضاء اللجنة ألا يؤدي استخدام إجراء الاعتراض إلى تقويض الجهود المبذولة لحفظ الموارد، وأن يدعّم ذلك بآلية تسوية المنازعات. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاتفاق على تدابير مؤقتة وتنفيذها في انتظار حل المنازعات.

٢٩٣ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، نوه فريق الاستعراض بالمستوى الرفيع من التعاون القائم بين أمانة اللجنة وغيرها من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمنظمات الدولية، لكنه أشار إلى ضرورة تحسين العلاقة والروابط المستقبلية بين اللجنة ولجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي. وأشار فريق الاستعراض أيضا إلى القواعد الشفافة والمناسبة المأخوذ بها في منح مركز الطرف المتعاون غير المتعاقد، لكنه أشار بفرض مزيد من الالتزامات على الدول الحاصلة على هذا المركز. وأقر الفريق أيضا بالتقدم الجاري إحرازه فيما يتعلق بالتصدي لأنشطة الصيد التي تقوم بها الأطراف غير المتعاقدة وغير المتعاونة.

٢٩٤ - وفي الختام، خلص فريق الاستعراض إلى أن المبادرات الإيجابية التي اتخذتها اللجنة تعد كثيرة، في ظل الصعوبات التي تواجهها، وأن اللجنة تضطلع في بعض المجالات، كمجال رصد السفن، بدور ريادي في تنفيذ الترتيبات الإدارية الخاضعة لسلطتها. واقترح أن تتوخى الأطراف المتعاقدة مع اللجنة مزيدا من الشفافية في عملية تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة مصائد اللجنة، والنظر في سبل منحها سلطة أكبر في هذا الصدد، وفي ما يتصل بذلك من عمليات تخصيص حقوق الدخول إلى مناطق الصيد وإدارتها وتحديد الأدوات والخدمات اللازمة للإدارة الفعالة. وأوصي بأن تعدّ اللجنة تقريرا سنويا عن حالة مصائد الأسماك، يشمل العوامل البيولوجية للأرصدة السمكية المعنية، وكذلك الأداء من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ورئي أنه سيكون من الضروري أيضا توفير القدرة على جمع المعلومات وتحليلها بطريقة أشمل وأنشط. فمن شأن إعادة تنظيم إدارة مصائد الأسماك الخاضعة لسلطة اللجنة لتتحول من عملية قائمة على المدخلات إلى عملية قائمة على نواتج مشتركة تشمل عدة سنوات، ومبادرات منسقة، أن تشكّل الاستراتيجية المثلى لإحراز التقدم مستقبلا.

٤ - التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراض

٢٩٥ - ما فتئت دول عديدة تبذل جهودا لتعزيز ولايات وتدابير المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عبر سبل شتى، منها استعراض الأداء وتطبيق أفضل الممارسات. وقد اتضح من استعراض أداء خمس من هذه المنظمات منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦، ومن عمليات الاستعراض الإضافية الست المقرر إجراؤها، التصميم العالمي على المضي قدما في هذه العملية. وتضمنت عمليات استعراض الأداء التي أُجريت حتى الآن قدرا من التقييم المستقل، وأُتيحت للجمهور النتائج التي خلصت إليها تلك العمليات التي استخدمت فيها معايير شفافة حسب توصيات المؤتمر الاستعراضي. وأُشير أيضا في العديد من الاستعراضات إلى استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات، إلا أنه لم يجب عموما تناول مسألة تطبيق هذه المبادئ.

٢٩٦ - وكشفت عملية استعراض الأداء وجود حالات استنفاد للأرصدة السمكية، وكذلك حالات لم تتحقق فيها الأهداف المحددة للعديد من الأنواع، وحالات إخفاق في الإدارة، ونقص في البيانات المتاحة أو اعتماد على جهة خارجية في توفير البيانات. ورئي بصفة عامة، أن المشورة العلمية تقدم بشكل جيد على صعيد المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، لكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين جمع البيانات وتبادلها. وخلص تقييم تدابير الحفظ والإدارة المعتمدة إلى وجود تفاوتات تتراوح بين اعتماد مجموعة واسعة من التدابير واتخاذ تدابير قليلة نسبيا. ولم يكن اتساق تدابير الإدارة ومخصصات الصيد، بصفة عامة، ضمن القضايا البارزة في استعراضات الأداء لأسباب مختلفة متصلة بولاية وعمليات كل منظمة من المنظمات.

٢٩٧ - وأسفر تقييم أداء دولة العلم من حيث الرصد والمراقبة والإشراف عن نتائج متباينة، إذ أشار أحد الاستعراضات إلى أن الأعضاء يوفون إلى حد كبير بواجباتهم كدول علم، في حين أكدت استعراضات أخرى على الحاجة إلى زيادة الفعالية في الأداء بسبل منها فرض جزاءات شديدة بما فيه الكفاية، وتوخي الشفافية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوانين الوطنية، وإدراج التزامات دولة العلم في الصك التأسيسي ذي الصلة. ولاحظت أفرقة الاستعراض أن تدابير الرصد والمراقبة والإشراف التي تعتمدها بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تتسم عموما بالفعالية، وأوصي بإدخال تحسينات على التدابير القائمة في جميع الحالات، وذلك بسبل منها زيادة الشفافية فيما يتعلق بعمليات التفتيش وبالانتهاكات والجزاءات والتشريعات المحلية؛ واعتماد جزاءات كافية لتأمين الامتثال؛ وإعادة النظر في التشريعات المحلية؛ واعتماد نظام شامل للرصد والمراقبة والإشراف؛ ومراقبة الجودة، بما في

ذلك التدقيق في التقارير؛ ومتابعة الانتهاكات؛ والتأكيد على واجبات دولة العلم. وأولت جميع عمليات استعراض الأداء أهمية قصوى لتنفيذ تدابير دولة الميناء.

٢٩٨ - ورئي أن ثمة حاجة إلى تحسين عملية صنع القرار بصفة عامة في مختلف المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في شتى المجالات، بما في ذلك حسن التوقيت وإجراءات الاعتراض القديمة، كما وجد أن إجراءات تسوية المنازعات غير مرضية أو غير مستخدمة عموما. ومعظم هذه المنظمات كان على مستوى جيد من الشفافية فيما يتعلق بالتعاون الدولي، غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات في بعض الحالات. وأُحرز عموما تقدم في التعاون بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمتعاونين من غير الأعضاء وغيرهم من غير الأعضاء، وفيما بين المنظمات ذاتها.

٢٩٩ - وعلى الرغم من أن عملية استعراض الأداء قد أسهمت في تحسين عمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من خلال تحديد التوصيات الكفيلة بتعزيز الحوكمة، فقد أشارت بعض الدول إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتنفيذ هذه التوصيات داخل المنظمات. وبما أن عمليات الاستعراض تمت على أساس معايير متطابقة أو متشابهة، فإن من شأن تحديد إجراءات المتابعة ومنحها الأولوية أن يفيدا للغاية وأن يساعدا في التشجيع على الأخذ بنهج منظم إزاء تنفيذ الاتفاق. ولكفالة فعالية الإجراءات والتدابير ذات الصلة، ينبغي أن يدعمها وينفذها الأعضاء والمتعاونون من غير الأعضاء، كما يلزم تعزيز التعاون والامتثال على مستوى الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٣٠٠ - وكما أوصى المؤتمر الاستعراضي، فقد زاد التعاون بين المنظمات القائمة والناشئة على مستويات عديدة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات المشتركة بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة والتعاون فيما بين أمانات بعض المنظمات على أساس الأنواع أو على أساس جغرافي. وزاد استخدام آليات التعاون الرسمية، مثل مذكرات التفاهم، لكن لم يجر عموما بيان أي تفاصيل بشأن أولويات هذا التعاون ومدى فعاليته.

٣٠١ - وقدمت عدة دول تقارير عما أُحرز من تقدم في وضع آليات لتشجيع الدول على المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك وضع معايير تخصيص شفافة في هذه المنظمات لمعالجة مسألة حقوق المشاركة، غير أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للاتفاق على هذه المعايير وتطبيقها. وباستثناء اعتماد المنظمات الإقليمية معايير ومبادئ توجيهية محددة بشأن التخصيص، لم تكن هناك أي اتجاهات واضحة في هذا الصدد. وركزت الجهود على الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء، ولم تقدَّم أي تقارير عن الجهود المبذولة لمراعاة مصالح جميع من لهم ''مصلحة حقيقية'' في مصائد الأسماك.

٣٠٢ - وعلى الرغم من أن بعض الدول قدمت تقارير عن الجهود الفردية المبذولة لتشجيع مشاركة غير الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، لم ترد أي تقارير تفيد بوجود نهج منظم لوضع آليات لتعزيز مشاركة غير الأعضاء. وقدم العديد من المنظمات الإقليمية تقارير عن التدابير القائمة منذ عدة سنوات لتشجيع مشاركة غير الأعضاء، التي حقق بعضها نجاحا ملحوظا. واعتُمدت مجموعة من الحوافز والروادع المختلفة، لكن المنظمات والدول المجيبة لم تتطرق عموما للحوافز المحددة التي أوصى بها المؤتمر الاستعراضي، أو المزايا التي سيتمتع بها غير الأعضاء حسب درجة التزامهم بالامتثال لتدابير الحفظ والإدارة.

٣٠٣ - واتخذت معظم الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي قدمت ردودا إجراءات لتحسين شفافية تلك المنظمات من حيث عمليات صنع القرار والمشاركة المعقولة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبصفة خاصة، اعتُمدت، في سياق إعادة التفاوض على الصكوك التأسيسية أو إنشاء منظمات إقليمية جديدة، قيود تعوق الدول عن عدم القبول بالقرارات، إلى جانب آليات لتسوية المنازعات وغيرها من الآليات لمنع خيار عدم القبول. وأبرزت هذه التطورات الحاجة إلى تعزيز عمليات صنع القرار لزيادة الفعالية في تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة.

٣٠٤ - وبذل العديد من الدول والمنظمات الإقليمية جهودا لتحسين فعالية مراقبة دول العلم للسفن التي ترفع علمها، عوض النظر في دور ''الصلة الحقيقية''، وهو دور غير محدد بوضوح. وقد دعمت الدول أعمال منظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم، وقدمت تقارير عن الآليات الوطنية الموضوعة لكفالة المراقبة الفعالة. واتخذت بعض المنظمات الإقليمية إجراءات لكي ينفَّذ هذا الواجب من واجبات دول العلم في المناطق المشمولة باتفاقياتها، وقد خضع هذا الموضوع لعملية استعراض الأداء. وبينما أُحرز بعض التقدم في هذا الشأن، فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لدعم أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة، كتحديد معايير لأداء دول العلم والإجراءات الواجب اتخاذها في حال عدم استيفاء هذه المعايير.

٣٠٥ - وقد اتخذ العديد من الدول تدابير لتعزيز قدرة الدول النامية على تطوير مصائد أسماكها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل التقليدية، مثل المساهمات المالية والمساعدة التقنية. وخطت بعض المنظمات الإقليمية خطوات لتيسير هذه المساعدة من خلال إنشاء صناديق أو آليات أخرى. وفي بعض الحالات، أشير أيضا إلى هذه التدابير في الصك التأسيسي ذي الصلة. ولم يبلغ عن أي حالات محددة قدمت فيها المساعدة من خلال تيسير

الوصول إلى مصائد الأسماك، بما يتفق مع أحكام المادة ٢٥ من الاتفاق، أو عن نتائج التدابير المطبقة أو نجاحاتها.

جيم - الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ

٣٠٦ - أقر المؤتمر الاستعراضي بأن الامتثال الفعال لتدابير الحفظ والإدارة المتفق عليها وإنفاذها، مع دعمها بالرصد والمراقبة والإشراف على نحو فعال، هو أمر حاسم لتحقيق الحفظ الطويل الأجل والاستخدام المستدام للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ومنذ عام ٢٠٠٦، اتخذت مبادرات هامة لتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف على جميع المستويات، بما في ذلك اعتماد اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والتعاون على وضع معايير لتقييم أداء دول العلم والنظر في إمكانية اتخاذ إجراءات ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي هذه المعايير.

١ - التدابير المتخذة من جانب الدول

٣٠٧ - تعزيز المراقبة الفعالة للسفن، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ونظم رصد السفن. ركزت التدابير المتصلة بالرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ، على الصعيد الوطني، على تعزيز المراقبة الفعالة للسفن والمواطنين في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. والهدف من ذلك هو كفالة امتثال السفن لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، وعدم الإخلال بها، وامتناع المواطنين عن الانخراط في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم.

٣٠٨ - وأشارت معظم الدول التي قدمت ردودا إلى وجوب اعتماد آليات تشريعية وغيرها من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز المراقبة الفعالة للسفن التي ترفع علمها ولردع المواطنين والملاك المستفيدين عن الانخراط في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٣٠٩ - وأشار العديد من الجهات التي قدمت ردودا إلى متطلبات الترخيص الوطنية لسفن الصيد العاملة في أعالي البحار[١٤٩]. وأفادت تلك الجهات جميعا بأنها تشترط على سفنها الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية. فذكرت كندا أن لديها متطلبات ترخيص محلية تشمل جميع أنشطة الصيد في أعالي البحار، سواء في المناطق

(١٤٩) بنما وبيرو وسري لانكا وكندا وموريشيوس والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

المنظمة أو غير المنظمة، وكذلك الأنشطة التي تمارس داخل حدود الولاية الوطنية لدولة أخرى. وأشير إلى اعتماد نظام خاص بالجماعة الأوروبية للإذن لسفن الصيد بممارسة أنشطة صيد الأسماك خارج مياه الجماعة الأوروبية، والإذن بدخول سفن البلدان الأخرى إلى مياه الجماعة، ويتضمن هذا النظام وصفا لمسؤوليات الدول الأعضاء في الجماعة بشأن إجراءات الإذن بممارسة أنشطة الصيد.

٣١٠ - وأشارت اليابان إلى نظام الترخيص بالدخول المحدود لسفن صيدها العاملة في أعالي البحار، وهو نظام يتطلب الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية. وتشترط موريشيوس على السفن التي ترفع علمها أن تحصل على ترخيص بالصيد في المناطق الواقعة داخل ولايتها الوطنية وفي أعالي البحار؛ والامتثال للتدابير التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية هو شرط من شروط الترخيص. وعلاوة على ذلك، يشترط لتسجيل السفن الامتثال للتدابير السارية التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو إحدى الدول الساحلية الأخرى، بما في ذلك الحصول على إذن أو ترخيص صالح للصيد في المنطقة المعنية. وتعمل موزامبيق على تعزيز شروط الترخيص التي تأخذ بها لكفالة الامتثال للقوانين الوطنية.

٣١١ - وفي نيوزيلندا، يشكّل سجل امتثال مقدِّم الطلب لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية جزءا لا يتجزأ من أي قرار لإصدار تصريح بالصيد في أعالي البحار. ويلزم الحصول على تصريح إضافي لصيد بعض أنواع الأسماك الموجودة في المناطق الخاضعة للسلطة التنظيمية لبعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تعتبر نيوزيلندا عضوا فيها. ويُحظَر على حاملي تصاريح الصيد في أعالي البحار الصيد في المناطق الخاضعة للسلطة التنظيمية للمنظمات الإقليمية التي لا تعتبر نيوزيلندا طرفا فيها أو صيد الأنواع المشمولة بتلك السلطة، دون الحصول على موافقة خاصة بذلك تحديدا. ويتضمن نظام تراخيص الصيد في أعالي البحار الذي تعتمده النرويج جميع الالتزامات ذات الصلة التي وضعتها المنظمات الإقليمية. وتُمنح التراخيص على أساس سنوي، وتقتصر على السفن التي تملك حقوق صيد في المناطق الخاضعة لمنظمة إقليمية تكون النرويج عضوا فيها. وتُلزم تشريعات بيرو المتعلقة بمصائد التونة، والأسقمري الحصان، والأسقمري الشب، والحبار العملاق، مالكي السفن التي ترفع علمها بالامتثال لتدابير الحفظ والإدارة المطبقة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣١٢ - وأبلغ العديد من البلدان التي قدمت ردودا[١٥٠] عن استخدام مجموعة من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك اشتراط استخدام نظام لرصد السفن، من أجل ممارسة الرقابة على السفن التي ترفع علمها والردع عن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واعتمدت الجماعة الأوروبية عددا من الأنظمة المتعلقة ببيانات مصائد الأسماك، والأنظمة الإلكترونية لتسجيل أنشطة الصيد والإبلاغ عنها وتبادل البيانات فيما بين الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٠٨، وضعت برنامجا محددا للمراقبة والتفتيش في إطار الجهود المبذولة لإنعاش أرصدة أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وهو برنامج تم تجديده في عام ٢٠٠٩. واقترحت الجماعة الأوروبية أيضا اعتماد لائحة يوضع بموجبها برنامج لتوثيق الكميات المصيدة من أسماك التونة الزرقاء الزعانف، وذلك من أجل تحسين مراقبة جميع العناصر المتعلقة بمصائد أسماك التونة الزرقاء الزعانف. وفي عام ٢٠٠٨ تم، بموجب قرار أصدرته الجماعة الأوروبية، وضع برنامج محدد للمراقبة والتفتيش فيما يتصل ببعض أرصدة سمك القد، وتنفيذ إطار عام للمساعدة المتبادلة وتبادل المعلومات ذات الصلة بين جميع السلطات المعنية بأنشطة الرصد والتفتيش والإشراف المتعلقة بمصائد سمك القد. واضطلعت الجماعة الأوروبية أيضا بدور فعال في مجال الرصد والمراقبة والإشراف في المنطقة المشمولة باتفاقية اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

٣١٣ - وأفادت عدة دول بتنفيذ تدابير الرصد والمراقبة والإشراف التي تعتمدها المنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال نظم رصد السفن على الصعيد الإقليمي (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ) وخطط المراقبة (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وإجراءات اعتلاء السفن وتفتيشها (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا)، وقوائم السفن السلبية (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وخطط التوثيق الإحصائي (لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي)، وخطط توثيق المصيد (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي)[١٥١].

---

(١٥٠) بنما وبيرو وتايلند والجماعة الأوروبية وسري لانكا والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكندا وكينيا وموريشيوس وموزامبيق والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

(١٥١) شيلي والفلبين وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة.

٣١٤ - وأبلغت بعض الدول أيضا عن الأطر القانونية والتنظيمية التي تأخذ بها لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فذكرت كندا أنها وضعت إطارا وطنيا للامتثال، بينما اعتمدت بنما وشيلي خطط عمل وطنية بشأن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. أما الجماعة الأوروبية، فقد أقرت نظاما دخل حيز النفاذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ يهدف إلى منع جميع أشكال الاتجار في أسواق الجماعة بالمنتجات السمكية المتأتية من أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، والقضاء عليها، وذلك من خلال استحداث نظام للتصديق على كميات المصيد، وهو نظام من شأنه تحسين إمكانية تتبع جميع المنتجات السمكية البحرية في جميع مراحل سلسلة الإنتاج.

٣١٥ - وتحظر نيوزيلندا على مواطنيها استخدام أي سفينة ترفع علما أجنبيا للصيد في أعالي البحار ما لم يكن ذلك وفقا لإذن صادر من دول محددة، وقد وضعت تدابير محددة بشأن أنشطة الصيد داخل المناطق الخاضعة للسلطة التنظيمية للمنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو التي تشمل أنواعا تدخل في نطاق عمل هذه المنظمات أو الترتيبات. وعلاوة على ذلك، يجرَّم الصيد في منطقة تقع ضمن حدود الولاية الوطنية لدولة أخرى ما لم تراع قوانين تلك الدولة. وتتضمن تشريعات النرويج المتعلقة بالموارد البحرية الحية، التي اعتُمدت عام ٢٠٠٨، أحكاما بشأن ممارسة المواطنين والملاك المستفيدين للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٣١٦ - وأفادت الولايات المتحدة أن قانون ليسي يستهدف الاتجار غير المشروع بين الولايات أو مع جهات أجنبية بالأسماك التي يجري صيدها بطريقة غير مشروعة، ويشمل أيضا الأنشطة التي تجري على متن السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة في أعالي البحار وفي المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية للدول الأخرى. واعتمدت الولايات المتحدة أيضا اتفاقات ثنائية تحظر الصيد غير المأذون به من قِبل مواطنيها وسفنها في المناطق الخاضعة لولاية دول أخرى.

٣١٧ - وأفادت دول أخرى أيضا بأنه يجري اتخاذ إجراءات للإنفاذ في حق المواطنين ممن لهم صلة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وذلك بسبل منها فرض عقوبات وغرامات وعقوبات إدارية لانتهاكهم تدابير وطنية أو إقليمية[١٥٢]. فشددت اليابان على أنها تقوم على الفور بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة من قِبل أي سفن صيد يابانية لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، وأن العقوبات المفروضة على

(١٥٢) إندونيسيا وبيرو وسري لانكا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

مرتكبي هذه الانتهاكات يمكن أن تشمل إيقافهم عن الصيد وأمرهم بالعودة إلى الميناء وإرساء السفينة. وذكرت موريشيوس أنها يمكن أن تلغي أو تعلق شهادة تسجيل سفينة ما إذا كان في استخدامها انتهاك لتدابير الحفظ والإدارة المعتمدة من جانب إحدى المنظمات أو أحد الترتيبات الإقليمية أو إحدى الدول الأخرى. وأفادت نيوزيلندا بأن العقوبات الرادعة المفروضة على سفن الصيد التجاري لها عموما فوائد فاقت ما كان متوقعا بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات.

٣١٨ - وأفادت معظم الدول بأنها تشترط على سفن الصيد التي ترفع أعلامها في أعالي البحار أن تكون مزودة بنظام لرصد السفن، وذلك في إطار تنفيذ التدابير التي تعتمدها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو تلك المعتمدة إقليميا[١٥٣]، أو أنها بصدد تطبيق مثل هذا الشرط[١٥٤]. وذكرت كينيا أنها ستعتمد تشريعا يكفل قبول الأدلة المستمدة من نظم رصد السفن في إجراءات المحاكم. وتكلمت نيوزيلندا والولايات المتحدة عن البرنامج الإقليمي المتعلق بنظام مراقبة السفن الذي تديره وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ في غرب ووسط المحيط الهادئ. وتقوم الولايات المتحدة بتعميم نظام مراقبة السفن على الصعيد الوطني، وهو ما سيتطلب تزويد جميع السفن بهذا النظام وتوحيد جميع المعلومات المستقاة منه في قاعدة بيانات واحدة، ويعزز إرسال البيانات في توقيت مقارب للتوقيت الحقيقي إلى الوحدات المبحِرة. وسيوسَّع نطاق العمل بنظام رصد السفن ليشمل ٠٠٠ ٨ سفينة تقريبا بحلول عام ٢٠٠٩.

٣١٩ - وذكرت الولايات المتحدة أنها تدعم أيضا مواصلة العملية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة من أجل التشجيع على تفعيل النظم الساتلية لرصد السفن على نطاق أوسع، وأشارت إلى إجراء المنظمة في عام ٢٠٠٦ مشاورة للخبراء بشأن نظم رصد السفن[١٥٥]، وإلى مبادئها التوجيهية التقنية المستكملة المتعلقة بنظم رصد السفن. وأفادت بأنها تدعم عمل المنظمة الهادف إلى وضع توجيهات إضافية تشمل تشريعات نموذجية لتيسير استخدام تلك النظم.

---

(١٥٣) إندونيسيا وشيلي وكندا وكينيا وموريشيوس والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

(١٥٤) سري لانكا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وموزامبيق.

(١٥٥) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٨١٥، ”تقرير مشاورة الخبراء عن استخدام نظم رصد السفن والسواتل في رصد مصائد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها، روما، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦“ (FAO Fisheries Report No. 815, “Report of the Expert Consultation on the Use of Vessel Monitoring Systems and Satellites for Fisheries Monitoring, Control and Surveillance”)، وهو متاح على العنوان التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0959e/a0959e00.pdf.

٣٢٠ - تقييم أداء دولة العلم - يُبدي المجتمع المدني اهتماما متزايدا بتقاعس بعض الدول عن مراقبة سفنها على نحو فعال. وقد أعربت عدة دول عن دعمها لأعمال منظمة الأغذية والزراعة الهادفة إلى وضع معايير لتقييم أداء دول العلم، ودراسة الإجراءات الممكن اتخاذها ضد السفن الحاملة أعلام دول لا تفي بتلك المعايير(١٥٦).

٣٢١ - وتحتفظ كندا، بموجب سياستها للوصول إلى الموانئ، بقائمة للدول التي تربطها بها علاقات جيدة في مجال مصائد الأسماك. ولا تُدرج في القائمة إلا الدول التي تفي بواجبات دول العلم فيما يتصل بمراقبة أنشطة أساطيلها وكفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة الدولية ذات الصلة والالتزامات المقررة بموجب معاهدات مصائد الأسماك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أبلغت شيلي منظمة الأغذية والزراعة بتفاصيل أساطيلها العاملة في أعالي البحار، وفقا لاتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار. وقدمت موريشيوس تقريرا عن التدابير التي اتخذتها لكفالة امتثال السفن الحاملة علمها، وذلك عن طريق مجموعة من الأنشطة التي تتمشى مع خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وأشارت نيوزيلندا إلى أن القاعدة التنظيمية للجماعة الأوروبية المتعلقة بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تُحمِّل دولة العلم مسؤولية التصديق على مشروعية المصيد.

٣٢٢ - وفيما يتصل بالتدابير التجارية المتعددة الأطراف المتفق عليها لتشجيع تنفيذ التزامات دولة العلم، أشارت غواتيمالا إلى أنها امتثلت لقرارات وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي الداعية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعربت موزامبيق عن اهتمامها بضرورة تطبيق التدابير التجارية بعدالة مع تقديم المساعدة للبلدان النامية التي تفتقر إلى القدرات المطلوبة لدى دول العلم. وأشير أيضا إلى القاعدة التنظيمية للجماعة الأوروبية المتعلقة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعلنت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنها قبلت التدابير التجارية التي اعتمدتها بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٣٢٣ - وأبلغت بعض الدول عن التدابير المتخذة أو الدعم المقدم لوضع مبادئ توجيهية إقليمية للجزاءات التي تفرضها دول العلم على مصائد الأسماك، لتقييم نظم جزاءاتها وكفالة تحقيق الفعالية في كفالة الامتثال والردع عن الانتهاكات. وأعربت كندا عن دعمها لاعتماد منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي مثل هذه المبادئ التوجيهية في سياق عملية إصلاح نظم الرصد والمراقبة والإشراف، غير أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بهذا

(١٥٦) شيلي وكندا وموريشيوس والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

الشأن. وأعلنت شيلي أن اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تتضمن إشارة مرجعية إلى تعريف ''الانتهاك الخطير'' من طرف سفينة ما، بصيغته الواردة في الفقرة ١١ من المادة ٢١ من الاتفاق، وهو تعريف يمكن أن يشكل في المستقبل أساسا لصياغة مثل هذه المبادئ التوجيهية. وعملت نيوزلندا عن طريق المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك (لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ووكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ) على وضع وتنفيذ استراتيجيات لردع السفن عن القيام بأنشطة تُضر بتدابير الحفظ والإدارة. وأعلنت موزامبيق أن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يعالجون المسألة عن طريق البروتوكول المتعلق بمصائد الأسماك.

٣٢٤ - تدابير دول الميناء - تُعتبر تدابير دول الميناء من أكفأ السبل وأقلها تكلفة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقد شهدت تدابير دولة الميناء العديد من التطورات الهامة منذ عام ٢٠٠٦، عندما ركز المجتمع الدولي على الشروع في عملية في إطار منظمة الأغذية والزراعة لوضع اتفاق ملزم قانونا بشأن تدابير دولة الميناء. وقامت أغلبية الدول التي أرسلت ردودا بالمشاركة في العملية التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة وضع اتفاق منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وتقديم الدعم لها (انظر الفقرة ٣٩٩ أدناه). وقدمت بعض الدول أيضا تقارير عن الأنشطة الرامية إلى وضع خطط جديدة على الصعيد الإقليمي عن طريق المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة (كندا ونيوزيلندا والنرويج).

٣٢٥ - وأفادت الدول أيضا بوضع تدابير وطنية وعرضت بعض الأنشطة الأخرى. فأعلنت كندا أن موانئها مغلقة عموما أمام سفن الصيد الأجنبية وأن حق الوصول إلى المياه والموانئ الكندية يُمنح في هيئة امتياز. وأعلنت شيلي أنها اعتمدت إجراء عادلا وشفافا لمراقبة رسو السفن الحاملة أعلاما أجنبية في الموانئ الشيلية لتفريغ حصيلتها من الصيد أو إعادة شحنها. وذكرت غواتيمالا وموريشيوس أنهما تنفذان الخطة النموذجية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وأفادت غواتيمالا بأنها تمتثل للتدابير ذات الصلة التي اعتمدتها لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية بخصوص صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعلنت اليابان أنها لا تسمح لسفن الصيد الأجنبية بدخول موانئها إلا بعد الحصول على إذن، باستثناء حالات تفريغ مصيد تم شحنه من بلدان أجنبية. وأضافت أنه تُمنع من دخول أي ميناء ياباني أية سفينة صيد تابعة لدولة ليست عضوا في المنظمة الإقليمية

لإدارة مصائد الأسماك التي تنتمي إليها اليابان، أو أية سفينة صيد تحمل مصيدا تم صيده بطريقة تُضر بفعالية التدابير التي اعتمدتها تلك المنظمة.

٣٢٦ - وأفادت موزامبيق بأنها أقرت خطة عملها الوطنية المتعلقة بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، التي تشتمل على فرع يتناول تدابير دول الميناء، وعُقدت دورات تدريبية في هذا الشأن، ودخلت خطة العمل حيز التنفيذ في الموانئ الرئيسية التي تم تحديدها. وأعربت أيضا عن دعمها للتعاون الإقليمي، بما في ذلك وضع معايير مشتركة لمفتشي مصائد الأسماك ومعايير مشتركة للتدريب. وأفادت نيوزيلندا بأن نظامها للامتثال والإنفاذ يشمل مراقبة دول الميناء للسفن الحاملة أعلاما أجنبية والتعاون مع الدول الأخرى للتحقيق فيما يُدعى ارتكابه من جرائم. وأفادت سري لانكا بأنها اتخذت جميع تدابير دول الميناء التي نصت عليها منظمة الأغذية والزراعة للتقليل من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعلنت تايلند أنها بصدد إنشاء آلية لتدابير دول الميناء. وأفادت أورغواي بأن تدابير الرصد والمراقبة والإشراف التي اتخذتها مؤخرا ركزت بصورة أساسية على الأساطيل الأجنبية التي تستخدم موانئها، وأنها تشمل وضع سجل لسفن الصيد تلك.

٣٢٧ - آليات الامتثال والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - أقر المؤتمر الاستعراضي بأن اعتماد خطط الامتثال والتنفيذ وتعزيزها وتنفيذها على الصعيد الإقليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحسين نظم رصد مصائد الأسماك في أعالي البحار ومراقبتها والإشراف عليها. وقد أجابت الدول عموما بأن المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها لديها خطط امتثال وإنفاذ من هذا القبيل. وأفادت الدول المشاركة بأنها تعمل، عن طريق الاجتماعات المشتركة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة، على تنسيق وتعزيز خططها المتعلقة بالامتثال والإنفاذ والرصد[١٥٧]. وخلال الاجتماع الثاني المعقود في إسبانيا في عام ٢٠٠٩، خلص المشاركون إلى أنه من الضروري وضع قواعد وإجراءات مشتركة بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تتعلق بمعالجة البيانات ونشرها، بما يتيح التبادل الحر داخل كل منظمة، وربما عبر المنظمات، للبيانات غير المتاحة في إطار الملك العام. وشددت نيوزيلندا على أن وضع اتفاق منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه من شأنه أن يضفي مزيدا من التنسيق على عملية تبادل المعلومات بشأن عمليات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

(١٥٧) بنما ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

٣٢٨ - وعرض عدد من الجهات التي قدمت ردودا مساهماته في مجال التعاون الإقليمي لأغراض الامتثال والإنفاذ. وتنشط كندا في إدخال عدد من التعديلات الهامة على خطة الحفظ والإنفاذ التي تعمل بها منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وقد واصلت أيضا مكافحة أنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في شمال المحيط الأطلسي عن طريق توفير خدمات المراقبة الجوية والصور الرادارية البعيدة المدى، وهو أمر تتولى تنسيقه لجنةُ الأسماك البحرية النهرية السرء في شمال المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ والمنظمات المتصلة بهما. وأشير إلى أنه يحظر، بموجب قاعدة تنظيمية اعتمدتها الجماعة الأوروبية، أن تُعرض في الأسواق الأسماكُ التي يجري صيدها ضمن أنشطة لا تمتثل لتدابير الجماعة أو اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط. وقد سجلت اليابان سفن التفتيش التابعة لها لدى لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ من أجل تنفيذ عمليات اعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار. وأشارت موريشيوس إلى خطة الرصد والمراقبة والإشراف التي وضعتها لجنة المحيط الهندي، التي يتم في إطارها إيفاد بعثات مراقبة منتظمة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٣٢٩ - وبالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، تسعى موزامبيق إلى تعزيز الترتيبات الإقليمية للرصد والمراقبة والإشراف عن طريق إقامة شبكة إقليمية غير رسمية لرؤساء عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، ومركز إقليمي لتنسيق عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، ونظام دون إقليمي لرصد السفن، ومعايير إقليمية مشتركة للتدريب من أجل تيسير العمليات الإقليمية للرصد والمراقبة والإشراف. وفضلا عن ذلك تنفذ موزامبيق نظاما إقليميا متكاملا لمعلومات وإحصاءات مصائد الأسماك، وتسعى لتطويره من نظام يغطي مراحل ما بين الصيد والتفريغ إلى نظام لتتبع كامل سلسلة القيمة، أي ''من البحر إلى الصحن''[١٥٨]. وأفادت النرويج بأنها أسهمت في وضع تدابير إقليمية تشمل القوائم السلبية للسفن التي تحتفظ بها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)، والاعتراف بهذه القوائم فيما بين المنظمات، وخطط دول الميناء، والاستخدام الإلزامي لنظم رصد السفن، وتشديد متطلبات الإبلاغ، وتنظيم إعادة الشحن.

(١٥٨) طلبت موزامبيق مساعدات لتنفيذ هذه المبادرات في إطار صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق.

٣٣٠ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها بصدد تنفيذ عقوبات منصوص عليها ضمن تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وما يتصل بها من برامج متعلقة بالقوائم السلبية للسفن (الاتفاق المتعلق بالبرنامج الدولي لحفظ الدلفين، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وذلك بالإضافة إلى تنفيذ التدابير المتعلقة بنظم رصد السفن على الصعيد الإقليمي وفي إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وخطط مراقبة التجارة التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية. وبصفة عامة تُلزم هذه التدابير الأعضاء بأن يمنعوا السفن الممارِسة للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الواردة أسماؤها في القوائم ذات الصلة من دخول الموانئ، وأن يقوموا بتقييد أنشطتها في المناطق الخاضعة لولايتهم القانونية، وحظر تموينها أو تزويدها بالوقود أو إعادة شحن حمولاتها أو استئجارها.

٣٣١ - وأفاد كل من غواتيمالا وموريشيوس باتخاذ مبادرات وطنية لتعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، منها تنفيذ التدابير التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وذكرت غواتيمالا أنها بصدد تنفيذ تدبير وضعته لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية بشأن إنشاء نظم رصد السفن. وأشارت موريشيوس إلى تنفيذها لتدابير الامتثال والإنفاذ في إطار لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي. ووضعت سري لانكا تدابير لرصد السفن الحاملة لعلمها ومراقبتها والإشراف عليها. وأشارت أوروغواي إلى الأنشطة التي اضطلعت بها في عام ٢٠٠٩ لتحسين نظم الرصد والمراقبة والإشراف الوطنية. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها تبادلت المعلومات مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي عضو فيها بشأن الأنشطة غير المشروعة.

٣٣٢ - الآليات البديلة للامتثال والإنفاذ - لم يتناول عدد يذكر من الدول مسألة وضع آليات بديلة للامتثال والإنفاذ في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عملا بالفقرة ١٥ من المادة ٢١ من الاتفاق، بما في ذلك تحديد عناصر أخرى لنظام شامل للرصد والمراقبة والإشراف تكفل الامتثال الفعلي لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمة المعنية. وأعربت كندا والولايات المتحدة عن تأييدهما لمثل هذه الآليات، وأفادت الولايات المتحدة بأنها مستعدة للعمل مع الدول على وضع آليات بديلة في إطار نظام شامل وفعال للرصد والمراقبة والإشراف.

٣٣٣ - وأفادت شيلي بأن اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تكفل توافر إجراء لاعتلاء السفن وتفتيشها في إطار المنظمة. وأكدت غواتيمالا أن إنشاء آليات بديلة يمكن أن يشجع الدول على الانضمام إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وأشارت إلى أن ذلك أثر من الآثار المترتبة على التفاوض على اتفاقية أنتيغوا لعام ٢٠٠٣، التي سمحت لكيانات الصيد بالمشاركة في أعمال لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية دون أن تنضم إلى اللجنة. وأشير إلى أن من شأن هذه الآليات أيضا أن تسهل الانضمام إلى الاتفاق وتزيل العقبات التي كانت تمنع بعض الدول من الانضمام إليه. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن الانضمام إلى الاتفاق لا يتوقف على تنفيذ نظام شامل للرصد والمراقبة والإشراف فحسب، بل وكذلك على المسائل القانونية المرتبطة بهذا التنفيذ.

٣٣٤ - سفن إعادة الشحن والتموين والتزويد بالوقود - أبلغ عدد من الدول عن اعتماد تدابير صارمة لتنظيم إعادة الشحن، ولا سيما في عرض البحر، ومنع سفن التموين والتزويد بالوقود من المشاركة في عمليات تقوم بها سفن مدرجة في القوائم السلبية.

٣٣٥ - وأشارت الدول التي قدمت ردودا إلى قوانينها الوطنية المنظمة لإعادة الشحن. فأفادت كندا بأن قوانينها تقتضي الحصول على إذن للاضطلاع بعمليات إعادة الشحن، وأن السفن الحاملة لأعلام أجنبية التي تعتزم تفريغ حمولتها أو إعادة شحنها في الموانئ الكندية مُلزمة بالخضوع للتفتيش في الميناء. وعندما توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ممارسة سفينة ما للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، يُحظر تفريغ حمولتها وإعادة شحنها، وتُبلَّغ دولة العلم والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماكِ ذاتُ الصلة على الفور. وأعلنت شيلي أنها لا تسمح للسفن الحاملة لعلمها بإعادة شحن حمولتها في أعالي البحار، ولا يمكنها القيام بذلك إلا في موانئ معينة. ويتعين عليها أيضا الوفاء بمتطلبات معينة لتفريغ المصيد، بما في ذلك إبراز وثائق المصيد. وأفادت غواتيمالا بأنها تحظر إعادة الشحن في أعالي البحار وتسمح به في الموانئ.

٣٣٦ - وأفادت اليابان بأنها تطالب سفن الصيد الحاملة علمها بتقديم إشعار مسبق قبل تفريغ حمولتها من بعض أنواع التونة، سواء أكانت تلك الحمولة مباشرة من تلك السفن أو أعيد شحنها. وأضافت أن تفريغ حمولات التونة الزرقاء الزعانف والتونة الجنوبية الزرقاء الزعانف يتطلب إبراز شهادة بالكميات التي تم تفريغها تُصدرها وكالة تفتيش متخصصة. وقالت إن مفتشي مصائد الأسماك يقومون بالتفتيش عشوائيا على عمليات التفريغ في الموانئ للتأكد من الكميات المصيدة. وصرحت بأن تفريغ الحمولات أو إعادة شحنها من قبل سفن

الصيد اليابانية في الموانئ الأجنبية يُدار بواسطة نظام للتراخيص. وأفادت موريشيوس بأنها تحظر إعادة الشحن إلا في الموانئ المعتمدة. وأضافت أنه يمكن السماح بإعادة الشحن في البحر إذا كانت ضرورية وتفي بالتدابير الإدارية المناسبة. وأعلنت موزامبيق أنها تُطالب بحضور مراقبين أثناء عمليات إعادة الشحن في البحر، وأنها تتوقع التحول إلى نظام ''حظر إعادة الشحن في البحر'' في غضون السنة المقبلة، على أن يُعزز النظام بتنفيذ تدابير لدولة الميناء تشمل تفتيش السفن.

٣٣٧ - وتشمل التدابير التي اتخذتها نيوزيلندا لتنظيم إعادة الشحن في البحر وفي الموانئ استخدام مراقبين مستقلين، وتطبيق نظم لرصد السفن، واشتراط تقديم تقارير مفصلة لغرض التحقق من جميع الكميات المصيدة المعاد شحنها. وتكفل نيوزيلندا الامتثال للتدابير التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ولا تسمح لسفنها في حالة عدم وجود تدابير من هذا القبيل بإجراء عمليات إعادة الشحن إلا عندما يكون بالإمكان التحقق بدقة من السمك المعاد شحنه. وتحظر بنما إعادة الشحن في البحر وتراقب أنشطة سفن النقل المبردة التي تشارك في عمليات إعادة الشحن في الموانئ والمياه الإقليمية.

٣٣٨ - وأفادت بيرو بأنها تسمح لسفن صيد التونة الحاملة أعلاما أجنبية التي تصيد في أعالي البحار بإعادة شحن السمك على سفينة شحن أخرى في أحد الموانئ أو المرافئ التابعة لبيرو بغرض نقله إلى الخارج، بشرط الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة واتباع القوانين الوطنية المتعلقة بمصائد الأسماك. وأفادت سري لانكا بأنها ترصد إعادة الشحن وفقا لقاعدة تنظيمية تتعلق بتفريغ الحمولات من مصائد السمك، وعن طريق الاحتفاظ بسجلات لهذه العمليات. وأفادت الولايات المتحدة بأنها، وفقا لقانون ماغنوسون - ستيفنس، لا تسمح لسفنها الوطنية عموما بالمشاركة في عمليات إعادة شحن الأنواع السمكية الكثيرة الارتحال في أعالي البحار، وأنه يُحظر على سفن الصيد وسفن النقل الأجنبية التي تقوم بدور ''السفينة الأم'' بالنسبة لسفن الصيد في البحر تفريغ حصيلتها من الصيد في موانئ الولايات المتحدة[١٥٩]. وتحظر أوروغواي إعادة الشحن.

٣٣٩ - وأبلغ عدد من الدول عن التدابير التي اعتمدتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بخصوص إعادة الشحن. فأفادت النرويج بأن اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي فتحت سجلا لسفن النقل ووضعت شروطا لعمليات إعادة الشحن في البحر، مثل الحصول على إذن دولة العلم وإجراءات الإشعار وبرامج المراقبة الإقليمية.

(١٥٩) باستثناء أقاليم محددة يُسمح فيها لسفن النقل الأجنبية التي تقبل إعادة شحن حمولات أنواع السمك في البحر، ولسفن الصيد الحاملة أعلاما أجنبية، بتفريغ حمولاتها من المنتجات.

وبموجب التدابير التي اعتمدتها منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، لا يجوز لغير السفن المأذون لها المشاركة في عمليات إعادة الشحن، كما فُرضت التزامات إبلاغ محددة في هذا الصدد. وقد حظرت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إعادة الشحن في البحر. وأفادت غواتيمالا والولايات المتحدة بأن لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية اعتمدت في عام ٢٠٠٦ قواعد تحكم إعادة الشحن في البحر فيما يتعلق بأنواع سمكية وسفن معينة. وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستستمر في العمل مع أعضاء لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ لوضع إجراءات لتنظيم إعادة الشحن، ومع الأعضاء في اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لكفالة التنفيذ الكامل للتدابير التي اعتمدتها اللجنة.

٣٤٠ - وأبلغت الدول أيضا عن تدابير منع سفن التموين والتزويد بالوقود من المشاركة في العمليات التي تقوم بها السفن المدرجة في قوائم السفن الممارسة لأنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فأفادت كندا بأنها تنفذ التدابير التي تعتمدها مختلف المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأعلنت شيلي أنها تمنع السفن الحاملة علمها والسفن الأجنبية من تقديم الدعم للسفن المدرجة في القوائم السلبية للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ورغم أن نظم اليابان لا تحظر بصورة مباشرة على السفن الحاملة علمها تموين السفن المدرجة في قوائم سفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإعادة تزويدها بالوقود، فقد أعلنت أن أي سفينة تمارس هذه الأنشطة ستُعتبر سفينة للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بموجب التدابير التي اعتمدتها بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأعلنت موريشيوس أن جميع السفن التي تمارس أنشطة الصيد والأنشطة ذات الصلة تتطلب ترخيصا، وأن هذه التراخيص لا تصدر للسفن التي تمارس أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٣٤١ - وأفادت موزامبيق بأن مركزها الإقليمي المقترح لتنسيق عمليات الرصد والمراقبة والإشراف يمكن أن يسهل إنفاذ تدابير التصدي لسفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعلنت النرويج أنها تحظر تموين السفن المدرجة في القوائم السلبية سواء في البحر أم في الموانئ. وأفادت سري لانكا باتخاذ تدابير لوقف تقديم التسهيلات للسفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأعلنت الولايات المتحدة أنها بصدد وضع نظم تحظر حسب الاقتضاء تموين السفن المدرجة في قوائم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو إعادة تزويدها بالوقود أو إعادة شحن حمولتها. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن حظر أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ينطبق على جميع سفنها.

٣٤٢ - وأشارت كندا ونيوزيلندا أيضا إلى وضع اتفاق منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، ولاحظتا أن الاتفاق سيحظر دخول الموانئ أو استخدام خدماتها على السفن المعروفة بممارستها أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أو المشتبه في ممارستها هذه الأنشطة، وكذلك السفن التي تمون سفن الصيد غير المشروع وتعيد تزويدها بالوقود.

٣٤٣ - اتفاقات دخول مصائد الأسماك - أوصى المؤتمر الاستعراضي بتعزيز اتفاقات دخول مصائد الأسماك لكي تشمل المساعدة في مجال الرصد والمراقبة والإشراف، والامتثال والإنفاذ ضمن المناطق الواقعة تحت الولاية القانونية الوطنية للدولة الساحلية التي تتيح دخول مصائدها.

٣٤٤ - وأشارت غواتيمالا في هذا الصدد إلى أنه في حالة التفاوض على أي اتفاق لدخول مصائد الأسماك التابعة للدول الأخرى في المستقبل ستؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى إنشاء آليات للرصد والمراقبة والإشراف. وأفادت موزامبيق بأنه يجري النظر في التفاوض على اتفاقات لدخول مصائد الأسماك في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، باعتبارها كتلة إقليمية، من أجل تعزيز المواقف التفاوضية لأعضاء الجماعة. وأعلنت موريشيوس أنها وقعت اتفاقات لدخول مصائد الأسماك مع اليابان وسيشيل، غير أن تلك الاتفاقات لا تضم أي أحكام تتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف. وأضافت موريشيوس أنها تنظم دوريات بحرية وجوية في إطار نظامها الخاص بالرصد والمراقبة والإشراف على الصعيد الوطني، وتشارك أيضا في عمليات المراقبة المشتركة لمصائد الأسماك على الصعيد الإقليمي.

٣٤٥ - وذكرت نيوزيلندا أنها تساعد بلدان جزر المحيط الهادئ على استهداف الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بتوفير المراقبة الجوية عن طريق تنظيم دوريات منتظمة، وأن تلك البلدان تقدم معلومات عن المناطق ذات الأولوية ومعلومات عن التوقيت، بما يكفل توجيه المراقبة بحيث تدعم برامج الرصد والإنفاذ الوطنية والدولية على نطاق أوسع. وأضافت أنها تقدم المساعدة أيضا إلى بلدان جزر المحيط الهادئ فيما يتعلق بالملاحقات القضائية الناجمة عن الصيد غير القانوني في مناطقها الاقتصادية الخالصة.

٣٤٦ - وأعلنت النرويج أنها لم تنضم إلى أي اتفاقات مع البلدان النامية لدخول مصائد الأسماك، غير أن جميع الاتفاقات الثنائية التي هي طرف فيها تشمل عناصر تتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ. وأشارت بنما إلى أن المبادئ التوجيهية لعملية كوبي تدعو إلى توفير الدعم للدول النامية فيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف. وأفادت سري لانكا بأنها

لم توقع حتى الآن أي اتفاقات لدخول مصائد الأسماك، غير أنه سيجري في الاتفاقات المستقبلية تعزيز الجوانب المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف.

٣٤٧ - وأفادت الولايات المتحدة بأنها تسعى إلى التفاوض على اتفاقات عادلة لدخول المصائد وكفالة حصول سفنها على التراخيص اللازمة وامتثالها لأرفع معايير الإبلاغ والرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك عن طريق استخدام نظم رصد السفن والاستعانة بالمراقبين على متن السفن، وذلك في الظروف المحدودة التي تصيد فيها سفنها في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى. وأشارت إلى أن المعاهدة المتعددة الأطراف المتعلقة بمصائد الأسماك لعام ١٩٨٧ والمعقودة بين حكومات بعض دول جزر المحيط الهادئ وحكومة الولايات المتحدة يُشار إليها في العادة كنموذج لاتفاقات الوصول إلى مصائد الأسماك.

٣٤٨ - التدابير ذات الصلة بالسوق - اعتمدت الدول تدابير لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، سعيا لكفالة ألا يدخل أسواقها إلا السمك الذي يتم صيده وفقا لتدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة، واتخذت خطوات تدريجية لمطالبة الجهات العاملة في مجال تجارة السمك بالتعاون التام من أجل تحقيق هذا الغرض. وتم اتباع نهج متوازن يعترف بأهمية أن تصل إلى الأسواق منتجاتُ مصائد الأسماك والأسماك التي يجري صيدها بسبل تتفق مع تدابير الحفظ والإدارة السارية المفعول(١٦٠).

٣٤٩ - وأفادت كندا بأن لديها عدة قوانين تنظم دخول السمك إلى أسواقها. وتشمل مبادرة مصائد أسماك المحيط الهادئ التجارية المتكاملة التي اتخذتها كندا عناصر للتتبع يُقصد بها تعزيز قدرة المبادرة على تتبع منتجات الأسماك من مرحلة الصيد إلى مرحلة الاستهلاك. وأفادت شيلي بأنها تستورد كميات قليلة من المنتجات السمكية ولا تعتزم تنفيذ تدابير تجارية.

٣٥٠ - وعلى الرغم من أن غواتيمالا ليست من دول السوق، فقد أعربت عن دعمها للتجارة المسؤولة وتطبق النظام الخاص بتتبع سمك التونة والتحقق منه، تمشيا مع الاتفاق المتعلق بالبرنامج الدولي لحفظ الدلفين، وذلك لكفالة صيد التونة وفقا لتدابير الإدارة المعتمدة في إطار الاتفاق. وأفادت غواتيمالا أنها تنفذ طوعا نظام التصديق المراعي لسلامة الدلفين، وستنظر في اعتماد معايير ونظم جديدة لكفالة ألا تصل إلى الأسواق سوى منتجات الأسماك المتأتية من أنشطة قانونية.

(١٦٠)وفقا للبنود ١١-٢-٤ و ١١-٢-٥ و ١١-٢-٦ من مدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد.

٣٥١ - وأفادت كينيا بأنها ستعالج التدابير ذات الصلة بالسوق في سياق استعراض قانونها الخاص بمصائد الأسماك. وأعلنت موريشيوس أن تدابيرها تمتثل لمدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد. وذكرت أن جميع السفن يجري تفتيشها في موانئها، وإذا اشتبه في مخالفة إحداها لتدبير من التدابير الدولية للحفظ والإدارة، فلا يُسمح للسفينة باستخدام مرافق إعادة الشحن، ويتم إشعار المنظمة الإقليمية المعنية. وأفادت موزامبيق بأن تصميم نظامها المتعلق بالتصديق على مشروعية المصيد وتنفيذه، بالاقتران مع إحاطات ما قبل الصيد وعمليات التفتيش في الموانئ وفي البحر، من شأنهما أن يعززا قدرتها على كفالة عدم السماح بتفريغ الحمولات من السمك ودخولها إلى الأسواق إلا إذا كان قد تم صيدها بطريقة قانونية. ورغم أن بنما ليست من دول السوق، فقد أفادت بأنها تقوم، بوصفها من بلدان العبور، بفرض عقوبات صارمة عند اكتشاف منتجات سمكية حصلت عليها إحدى السفن في أثناء أحد فصول السنة المحظور فيها الصيد، أو في منطقة محظور فيها الصيد. وأفادت سري لانكا بأن تدابيرها ذات الصلة بالسوق تشمل إصدار شهادات صحية وشهادات من اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي فيما يتعلق بسمك أبو سيف، ووثائق إحصائية فيما يتعلق باسماك التونة السندرية. وإضافة إلى ذلك اتخذت مبادرة لإصدار شهادات المصيد.

٣٥٢ - وأعلنت الولايات المتحدة أنها بصدد تحديث نظمها الجمركية لإدخال الصادرات، عن طريق إقامة وصلة إلكترونية لتقديم البيانات التجارية واستخراجها. وأضافت أن نظامها الخاص ببيانات التجارة الدولية سيسهل جمع المعلومات عن بلد المنشأ وأذون سفن الصيد، ومنطقة المحيط التي تم فيها الصيد، وذلك فيما يتصل بسلع الأغذية البحرية. وستسمح الإتاحة الفورية لهذه البيانات بالتحقق من مصادر المنتجات عن طريق الاتصال بدول العلم والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، مما سيسرع دخول المنتجات التي يجري صيدها وفقا للتدابير الدولية، مع كفالة عدم دخول منتجات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم إلى أسواق الولايات المتحدة. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن سلطاتها الوطنية المعنية بمصائد الأسماك بصدد التنسيق فيما بينها لكفالة ألا تدخل أسواقها سوى منتجات أنشطة الصيد القانونية.

٣٥٣ - وأفادت بعض الدول بوضع وتنفيذ تدابير ذات صلة بالسوق اعتمدتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك[١٦١]. فأشارت شيلي إلى أن برنامج توثيق المصيد التابع للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ينطبق على مصائدها الصناعية والتقليدية المحلية

(١٦١) شيلي ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان.

للسمك المسنن. وأعلنت اليابان أن أسماك التونة الزرقاء الزعانف والتونة الجنوبية الزرقاء الزعانف والتونة السندرية وأبو سيف لا يجوز استيرادها إلا بعد التأكد من أن الكميات المصيدة مصدرها سفن مدرجة على القوائم الإيجابية، بما في ذلك قائمة منظمة تعزيز المصائد المسؤولة لسمك التونة. وأشارت نيوزيلندا أيضا إلى المبادرات التي اتخذتها منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك مثل لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، الرامية إلى وضع قوائم إيجابية وسلبية للسفن من أجل التحقق من الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة وتحديد المنتجات المتأتية من الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٣٥٤ - وأشارت الولايات المتحدة إلى الحظر الذي فرضته اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي على استيراد بعض أنواع التونة والأنواع المشابهة لها من دول معينة. وقد اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا برنامجا لتوثيق الكميات المصيدة من السمك المسنن، كما اعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي برنامجا لتوثيق الكميات المصيدة من أسماك التونة الزرقاء الزعانف. واعتمد كل من اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية برنامجا للوثائق الإحصائية لأسماك التونة السندرية المجمدة، وأنشأت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي برنامجا للتوثيق الإحصائي لسمك أبو سيف الأطلسي.

٣٥٥ - الشبكة الدولية لرصد ومراقبة الأنشطة المتصلة بمصائد الأسماك والإشراف عليها - أفادت عدة دول بأنها قد انضمت إلى الشبكة الدولية لرصد ومراقبة الأنشطة المتصلة بمصائد الأسماك والإشراف عليها وتدعم تعزيزها[١٦٢] وفي هذا الصدد، أفادت كندا بأنها قد استضافت اجتماعا للشبكة مدته يومان في عام ٢٠٠٧، كان من بين نتائجه الرئيسية الاتفاق على عملية لترسيخ الطابع الرسمي للحوكمة، والموافقة على مشروع للتعزيز مدته ثلاث سنوات، ووضع خطة عمل مرتبطة بذلك. وفضلا عن دعم هذه النتائج، ذكرت كندا أنها تشجع على توسع نطاق العضوية وزيادة المشاركة من جانب الأعضاء. وأوضحت شيلي أنها تقوم بدور الأمين التنفيذي للشبكة وأنها قد تعاونت في جهود التدريب المبذولة في البلدان النامية. وشددت نيوزيلندا على أهمية تحقيق نتائج ملموسة في إطار هذه المبادرة نظرا لأن التعاون في مجال الرصد والمراقبة والإشراف له ضرورة قصوى في دعم الأهداف المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك. وأوضحت أن الشبكة يمكن، رغم تركيزها بصورة رئيسية على

(١٦٢) بنما، شيلي، كندا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.

أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أن تكون آلية فعالة لتبادل المعلومات والممارسات الفعالة التي تدعم إدارة مصائد الأسماك.

٣٥٦ - وذكرت الولايات المتحدة أنها ترأس الشبكة وتتولى استضافتها واستضافة مشروع التعزيز الذي يغطي فترة ثلاث سنوات. وأفادت بأن المشروع سيوفر الهياكل الأساسية اللازمة للشبكة بوسائل من بينها تحديث الموقع الشبكي[١٦٣]، وزيادة عدد الموظفين والأعضاء. وأضافت أن حلقة العمل العالمية الثانية للتدريب على الإنفاذ في مجال مصائد الأسماك على الصعيد العالمي، التي عقدت في النرويج في آب/أغسطس ٢٠٠٨، قد أفسحت المجال أمام تبادل المعلومات المتعلقة بأدوات الإنفاذ فيما بين الممارسين في مجال الرصد والمراقبة والإشراف.

٣٥٧ - وأفادت موزامبيق بأنها تسعى إلى إيجاد جهة إقليمية مناظرة للشبكة تزيد من فعاليتها. وأعربت غواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية عن اهتمامهما بالانضمام إلى الشبكة، فيما ذكرت كينيا أنها لم تنضم بعد إلى الشبكة نظرا لأنها ما زالت بصدد تطوير قدراتها في ميدان الرصد والمراقبة والإشراف.

٣٥٨ - اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار والسجل العالمي الشامل لسفن الصيد الخاص بالمنظمة - أفادت بعض الدول بأنها قد وافقت على اتفاق الامتثال الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة وتقوم بتنفيذه، وإن أشارت بصفة رئيسية إلى قوانين وتدابير قائمة منذ فترة طويلة[١٦٤]. وذكرت الدول أنها تتعاون بصورة عامة مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن المبادرة الرامية إلى وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد يضم كافة المعلومات المتاحة بشأن هوية المالك المستفيد، على أن يخضع لشروط السرية القائمة وفقا للقوانين الوطنية.

٣٥٩ - وقدمت نيوزيلندا والولايات المتحدة، بصفتهما من الأطراف في اتفاق الامتثال الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، بيانا بالأحكام ذات الصلة الواردة في قوانينهما المحلية. وأفادت نيوزيلندا بأنها تطبق الالتزامات المتعلقة بالإذن والتسجيل على جميع السفن التي تحمل علمها وتقوم بالصيد في أعالي البحار، رغم أن الاتفاق ينص على استثناء السفن التي يقل طولها عن ٢٤ مترا من بعض الالتزامات. وقالت إنها عملت على تحقيق القبول العالمي لاتفاق الامتثال من خلال منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة. وأفادت الولايات المتحدة بأنها

(١٦٣) سيساعد موقع الشبكة الذي يحتوي على آخر المعلومات المتاحة، وعنوانه http://www.imcsnet.org، موظفي إنفاذ القانون في إقامة الاتصالات الدولية والحصول على المعلومات وتبادلها.

(١٦٤) سري لانكا، شيلي، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

تنفذ اتفاق الامتثال من خلال قانونها المتعلق بالامتثال في مجال الصيد في أعالي البحار، وأنها تتبادل المعلومات عن تنفيذ اتفاق الامتثال على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأنها تقدم التقارير مباشرة لمنظمة الأغذية والزراعة.

٣٦٠ - وأوضحت غواتيمالا أنها تمتثل لأحكام اتفاق الامتثال رغم أنها ليست طرفا فيه، وأنها تمارس المراقبة الواجبة من قِبل دولة العلم حسب المطلوب بموجب الاتفاق. وأفادت كينيا بأنه يجري إدماج أحكام الاتفاق ضمن الاستعراض الذي تجريه لقانونها المتعلق بمصائد الأسماك.

٣٦١ - وأعرب عدد من الدول عن دعمه لمبادرة منظمة الأغذية والزراعة الرامية إلى وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد[١٦٥]. وأشير إلى أن المشاورة التي عقدتها المنظمة للخبراء في شباط/فبراير ٢٠٠٨ تشكل خطوة أولى نحو رسم الطريق إلى وضع هذا السجل العالمي[١٦٦].

٣٦٢ - وأعربت كندا عن دعمها لإنشاء لجنة توجيهية عريضة القاعدة داخل منظمة الأغذية والزراعة لتصميم وتنفيذ مشروع رائد لإعداد تقرير فني شامل وعقد مشاورة تقنية بشأن السجل العالمي. وأفادت غواتيمالا بأن المنظمة قد عقدت حقلة عمل في السلفادور بشأن السجل العالمي المقترح، وذكرت أنه ما زال ينبغي التصدي لمسألة زيادة المشاركة في السجل العالمي. وأكدت نيوزيلندا أن سجلات السفن وارتباطها بهوية الملاك المستفيدين هي حجر الأساس الذي يقوم عليه الرصد الفعال وإدارة مصائد الأسماك عموما. وأعربت عن دعمها القوي لتحسين سجلات السفن الخاصة بالمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، سواء من حيث المعلومات التي يجري جمعها أو من حيث اكتمال هذه السجلات، نظرا لأن هذا من شأنه أن يشكل أساسا ضروريا لأي سجل عالمي يمكن وضعه.

٣٦٣ - وأفادت إندونيسيا عن التدابير التي اتخذتها لوضع سجل وطني لسفن الصيد في إطار تشريعها المتعلق بمصائد الأسماك، وأشارت شيلي وموريشيوس إلى أنهما قد أرسلتا إلى منظمة الأغذية والزراعة، حسب المطلوب بموجب اتفاق الامتثال، قائمة بالسفن التي تحمل علميهما ومأذون لها بممارسة الصيد في أعالي البحار. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية وسري لانكا وغواتيمالا وموريشيوس عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات والترتيبات

---

(١٦٥) شيلي، كندا، موريشيوس، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان.

(١٦٦) تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٨٦٥، ”التقرير الصادر عن مشاورة الخبراء المتعلقة بوضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، روما، ٢٥-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨“ (Report of the Expert Consultation on the Development of a Comprehensive Global Record of Fising Vessels (روما، ٢٠٠٨)، وهو متاح على العنوان التالي: http://ftp.fao.org/docrep/fao/010/io149e/io149eoo.pdf.

الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية) من أجل وضع سجلات لسفن الصيد وتعهدها.

٢ - التدابير المتخذة من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٣٦٤ - تعزز الدور الذي تضطلع به المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في مجال الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ مع تزايد اعتراف الدول بضرورة تشديد الرصد والمراقبة والإشراف. وقد شهدت السنوات الأربع الماضية تحسينات بارزة في مجال التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ومن المنتظر في المستقبل أن يتحقق تقدم ملموس فيما يتصل بتعزيز أدوات الامتثال، مع تنفيذ التوصيات الصادرة عن أفرقة استعراض الأداء، وانضمام منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لأسرة المنظمات الإقليمية الآخذة في الاتساع.

٣٦٥ - وتؤدي المنظمات والترتيبات الإقليمية دورا داعما للدول في تعزيز فعالية مراقبتها للسفن ضمانا لامتثال تلك السفن لتدابير الحفظ والإدارة التي تتخذها هذه المنظمات والترتيبات، وعدم تقويضها لها. ففي عام ٢٠٠٨، اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا خطة لتعزيز امتثال مواطني دولها الأعضاء لتدابير الحفظ التي تتخذها اللجنة، وتشتمل تلك الخطة على شرط يقتضي من الأعضاء التحقق من انخراط أي شخص يخضع لولاية أي منهم في أنشطة محددة من أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبّلغ عنه وغير المنظم، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند حدوث ذلك. واعتمدت اللجنة أيضا تدبيرا تحدد بموجبه التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصدار التراخيص للسفن التي تحمل علمها وتعمل في المنطقة التي تغطيها اتفاقية اللجنة وبالتفتيش على تلك السفن. وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الاطلسي إلى توصيتها المتعلقة بواجبات دول العلم فيما يتصل بسفنها التي تقوم بالصيد في المنطقة التي تغطيها اتفاقية اللجنة.

٣٦٦ - وأفادت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنها تدعم أيضا الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز آلياتها المحلية الرامية الى ردع مواطنيها والملاك المستفيدين عن الانخراط في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبّلغ عنه وغير المنظم، ولتسهيل تبادل المساعدة بهدف كفالة إمكانية التحقيق في تلك الأعمال وفرض الجزاءات المناسبة. ويمكن أن تشكل قوائم السفن السلبية المعتمدة من جانب المنظمات والترتيبات الإقليمية حافزا يدفع الدول إلى العمل. وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي في هذا الصدد الى التوصية التي أصدرتها بشأن تعزيز الامتثال للتدابير التي اتخذتها.

٣٦٧ - متطلبات نظام رصد السفن - أفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وبعض الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك عن الجهود المبذولة لكفالة حمل سفن الصيد في أعالي البحار لنظم رصد السفن. وذكرت منظمات وترتيبات إقليمية كثيرة أن لديها منذ عدة سنوات تدابير تتطلب استخدام معدات نظم رصد السفن، وإن طرأت على تلك التدابير بعض التطورات الإضافية. فمنذ التسعينات، يطلب أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ من جميع السفن المرخصة حمل أجهزة إرسال واستقبال متنقلة، ولا يزال هذا الشرط يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر استيفاء متطلبات حسن الأداء الخاصة بسجل السفن الذي تحتفظ به الوكالة. ويوافق أعضاء الوكالة على ضرورة رصد سفن الصيد الأجنبية المرخصة ''من ميناء للآخر''، بحيث يمكن للدول الساحلية أن تراقب هذه السفن أينما ذهبت.

٣٦٨ - وذكرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها اعتمدت قرارا في عام ٢٠٠٨ تطلب بموجبه إلى سفن صيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أن تمتثل للشروط المتعلقة بنظام رصد السفن التي فرضتها لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، أو اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الاطلسي، أو لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، أو لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، تبعا لمنطقة الاتفاقية التي تجري فيها أنشطة الصيد. وذكرت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي أنها تتطلب من جميع سفن صيد التونة التي يزيد طولها عن ٢٤ مترا العاملة في المنطقة التي تغطيها اتفاقيتها أن تكون مجهزة بنظام رصد السفن. ويُطلب إلى السفن المرخص لها بالعمل في مصائد أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرق المحيط الأطلسي وفي البحر الأبيض المتوسط أن تبث رسائل إلى أمانة اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي وفقا للخطة المتعددة السنوات لإنعاش المصائد.

٣٦٩ - وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأن السفن التي يزيد طولها الإجمالي عن ١٥ مترا وترفع علم أحد أعضاء اللجنة أصبحت ملزمة منذ عام ٢٠٠٧ باستخدام نظم رصد السفن. وذكرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن نظم رصد السفن أصبح من المطلوب استخدامها منذ عام ٢٠٠٠ في المنطقة الخاضعة لسلطتها التنظيمية. وأشير إلى أن المادة ٢٧ (٢) (أ) من اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تقتضي من لجنة المنظمة أن تعتمد إجراء للإبلاغ عن تحركات السفن وأنشطتها من خلال نظام ساتلي لرصد السفن. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأن العمل قد بدأ بنظامها المركزي لرصد السفن في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إذ قامت ١ ٢٠٠ سفينة في خلال الشهر الأول من بدء العمل بتقديم تقارير

في إطار ذلك النظام أثناء وجودها في أعالي البحار في المنطقة التي تغطيها اتفاقية اللجنة. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٩، تم تسجيل ٢٠٠ ٣ سفينة ضمن النظام.

٣٧٠ - تقييم أداء دولة العلم - أفادت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن إرساء عمليات لتقييم أداء دولة العلم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المقررة بموجب الاتفاق وغيره من الصكوك الدولية، بما في ذلك النظر في وضع تدابير تجارية لتعزيز تنفيذ تلك الالتزامات. وأشير إلى أن اللجنة المعنية بالامتثال التابعة للجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف تقوم سنويا باستعراض عملية الامتثال للتدابير التي تتخذها اللجنة، ويجري النظر في تعزيز هذه العملية. وبموجب برنامج اللجنة المتعلق بالوثائق الإحصائية وسجل السفن المأذون لها بالعمل، لا يُسمح للأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء بالإذن باستيراد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف غير الموثقة أو غير المرخص لها على النحو الواجب، وهي الأسماك التي تشكل أغلبية الأسماك المتاحة في السوق العالمي للتونة الجنوبية الزرقاء الزعانف. ومن المتوقع أن تؤدي خطة توثيق المصيد بعد أن يجري تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلى تعزيز هذه التدابير.

٣٧١ - وأفيد بأن اللجنة المعنية بالامتثال التابعة للجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي تقوم برصد أداء دول العلم، ويجري النظر في أي إجراء يلزم اتخاذه وفقا لتوصياتها المتعلقة بالتدابير التجارية. أما اللجنة المعنية بالامتثال التابعة للجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي فتقوم سنويا باستعراض التقارير المتعلقة بتنفيذ الأعضاء، وغير الأعضاء عند الاقتضاء، للتدابير المتخذة. كذلك يجب أن يقدم الأعضاء تقارير بشأن الإجراءات التي يتخذونها استجابة للقرارات المتفق عليها الصادرة عن اللجنة. وقد اتفقت اللجنة على إجراء لتنفيذ تدابير تتعلق بالسوق في حالات التمادي في عدم الامتثال لتدابيرها. ويُنتظر من الأعضاء أيضا أن يتخذوا إجراءات ضد السفن الضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، مما يحول دون وصول المنتجات المتأتية من هذه الأنشطة إلى الأسواق.

٣٧٢ - وتشتمل مهام اللجنة التابعة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، المنصوص عليها في اتفاقية المنظمة، على إرساء عمليات لتقييم أداء دول العلم وتطوير عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، ووضع إجراءات الامتثال والإنفاذ، بما في ذلك التدابير غير التمييزية المتصلة بالأسواق والتجارة. وذكرت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ أنها تتوقع أن يلزم أيضا وضع مبادرة إقليمية لرصد أداء أعضائها من دول العلم.

٣٧٣ - وأفادت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأنها تعكف على وضع آلية لرصد الامتثال لتدابيرها المتعلقة بالحفظ والإدارة والإبلاغ عن ذلك الامتثال. وذكرت اللجنة أن الإجراءات المتعلقة بقائمة السفن السلبية الخاصة باللجنة تنص على اعتماد تدابير غير تمييزية تشمل حظر العمليات التجارية وعمليات الاستيراد والتفريغ وإعادة الشحن التي تشترك فيها السفن الضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتشجع التجار والمستوردين والشاحنين وغيرهم من الجهات المعنية على الامتناع عن الدخول في معاملات تتعلق بالأنواع التي تغطيها اتفاقية اللجنة، والتي تقوم بصيدها سفن مدرجة على قائمة السفن السلبية.

٣٧٤ - وأفادت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنه لم يجرِ وضع مبادئ توجيهية بشأن الجزاءات المفروض أن توقعها دول العلم فيما يتعلق بالمصائد. وذكرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنه قد تم عقد مناقشات بشأن مقترحات تتعلق بكل من النقص والإفراط في الكميات المصيدة، بما في ذلك مقترحات تتعلق بوضع نظم للعقوبات. غير أنه لم يجر الاتفاق على تفاصيل أي نظام من هذا القبيل. وأفادت اللجنة بأنه يمكن، بالإضافة إلى الجزاءات التجارية، التوصية بجزاءات توقع على السفن التي يُكتشف أنها تعمل بطريقة تضرّ بخطة إدارة أسماك التونة الزرقاء الزعانف في شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

٣٧٥ - تدابير دول الميناء - انصب مؤخرا اهتمام العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك على تدابير دول الميناء. فقامت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في عام ٢٠٠٣ باعتماد قرار تحث فيه الأعضاء على قصر عمليات تفريغ السمك المسنن على موانئ الدول التي تمتثل امتثالا كاملا لخطتها المتعلقة بتوثيق المصيد. وفي عام ٢٠٠٨، تم اعتماد تدبير بشأن عمليات التفتيش في الموانئ على السفن التي تحمل سمكا مسننا. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بأن أولويتها تتمثل في إنفاذ نظام رصد السفن والتدابير المتعلقة بإعادة الشحن وخطة توثيق المصيد، انتظارا لما ستسفر عنه العملية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لوضع الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. أما اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، فقد اعتمدت خطة إقليمية بشأن تدابير دول الميناء، فيما تعكف اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي على وضع تلك التدابير.

٣٧٦ - وأفادت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي بأنه يجري، بموجب خطتها المتعلقة بالتفتيش في الموانئ، تشجيع أعضائها على إجراء عمليات تفتيش روتينية للسفن واتخاذ إجراءات عند وجود ما يدل على وجود أعمال تضر بتدابير الحفظ والإدارة التي تتخذها اللجنة. وقد أرجئت عملية تنقيح هذا التدبير وتوسيع نطاقه إلى أن تكتمل العملية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لوضع الاتفاق المتعلق بتدابير دول الميناء. واعتمدت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي في عام ٢٠٠٨ تدابير لدولة الميناء تنطبق على عمليات التفريغ أو إعادة الشحن التي تقوم بها سفن صيد تحمل علم أطراف متعاقدة في موانئ أطراف متعاقدة أخرى. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأنه قد بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٧، دون أي مشاكل ملموسة، العمل بنظامها المتعلق بالمراقبة من جانب دولة الميناء، ويعتقد أن لهذا التدبير تأثيرا ملحوظا على كميات الأسماك المجمدة غير القانونية الموجودة في أوروبا. وتشتمل اتفاقيتا منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ على مواد تتعلق بواجبات دول الميناء. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ الى أنها تنتظر ما ستسفر عنه العملية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة.

٣٧٧ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن أعضاءها يقومون، في إطار تنفيذ الأحكام والشروط الإقليمية الدنيا لدخول مصائد الأسماك، بتطبيق المعايير المتفق عليها بشأن قيام دول الميناء بمراقبة سفن الصيد. ويدعم مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا عملية وضع تدابير لدول الميناء بموجب إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مناطق أو مصائد أعالي البحار.

٣٧٨ - آليات الامتثال والإنفاذ في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - أفادت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنه يجري الاضطلاع بقدر كبير من الأنشطة المتعلقة بخطط وآليات الامتثال والإنفاذ، بما في ذلك آليات تنسيق تدابير الرصد والمراقبة والإشراف وتبادل المعلومات مع المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى ودول السوق المعنية عن عمليات الرصد والمراقبة والإشراف المتعلقة بأنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم كذلك أفادت المنظمات والترتيبات الإقليمية عن طائفة من الأدوات والإجراءات المستخدمة لرصد الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة، والردع عن عدم الامتثال والتصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومنها إجراءات طلب الحصول على مركز المتعاونين من غير الأعضاء (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وإصدار تراخيص الصيد (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، والاحتفاظ بسجلات وطنية وإقليمية للسفن المأذون لها بالصيد (لجنة حفظ أسماك التونة

الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، والأخذ بمعايير لوضع علامات على السفن والأدوات (لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وتطبيق برامج للوثائق الإحصائية وخطة لتوثيق المصيد (لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزراقاء الزعانف)، وتطبيق برامج المراقبة الإقليمية (لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، والأخذ بنظم رصد السفن (لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، واستخدام قوائم السفن السلبية (لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، والأخذ بتدابير دول الميناء (اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط)، ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، وتنفيذ إجراءات اعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ).

٣٧٩ - وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها بصدد وضع وتنفيذ خطة للرصد والمراقبة والإشراف تتعلق بأسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف. وقالت إن خطة توثيق المصيد التي تشتمل على شرط يقضي بتوسيم كل سمكة كاملة من أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ بأن أعضاءها قد عملوا دائما منذ الثمانينات على النهوض بنظام الرصد والمراقبة والإشراف في منطقة جزر المحيط الهادئ، وأن من المنتظر أن يجري وضع اللمسات الأخيرة في عام ٢٠١٠ على استراتيجية إقليمية للرصد والمراقبة والإشراف. وأوضحت أن النظام الحالي للرصد والمراقبة والإشراف يكمل النظام الذي اعتمدته لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وهو يشتمل على إجراءات لاعتماد المفتشين وسفن التفتيش لأغراض الاضطلاع بأنشطة اعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار. ودخل أيضا أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ في اتفاقات مع خفر السواحل في الولايات المتحدة بشأن منفذي القانون على ظهر

السفن. ويجري النظر في مبادرة تسمح للمراقبين الوطنيين بالعمل ضمن ولايات أخرى، نظرا لأن هذه الإمكانية يمكن أن تعزز من أنشطة الرصد وتحد من التكاليف.

٣٨٠ - وذكرت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط أنها تركز على تعزيز نظام الرصد والمراقبة والإشراف في المنطقة التي تغطيها الاتفاقية، وأنها قد اعتمدت مؤخرا خطة إقليمية بشأن تدابير دول الميناء ونظام رصد السفن. ومن المتوقع أن تؤدي هاتان المبادرتان إلى وضع إجراءات لاعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار. وتحتفظ اللجنة أيضا بسجل للسفن التي يزيد طولها عن ١٥ مترا المأذون لها بممارسة الصيد في منطقة الاتفاقية. ومن المنتظر أن يبدأ بحلول عام ٢٠١١ العمل بسجل إقليمي لسفن الصيد يضم السفن من كافة الأحجام، كما يجري النظر في استحداث سجل إقليمي للأداء.

٣٨١ - وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنها تتعاون مع غيرها من المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة في تنفيذ برامج المراقبة بهدف رصد عمليات إعادة الشحن، وتبادل المعلومات بشأن السفن الضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأشير إلى أن العمل متواصل بشأن تنسيق التدابير المتخذة وزيادة التعاون في المجالات الأخرى. وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأنها قد اتخذت إجراءات بشأن النتائج التي تمخض عنها استعراض الأداء الذي أجرته في عام ٢٠٠٦، والذي أوصى بتحسين استعمال البيانات وتحسين المراقبة على نوعيتها والنهوض بعملية التنسيق. وذكرت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أنها قامت في عام ٢٠٠٧ بإدراج جميع السفن الواردة في قوائم السفن السلبية الخاصة بلجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي في قائمة السفن السلبية الخاصة بها.

٣٨٢ - وأشير إلى أن اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تتطلب وضع إجراءات فعالة للرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ، كما تتطلب أن تتعاون اللجنة مع المنظمات الأخرى لوضع نظام يتصل بملكية سفن محددة وبمراقبتها وتحركاتها، بهدف الحد من أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والقضاء عليها في نهاية المطاف.

٣٨٣ - الآليات البديلة للامتثال والإنفاذ - أفادت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنها قامت، عملا بالفقرة ١٥ من المادة ٢١ من الاتفاق، بوضع آليات بديلة للامتثال والإنفاذ تشمل تحديد عناصر أخرى لإدراجها في نظام شامل للرصد والمراقبة

والإشراف يكفل على نحو فعال الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة. وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بأن ما نسبته ٩٩,٩ في المائة من الكميات المعروفة لأسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف يخضع بالفعل لمراقبتها. وذكرت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي أن الهدف من تدابير الحفظ والإدارة التي تأخذ بها هو وضع آليات بديلة من هذا القبيل.

٣٨٤ - وقالت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي إنها اعتمدت آليات بديلة تفسح المجال أمام مشاركة المتعاونين من غير الأعضاء غير القادرين على الانضمام إلى عضوية اللجنة. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى تدابير الرصد والمراقبة والإشراف التي اعتمدتها. وذكرت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أنها قامت بوضع وتطبيق إجراءات لاعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار، تشمل إجراءات تتعلق بالسفن التي تحمل أعلام غير الأعضاء. ويمكن أن تطبق هذه الإجراءات بالكامل على أحد أعضاء اللجنة والكيانات القائمة بالصيد، شريطة أن تتلقى اللجنة إخطارا بذلك من العضو المعني.

٣٨٥ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأنها تفسر عبارة ''آليات بديلة'' على أنها تعني تدابير تضاف إلى تدابير اعتلاء السفن وتفتيشها، وليست تدابير تحل محلها. وأشارت إلى أن عمليات اعتلاء السفن وتفتيشها تشكل أحد العناصر الحيوية لأدوات الامتثال والإنفاذ المستخدمة في جزر المحيط الهادئ.

٣٨٦ - سفن إعادة الشحن والإمداد والتزويد بالوقود - قام عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتماد تدابير صارمة لتنظيم عمليات إعادة الشحن، أو النظر في اعتمادها. فقد اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في عام ٢٠٠٨ تدبيرا للحفظ يرسي نظاما للإخطار بعمليات إعادة الشحن داخل المنطقة التي تغطيها اتفاقيتها، بالنظر إلى تزايد عدد السفن التي إما تشارك بشكل مباشر في أنشطة الصيد مباشرة أو تقدم الدعم لتلك السفن. وقد أعرب عن القلق من احتمال أن تكون بعض السفن الضالعة في دعم الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تعمل داخل منطقة الاتفاقية.

٣٨٧ - وفي عام ٢٠٠٨، قامت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بإنشاء برنامج دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لرصد عمليات إعادة الشحن التي تقوم بها سفن الصيد الكبيرة. وقد استند القرار المتعلق بهذا الأمر إلى التدابير التي اعتمدتها لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي. وفي سبيل تجنب الازدواج وزيادة الكفاءة من حيث التكاليف، تتعاون أمانات لجنة حفظ

أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لتمكين برامج إعادة الشحن من العمل بالاقتران مع بعضها البعض.

٣٨٨ - واتخذت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي تدابير في عام ٢٠٠٥ لتقليل عمليات إعادة الشحن في عرض البحر ورصدها، وتم تعديل تلك التدابير في عام ٢٠٠٦. وأفادت اللجنة بأنه يلزم وجود مراقب على متن جميع السفن التي تتلقى كميات من أسماك التونة أو الأنواع المشابهة لها لإعادة شحنها في المنطقة المشمولة باتفاقية اللجنة. وتقتضي عمليات نقل أسماك التونة الزرقاء الزعانف من سفينة لأخرى في عرض البحر لأغراض استيرادها إعداد إعلان نقل وتقديمه. وقد اعتمدت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي برنامجا يقتضي أن يرصد مراقبون جميع عمليات إعادة الشحن في عرض البحر التي تقوم بها السفن التي ترفع أعلام أعضائها، في حين لا يُسمح لأطراف أخرى بإعادة الشحن في عرض البحر. وسيجري أيضا من خلال استمارة للإعلان عن عمليات إعادة الشحن توثيق تلك العمليات في الميناء. ويحظر عدة أعضاء في لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي عمليات إعادة الشحن في عرض البحر في مناطقها الاقتصادية الخالصة.

٣٨٩ - وأفادت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأن عمليات إعادة الشحن والسفن التي تقوم بها مشمولةٌ بخطتها المتعلقة بالمراقبة والإنفاذ، وأوضحت أن وضع قوائم سوداء بالسفن التي تقوم بعمليات إعادة الشحن منذ عام ٢٠٠٥ كان أمرا فعالا جدا. واعتمدت منظمة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي تدبير الحفظ رقم ٦/٣ المتعلق بعمليات إعادة الشحن، الذي يحظر على السفن التي ترفع أعلام الأطراف المتعاقدة القيام بهذه العمليات. وتستلزم عمليات إعادة الشحن في ميناء أي طرف متعاقد الحصول على إذن مسبق من دولة الميناء ودولة العلم. وأُشير إلى أن تعريف مصطلح الصيد في اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ سيشمل عمليات إعادة الشحن. وبدأت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في وضع إجراءات للحصول على بيانات عن كمية وأنواع الأسماك التي يجري إعادة شحنها في الموانئ وفي عرض البحر في منطقة الاتفاقية والتحقق منها، وتحديد الوقت الذي تمت فيه عملية إعادة الشحن المشمولة باتفاقية اللجنة.

٣٩٠ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن عمليات إعادة الشحن تحكمها الأحكام والشروط الإقليمية الدنيا اللازمة لدخول مصائد الأسماك. ولدى غالبية أعضاء الوكالة قوانين تقتضي ألا تتم عمليات إعادة الشحن إلا في ميناء معيّن. ويسمح بأن

يعاد في عرض البحر شحن المصيد الذي من شأنه أن يتعرض للفساد إن احتفظ به على متن السفن لفترات طويلة من الزمن. وفي إطار الترتيب التنفيذي الثاني الذي اعتمدته الأطراف في اتفاق وناورو، تُحظر، كشرط لدخول المنطقة الاقتصادية الخالصة لأي دولة طرف في هذا الترتيب، عمليات إعادة الشحن في أعالي البحار. وينتظر أن يتوافق التدبير المتعلق بإعادة الشحن الذي تعكف على وضعه لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ مع التدابير التي اتخذها أعضاء الوكالة.

٣٩١ - وكان حجم النشاط الذي أبلغت عنه المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أقل إلى حد ما فيما يتعلق بوضع تدابير لحظر تموين السفن وتزويدها بالوقود، لمنعها من الانخراط في عمليات مع السفن المدرجة ضمن قوائم السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وذكرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنه ليست لديها تدابير محددة بشأن هذه المسألة. وأفادت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بأنها تنظر في هذه المسألة في ضوء تطور تدابير دول الميناء. وذكرت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي أن أعضاءها ملزمون بمنع السفن التي ترفع أعلامهم من تموين السفن المدرجة في قوائم السفن السلبية لهذه اللجنة أو تزويدها بالوقود أو الدخول معها في عمليات لإعادة شحن المصيد، ومنع هذه السفن من دخول مرافق الميناء، إلا في حالات القوة القاهرة. وأوضحت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أن مثل هذه الإجراءات هي من مسؤولية الأطراف المتعاقدة. وأشارت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى وضع قوائم سلبية للسفن.

٣٩٢ - ولدى غالبية أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ تشريعات تحظر استخدام السفن التي ترفع أعلامها، بما في ذلك سفن الصيد وسفن التموين والتزويد بالوقود والتبريد، لدعم أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. كما تلزم تلك السفن الحاملة لأعلام أجنبية بالحصول على التراخيص ذات الصلة واستيفاء أحكام وشروط معينة قبل الشروع في الأنشطة ذات الصلة بالصيد في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لأعضاء الوكالة.

٣٩٣ - التدابير ذات الصلة بالسوق - أشارت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عموما إلى خطط توثيق المصيد وبرامج الوثائق الإحصائية وقوائم السفن السلبية وتدابير دول الميناء بوصفها آليات لضمان ألا يصل إلى أسواق أعضائها إلا الأسماك التي يجري صيدها وفقا لتدابير الحفظ والإدارة المطبقة. واعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في

أنتاركتيكا خططا واسعة النطاق لتوثيق الكميات المصيدة من السمك المسنن في عام ٢٠٠٨ من أجل تعزيز تدابير الحفظ والإدارة الحالية. وأقرت أيضا بأهمية تعزيز التعاون مع الأطراف غير المتعاقدة للمساعدة على مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقامت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف بتسليط الضوء على برنامجها المتعلق بالوثائق الإحصائية وسجلها للسفن المأذون لها بالصيد. وذكرت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة من المحيط الأطلسي أن لديها برنامجين للوثائق الإحصائية (لسمك أبو سيف وأسماك التونة السندرية) خطة لتوثيق المصيد من أسماك التونة الزرقاء الزعانف، وأنها تشجع ممارسة توسيم الأذيال واستخدام النظم الإلكترونية. وأوضحت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي أن برنامجها المتعلق بالوثائق الإحصائية يسجِّل مصدر أسماك التونة السندرية المجمدة التي يجري صيدها في المحيط الهندي، وأنه قد تم إنشاء برنامج إقليمي للمراقبة في عام ٢٠٠٩ لرصد جميع عمليات إعادة الشحن في عرض البحر. وتنظر لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في وضع خطة لتوثيق المصيد أو برنامج للوثائق الإحصائية.

٣٩٤ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ بأن أعضاءها رفضوا تفريغ الأسماك التي تم صيدها بطريقة تخالف التدابير المطبقة كما رفضوا توفير خدمات الموانئ فيما يتعلق بها. وأصبح أعضاء الوكالة خاضعين على نحو متزايد لمتطلبات وشروط دول السوق المتعلقة بأمور من بينها المعايير الصحية ومعايير النظافة ومعايير توثيق المصيد.

٣٩٥ - اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار والسجل العالمي الشامل لسفن الصيد الخاص بالمنظمة - أفادت المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بأنها تكرس اهتماما محدودا لتشجيع القبول العالمي لاتفاق الامتثال الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة، لكن البعض منها اعترف بأن المبادئ الأساسية تشكل أساسا لبعض أحكام اتفاقيته (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ) أو لتدابير الحفظ والإدارة التي يأخذ بها، ولا سيما فيما يتعلق بسجلات السفن (اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي)، أو يجرى الترويج لها في حلقات العمل والاجتماعات (وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ).

٣٩٦ - وتم إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام لوضع سجلات لسفن الصيد تتضمن رموز تعريفية فريدة للسفن، سواء على المستوى الإقليمي أو من قِبل منظمة الأغذية والزراعة. وذكرت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها تحتفظ بسجل عالمي للسفن المأذون لها بصيد أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف. وتتعاون المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة مصائد أسماك التونة لوضع سجل عالمي للسفن المأذون لها بصيد أسماك التونة، والعمل

برمز تعريفي فريد لسفن صيد التونة[١٦٧]. واستضافت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي أحد الاجتماعات التحضيرية المتعلقة بوضع سجل منظمة الأغذية والزراعة العالمي لسفن الصيد، كما أنها تنظر في المشاركة في اختبار نظام يمكن العمل به.

٣٩٧ - وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى أنه ستكون هناك صعوبات في الحصول على معلومات عن المالك المستفيد أو الشركة الأم لأية سفينة صيد مسجَّلة. وسيتعين على أعضاء الوكالة إلى تعديل تشريعاتهم لمطالبة السفن التي تلتمس دخول موانئها بتقديم هذه المعلومات.

٣ - الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٩٨ - تقييم أداء دولة العلم - قامت منظمة الأغذية والزراعة بدور محوري في إيجاد العمليات المناسبة لتقييم أداء دولة العلم فيما يخص تنفيذ الالتزامات المتعلقة بسفن الصيد على النحو المبيّن في الاتفاق والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وتعتزم المنظمة عقد مشاورة فنية في عام ٢٠١٠، في أعقاب مشاورة الخبراء التي نظمتها بشأن أداء دول العلم في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٩[١٦٨]، وذلك رهناً بتوافر التمويل اللازم لذلك.

٣٩٩ - تدابير دول الميناء - اختتمت العملية التي جرت داخل منظمة الأغذية والزراعة لوضع صك ملزم قانونا بشأن تدابير دول الميناء بموافقة مؤتمر المنظمة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[١٦٩] على اتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وسيدخل اتفاق تدابير دولة الميناء حيز النفاذ بعد ٣٠ يوماً من تاريخ إيداع الصك الخامس والعشرين من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

٤٠٠ - وفي سياق تطورات أخرى، عقدت منظمة الأغذية والزراعة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ثماني حلقات عمل إقليمية بشأن تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقتا عمل قطريتان كمشروعين رائدين من أجل تنمية القدرات الوطنية وتعزيز التنسيق لكي تكون الدول مهيأة بصورة أفضل لتعزيز وتنسيق تدابير دولة الميناء، وبالتالي، لإعمال الأدوات ذات الصلة التي توفرها خطة العمل الدولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه،

---

(١٦٧) هذا السجل متاح على العنوان التالي: www.tuna-org.org/.

(١٦٨) تقرير مشاورة الخبراء هذه متاح على العنوان التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/012/i1249e/i1249e00.pdf.

(١٦٩) وثيقة منظمة الأغذية والزراعة C 2009/LIM/11-Rev.1، المتاحة على العنوان التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k6339e.pdf.

والخطة النموذجية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمساهمة في وضع اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

٤٠١ - اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار والسجل العالمي الشامل لسفن الصيد الخاص بالمنظمة - ذكرت الفاو أنه، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قبلت اتفاق الامتثال ٣٧ دولة بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية. وعقدت المنظمة مشاورة للخبراء في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أيدت بشدة مفهوم السجل العالمي واعتبرت السجل العالمي مدخلا يرتكز على قاعدة بيانات عالمية ستُجمع فيها المعلومات من مصادر عديدة وستخزن في مكان واحد، مما يجعله مصدرا وحيدا للمعلومات ذات الصلة بسفن الصيد[١٧٠].

٤٠٢ - وفي عام ٢٠٠٩، أقرت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها الثامنة والعشرين برنامجا لمواصلة العمل على وضع السجل العالمي اشتمل على أمور منها تقييم احتياجات المستعملين، وبخاصة في البلدان النامية، وتصميم مشروع تجريبي وتنفيذه والاضطلاع بأعمال فنية أخرى يمكن أن تؤدي إلى عقد مشاورة تقنية. وأشارت المنظمة إلى أن العمل المنجز حتى الآن أثبت بشكل إيجابي جدوى مفهوم السجل العالمي، وأنه قد تم إحراز تقدم ممتاز في وضع بعض الخيارات وإتاحة فرص الشراكة لاختبار تلك الخيارات. والأعمال جارية على وجه السرعة لكن قد يُخشى عليها بسبب نقص الأموال.

٤ - التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

٤٠٣ - أفادت معظم الدول بأنها اعتمدت آليات تشريعية وغير ذلك من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف المستخدمة من تعزيز الرقابة الفعالة على السفن التي ترفع علمها، ولكن لم تكن هناك عموما أي مؤشرات واضحة للتدابير التي استُحدثت منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي. وأشار العديد من الدول التي قدمت ردودا لمتطلبات الترخيص الوطنية للسفن التي تعمل في أعالي البحار، لكنها أعطت أمثلة قليلة على مراقبة أنشطة مواطنيها في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ولم تقدم سوى دول قليلة معلومات عن التدابير المتخذة

(١٧٠) تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٨٦٥، "التقرير الصادر عن مشاورة الخبراء المتعلقة بوضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، روما ٢٥-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨" (FAO Fishenis Report No. 865 "Report of the Expert Consultation on the Development of a Fishing (Vessels، (روما، ٢٠٠٨). وهو متاح على العنوان التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/i0149e/i0149e00.pdf.

لمنع مواطنيها وسفنها من ممارسة الصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لدول أخرى.

٤٠٤ - وأيدت جميع الدول الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وحددت تدابير اتخذتها هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية لتعزيز الرقابة على السفن في أعالي البحار، ولكن من دون تقييم مواطن قوتها أو ضعفها. وفي المقابل، أشارت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى الإجراءات التي تتخذها لدعم تعزيز امتثال أعضائها لتدابير الحفظ والإدارة.

٤٠٥ - وأفادت بعض الدول بأنها اعتمدت مجموعة من المتطلبات المتعلقة بنظم رصد السفن وغيرها من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك إرساء عمليات إدارية وقضائية قوية، وفرض غرامات وعقوبات رادعة. وشجع بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الدول على تعزيز وتنسيق الغرامات والعقوبات، وشددت هذه المنظمات الإقليمية على التقدم المحرز في اعتماد وتنفيذ الخطط الخاصة بنظم رصد السفن ومتطلباتها.

٤٠٦ - وكان هناك تركيز قوي على المبادرات الجديدة، ولا سيما تلك المتخذة على الصعيدين الدولي والإقليمي، لتقييم وتحسين أداء دول العلم واعتماد تدابير دولة الميناء، وعلى وجه الخصوص، مشاورة الخبراء التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دول العلم (انظر الفقرة ٣٩٨ أعلاه) والقاعدة التنظيمية للجماعة الأوروبية المتعلقة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأبلغت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن عملياتها المعتمدة لتقييم أداء دولة العلم، بما في ذلك النظر في فرض جزاءات تجارية. وقد تكون المبادرة التي اتخذتها في عام ٢٠٠٨ لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ لإنشاء آلية لرصد الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة والإبلاغ عنه مثالا إيجابياً للمنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصائد الأسماك. ولا تزال عملية وضع مبادئ توجيهية إقليمية لدول العلم لتقييم نظمها الخاصة بالجزاءات بوجه عام قيد النظر الأولي، والمحدود، ولا يزال هذا المجال مفتوحا لمزيد من الاستعراض، مع مراعاة المعايير التي سيجري وضعها لأداء دول العلم في المشاورة التقنية المقترحة لمنظمة الأغذية والزراعة.

٤٠٧ - وأشير إلى أن اعتماد اتفاق تدابير دولة الميناء يشكل تتويجا لتعاون واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي لتحديد المعايير الدنيا، ومن المتوقع أن يوفر حافزا يدفع الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى بذل الجهود في المستقبل لتبادل المعلومات عن عمليات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومواءمة الإجراءات والتدابير. وقد شرعت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية في إدماج المعايير في خططها

الإقليمية، بينما لا يزال البعض الآخر ينتظر نتائج عملية منظمة الأغذية والزراعة. وأبلغت الدول عن التدابير التي اتخذت على الصعيد الوطني.

٤٠٨ - وبصورة عامة، أجابت معظم الدول بأن المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تشترك في عضويتها قد اعتمدت خططا للامتثال والإنفاذ، ورحبت تلك الدول بتوسيع التعاون بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد سمك التونة وغيرها من المنظمات الإقليمية. وكانت هناك مساحة للتفاعل بين المستويين الإقليمي والوطني من خلال الأخذ بتدابير للامتثال والإنفاذ؛ وذكر أن بعض المساهمات الملحوظة من جانب الدول قد أدت إلى تحسين التعاون الإقليمي من خلال العمل بتدابير امتثال رائدة على المستوى الوطني، مثل وضع قائمة بالسفن التي تمارس أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وعرض هذه المبادرة على المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ومن جانب آخر، أبلغ عدد من الدول عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ الخطط الإقليمية.

٤٠٩ - وشدد بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا لوضع وتنفيذ خطة استراتيجية إقليمية للرصد والمراقبة والإشراف، وللتعاون مع المنظمات أو الترتيبات الإقليمية الأخرى، بينما أشار البعض الآخر إلى تعزيز الخطط والأخذ بأدوات الامتثال. ويبدو أن هناك نشاطا واسع النطاق في صفوف المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في هذا الصدد، ولكن لم يجر تناول تأثيره الفعلي على الامتثال.

٤١٠ - ولم يتطرق معظم الجهات التي قدمت ردودا إلى مسألة وضع آليات بديلة داخل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك للامتثال والإنفاذ يمكن أن تيسِّر الانضمام إلى الاتفاق. وكانت هناك بعض وجهات النظر المختلفة بشأن معنى الآليات البديلة وما إذا كانت تشمل اعتلاء السفن وتفتيشها في أعالي البحار.

٤١١ - وأبلغت عدة دول بأنها اتخذت تدابير لتنظيم مسألة إعادة الشحن، ولا سيما في عرض البحر، وأيد العديد من الدول التدابير التي اتخذتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ولم يتطرق أي من الجهات التي قدمت ردودا لعمل منظمة الأغذية والزراعة في دراسة الممارسات الحالية في مجال إعادة الشحن من حيث ارتباطها بعمليات الصيد وبإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية لهذا الغرض. وأبلغت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التشديد المتزايد لتدابيرها وبرامجها الخاصة بالرصد في إطار ممارسات إعادة الشحن، بما في ذلك عن طريق سفن النقل. وقد أثبت إدراج السفن التي تمارس عمليات إعادة الشحن في قوائم السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أنه

أمرٌ فعال للغاية. ومن الواضح أن هذا المجال كان مجال تركيز كبير، بما في ذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٤١٢ - ولم يتخذ عدد يذكر من الدول التي قدمت ردودا تدابير لحظر تموين السفن المدرجة في القوائم السلبية للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتزويدها بالوقود، لكن إحدى الهيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك أشارت إلى قرارات حظر وطنية اتخذها أعضاؤها في هذا الصدد. ومن بين التحديات العملية في ذلك التأكد من تقديم معلومات حديثة عن قوائم السفن السلبية إلى سفن التموين والتزويد بالوقود المعنية.

٤١٣ - وأبلغت دول قليلة عن وجود مبادرات لتعزيز اتفاقات دخول مصائد الأسماك باعتبارها آلية لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف، والامتثال والإنفاذ. وقد برهنت الأمثلة المقدمة في معظمها من الدول المتقدمة على الفوائد المحتملة لاعتماد هذا النهج إزاء المساعدة.

٤١٤ - وأبلغت عدة دول عن تنفيذ تدابير ذات صلة بالسوق، ولا سيما التدابير التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشير إلى أن للوائح الاستيراد وتحسين التكنولوجيا دورا متزايد الأهمية في ضمان ألا تدخل الدول إلا الأسماك التي تم صيدها بصورة قانونية. وبدأت تظهر على جميع المستويات اشتراطات تتعلق بتأكيد مشروعية الصيد قبل استيراده. ويمكن أن يكون التوسع في استخدام النظم الإلكترونية، مثل نظام بيانات التجارة الدولية الذي استحدثته الولايات المتحدة، أمرا فعالا في التحقق من مصادر منتجات المأكولات البحرية المعروضة بقصد إدخالها إلى الدول، والمساعدة في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واتخذت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عددا من التدابير القائمة على آليات السوق، لكنها لم تتطرق إلى التوصية الداعية إلى اتخاذ خطوات لإلزام المعنيين بتجارة الأسماك بالتعاون على نحو كامل أو إلى أهمية توفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق أمام الأسماك التي يجري صيدها بصورة قانونية.

٤١٥ - وأبلغت بعض الدول بأنها قد انضمت إلى شبكة الرصد والمراقبة والإشراف وساعدت على تعزيزها. وشُجعت هذه الشبكة على تحقيق نتائج ملموسة وتبادل المعلومات والممارسات التي من شأنها دعم إدارة مصائد الأسماك.

٤١٦ - وعلى الرغم من عدم الإبلاغ بوجه عام عن تشجيع القبول العالمي لاتفاق الامتثال الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة، فقد أشارت بعض الدول بصفة عامة إلى إجراءات طويلة الأمد كانت قد اتخذتها لتنفيذ اتفاق الامتثال. كذلك أشارت بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضا إلى أن مبادئه الأساسية تشكل أساسا لتدابير

الحفظ والإدارة التي تعتمدها. وأشير إلى أن عملية وضع منظمة الأغذية والزراعة لسجل عالمي شامل لسفن الصيد لا تزال في مراحلها الأولى، ولكنها تعتبر مبادرة مفيدة. ووصف عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد سمك التونة عملياتها التعاونية لاستحداث رموز تعريفية فريدة للسفن وسجل عالمي لسفن صيد أسماك التونة. وأُشير إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى الأساس القانوني على الصعيد الوطني.

دال – الدول النامية والدول غير الأطراف في الاتفاق

٤١٧ – أكد المؤتمر الاستعراضي أن زيادة عدد الدول المنضمة إلى الاتفاق أمرٌ حيوي لتشجيع التنفيذ الكامل للاتفاق وتحقيق أهدافه. وسلم كذلك المؤتمر الاستعراضي بالحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الدول النامية فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والمشاركة في هذه المصائد. وفي أثناء استعراض الجهود المبذولة لتنفيذ الجزء السابع من الاتفاق المتعلق باحتياجات الدول النامية، رُئي أن تعزيز المساعدة المقدمة للدول النامية الأطراف أمر ضروري لتمكين هذه الدول من تنفيذ الاتفاق إلى أقصى حد ممكن.

١ – العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق

(أ) حالة الاتفاق

٤١٨ – هناك حالياً ٧٧ طرفاً في الاتفاق، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠ طرفاً منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦[(١٧١)]. ويناهز عدد الدول النامية الأطراف في الاتفاق ضعف الأطراف من الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد على أهمية تقديم المساعدة إلى الدول النامية للعمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق.

(ب) الأنشطة المنجزة عملا على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق

٤١٩ – أوصى المؤتمر الاستعراضي ببذل جهود إضافية لتأمين المشاركة العالمية في الاتفاق ضمانا لفعاليته. وحث جميع الدول التي لها مصلحة في مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على أن تصبح أطرافا في الاتفاق في أقرب وقت ممكن، وعلى نشر معلومات عن الاتفاق، بما في ذلك هدفه والحقوق والواجبات التي ينص

(١٧١) إستونيا، وإندونيسيا، وبالاو، وبلغاريا، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وعمان، ولاتفيا، وليتوانيا، وموزامبيق، ونيجيريا، ونيوي، وهنغاريا، واليابان.

عليها. وأوصى أيضا بأن تتبادل الدول الأفكار بشأن سبل تعزيز زيادة التصديق والانضمام إلى الاتفاق من خلال الحوار المستمر لمعالجة الشواغل التي أثارها بعض الدول غير الأطراف فيما يتعلق خاصة بالمواد ٤ و ٧ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من الاتفاق.

٤٢٠ - وأفادت عدة دول بأنها تعمل بنشاط على تشجيع دول أخرى على أن تصبح أطرافا في الاتفاق من خلال التعاون الثنائي، والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف، والجمعية العامة، ولجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والاجتماعات الدولية الأخرى[١٧٢]. وسلطت كندا الضوء على صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق باعتباره حافزا للبلدان النامية على أن تصبح أطرافا في الاتفاق.

٤٢١ - وفي عام ٢٠٠٩، عقد الأمين العام الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف للنظر، في أمور منها العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق من خلال الحوار المستمر، ولا سيما مع الدول النامية[١٧٣]. وساد اعتراف عام بأن الحوار المستمر قد بدأ عملية هامة لزيادة المشاركة في الاتفاق، وهو ما سيستمر في محافل أخرى. وأجرى المشاركون مناقشات مثمرة وتكون لديهم فهم أعمق لوجهات النظر المختلفة التي تؤثر على أنشطة العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق.

٤٢٢ - وأفادت نيوزيلندا بأنها واصلت العمل في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك للاتفاق على التدابير التي تضمن على أقل تقدير الوفاء بالشروط الواردة في الاتفاق بشأن اعتلاء السفن وتفتيشها، وكذلك تدابير دول الميناء. وبغية توسيع نطاق المشاركة، أعدت النرويج ورقات تحلل جوانب معيّنة من الاتفاق منها أهمية الاتفاق بالنسبة للدول التي لا تمارس الصيد في أعالي البحار، وعُرضت تلك الورقات في عدة دورات للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وخلال المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف.

٤٢٣ - وأفادت غواتيمالا، بوصفها دولة غير طرف، بأنها حضرت اجتماعات بُذلت فيها محاولات لتذليل مصاعب تتعلق بالاتفاق، وذلك لكي تصبح طرفا في هذا الاتفاق. وذكرت غواتيمالا أنها قد نفذت أحكام الاتفاق بصورة مباشرة من خلال القوانين الوطنية، وأنها تتقيد بمبادئه، بوصفها عضوا في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وكذلك من خلال الامتثال لتدابير الإدارة التي اتخذتها المنظمات التي هي ليست عضوا فيها. ونظرا لاتسام

(١٧٢) كندا، وموريشيوس، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(١٧٣) للاطلاع على الموجز الذي أعدّه مدير المناقشة عن الحوار المستمر، انظر الوثيقة ICSP8/UNFSA/REP/INF.6، المرفق الثاني، وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocksmeetings/icsp8report.pdf.

الاتفاق بطابع عملي إلى حد كبير، يمكن للدول غير الأطراف الامتثال لمتطلباته بموجب القانون الدولي، لا سيما الجوانب الفنية منه.

٢ - تقديم الدعم إلى الدول النامية في تنفيذ الاتفاق

٤٢٤ - آليات تقديم المساعدة إلى الدول النامية ومجالات المساعدة المحددة - قدمت بعض الدول المتقدمة النمو وصفا لأشكال المساعدة التي تقدمها إلى الدول النامية، سواء في إطار صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق أو في إطار آليات ثنائية أو إقليمية أخرى (انظر أيضا الفقرتين ٢٢٢ و ٢٢٣ أعلاه). وأفادت كندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة بأنها قد ساهمت في صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق. وأكدت أوروغواي وسري لانكا وكينيا وموزامبيق حاجتها إلى المساعدة.

٤٢٥ - وذكرت النرويج أنها تقدم المساعدة لعدة بلدان نامية في أفريقيا من خلال برنامج نانسن، الذي يتمثل أحد أهدافه الطويلة الأجل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالي البحوث والإدارة من خلال تطوير المؤسسات وتعزيزها. وتم أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية والصين فيما يتعلق ببيانات مصائد الأسماك والمعلومات المتصلة بها. وقدمت المساعدة المالية لحلقات عمل عقدتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الرصد والمراقبة والإشراف. كذلك زودت النرويج ناميبيا بالمساعدة اللازمة لإقامة نظام وطني للرصد والمراقبة والإشراف.

٤٢٦ - وتقوم إندونيسيا والفلبين بتنفيذ مشروع لجمع البيانات المتعلقة بأنواع أسماك التونة التي تغطيها لجنة مصائد الأسماك ي غرب ووسط المحيط الهادئ. ويجري من خلال اللجنة تمويل مشروع إدارة مصائد الأسماك المحيطية في غرب المحيط الهادئ - شرق آسيا، الذي تشارك فيه فييت نام أيضا. ونظمت الولايات المتحدة تدريبا يتعلق بأنشطة الرصد والمراقبة والإشراف في غانا في عام ٢٠٠٨، وفي السنغال في عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن يجري في أواخر عام ٢٠٠٩ في الكاميرون تنظيم تدريب مشترك على مراقبة مصائد الأسماك. كذلك تكفلت الولايات المتحدة بمشاركة بعض الأفراد في غرب أفريقيا وجنوبها في مؤتمر عن مراقبة مصائد الأسماك ورصدها عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة. وتم تقديم المساعدة التقنية لبعض الدول وبناء قدراتها فيما يتعلق بمواضيع محددة من بينها وضع برامج عمل وطنية لأسماك القرش وإنفاذ الحظر المفروض على إزالة زعانف سمك القرش.

٤٢٧ - المشاركة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك - عرضت بعض الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي قدمت ردودا، الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة الدول النامية في المنظمات المذكورة، وذلك بطرق من بينها تيسير إمكانية دخول المصائد الخاصة بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال،

وفقا للفقرة ١ (ب) من المادة ٢٥ من الاتفاق، وكذلك كفالة أن تستفيد الدول المعنية ومواطنوها من تلك الإمكانية (انظر أيضا الفقرات ٢٢١-٢٢٤ و ٢٤٤-٢٤٦ أعلاه). وأوضحت بيرو وسري لانكا وكينيا وموزامبيق أن تلك المساعدة ستكون موضع ترحيب من جانبها.

٤٢٨ - وحضرت غواتيمالا اجتماعات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تشارك في عضويتها ودافعت عن مصالحها باعتبارها دولة من الدول النامية. وأعربت غواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية على حد سواء عن تشجيعهما لمشاركة الدولة النامية الأخرى في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأعربت اليابان عن دعمها من حيث المبدأ لتطلعات الدول النامية التي تطمح إلى تعزيز مصائد أسماكها، ما دامت استدامة الأرصدة السمكية المستهدفة مكفولة، وسلمت بأن الحافز المتمثل في تحقيق هذه التطلعات من شأنه أن يعزز المشاركة النشطة للدول النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية.

٤٢٩ - وذكرت نيوزيلندا أنها تقدم الدعم للمؤسسات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ومنها وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، كما تقوم من خلال برامج المساعدة الإنمائية الثنائية بمساعدة دول جزر المحيط الهادئ النامية على النهوض بمشاركتها في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأضافت أنها تقدم المساعدة أيضا لبعض دول بولينيزيا، كما تنظم اجتماعات منتظمة لمناقشة المسائل الأساسية. وأوضحت النرويج أنها تقدم المساعدة القانونية للبلدان النامية في أثناء المفاوضات الرامية إلى إنشاء لجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي ووضع الاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي كما تزود ناميبيا بالدعم الفني اللازم لإنشاء أمانة منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

٤٣٠ - وذكرت بيرو أنها تحتاج إلى المساعدة الفنية والمالية من أجل إجراء البحوث العملية، ولا سيما ما يتعلق منها بتقييم الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق وهيكل تلك الأرصدة في أعالي البحار وذلك في إطار آليات التعاون الإقليمي.

٤٣١ - وعرضت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك الإجراءات التي اتخذتها لتعزيز مشاركة الدول النامية في أنشطتها. فذكرت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أنها تتبع سياسة لتعزيز التعاون بين الأعضاء وغير الأعضاء، بما في ذلك الدول النامية. وأوضحت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف أنها تيسر إمكانية الانضمام من

خلال منح الدول النامية مركز المتعاونين من غير الأعضاء، والحصة المرتبطة بذلك من كمية الصيد الإجمالية المسموح بها على الصعيد العالمي.

٤٣٢ - وعرضت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ العديد من الأنشطة على النحو التالي: اعتماد لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨ للقرار المتعلقة بتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقاليم؛ والحفاظ على المصالح المتعلقة بالتنمية المحلية فيما اعتمدته اللجنة من تدابير في عام ٢٠٠٨؛ والترويج لمصالح الدول النامية في الاجتماع المشترك الثاني للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة في عام ٢٠٠٩؛ وكفالة أن تسهل اتفاقية المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ مشاركة أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ في الوصول إلى الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية في أعالي البحار. وذكرت الوكالة أن الحاجة ما زالت مستمرة لإنفاذ المبادئ الواردة في المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من الاتفاق.

٤٣٣ - وأفادت اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بأنها قد عزز قدرات مؤسسات البحوث الوطنية في مجالات جمع البيانات وتقييم الأرصدة وإدارة المصائد، بما في ذلك من خلال المشاريع دون الإقليمية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة. وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى التدبير الذي تأخذ به فيما يتعلق بمعايير تخصيص إمكانات الصيد وإنشاء الصناديق بغرض المساعدة في بناء القدرات، ولا سيما فيما يتصل بجمع البيانات.

٤٣٤ - وأشارت لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي إلى أن العديد من التدابير التي تأخذ بها تراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر أيضا الفقرة ٢٨٥ أعلاه). وأضافت أنه يجري بموجب نظامها المالي، عند حساب الاشتراكات الواجب تسديدها لميزانيتها، مراعاة حالة التنمية الخاصة بكل عضو من الأعضاء ونصيب الفرد لديه من الدخل القومي الإجمالي.

٤٣٥ - وأفاد مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا بأنه يوفر عدة منتديات لمناقشة السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بإدارة مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. غير أنه ذكر أن نوعية البيانات التي يجري جمعها تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية إدارة المصائد. وأضاف أن التدبيرين الأساسيين اللازم تعزيزهما هما اتباع نهج تحوطية إزاء استدامة مصائد الأسماك، والإدارة الأهلية لموارد مصائد الأسماك. وذكرت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أن اتفاقيتها تشتمل على مادة تتعلق بمراعاة الاحتياجات الخاصة للدول النامية. وقد

وافقت المنظمة في عام ٢٠٠٩ على إنشاء صندوق للاحتياجات الخاصة من أجل مساعدة الأعضاء من الدول النامية على المشاركة في المنظمة، والنهوض بقدرتهم على حفظ الموارد السمكية وإدارتها.

٤٣٦ - وأوضحت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أن اتفاقيتها تعترف بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والأقاليم المشاركة. وأشير إلى إنشاء صندوق تطوعي لدعم بناء قدرات تلك الدول والأقاليم ودعم مشاركة ممثل واحد من كل منها في اجتماعات اللجنة. وذكرت اللجنة أن صيغة تحديد اشتراكاتها السنوية تقضي بخصم نسبة ٤٠ في المائة فيما يخص الكميات التي تقوم سفن الدول النامية بصيدها داخل المياه الواقعة في إطار الولاية الوطنية.

٤٣٧ - السياسات المحلية لتنظيم مصائد الأسماك - أوصى المؤتمر الاستعراضي أيضا بأن تتعاون الدول المتقدمة النمو مع الدول النامية في تصميم وتعزيز سياساتها المحلية وسياسات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الواقعة في مناطقها في مجال تنظيم مصائد الأسماك وأن تساعدها في هذا الصدد. وذكرت كينيا وموزامبيق أن تلك المساعدة ستكون موضع ترحيب منهما، وعرضت بعض الدول المتقدمة النمو البرامج الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم الاضطلاع بها.

٤٣٨ - وقالت اليابان إنها تساعد مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا فيما يبذله من جهود لمساعدة دوله الأعضاء على تطوير وتعزيز إدارة مصائد الأسماك، وذلك من خلال تقديم التبرعات وإيفاد مستشار في مجال السياسات. وذكرت نيوزيلندا أنها تقدم الدعم لوكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ التي تقوم بدورها بدعم البلدان الأعضاء النامية فيما يتعلق بالبيئة التنظيمية والمتصلة بالسياسات في مجال مصائد الأسماك. وأضافت نيوزيلندا أنها تقدم أيضا المساعدة الثنائية لجزر سليمان وجزر كوك. وذكرت النرويج أنها تساعد في صياغة تشريعات جديدة في جنوب أفريقيا وفييت نام وناميبيا تتعلق بمصائد الأسماك وتراعى فيها المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق. أما الولايات المتحدة، فذكرت أنها تشجع على استخدام الخطافات الدائرية في المصائد التي تستخدم فيها الخيوط الطويلة، وتقدم المساعدة الفنية بشأن استعمال وسائل إبعاد السلاحف البحرية، وتعقد حلقات عمل عن الإنفاذ في مصائد الأسماك في أنحاء أمريكا اللاتينية من أجل تعزيز الآليات التنظيمية.

٤٣٩ - وأفادت غواتيمالا بأنها تتعاون مع غيرها من الدول النامية في أمريكا اللاتينية من خلال إطلاعها على خبراتها وتبادل البيانات معها والقيام، عند الاقتضاء، بتنسيق إدارة بعض

موارد مصائد الأسماك معها. كذلك تُبذل جهود للتنسيق قبل اجتماعات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والآليات الدولية الأخرى التي تعقد تحت إشراف منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعنية واتباع موقف موحد في تلك الاجتماعات. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها تتعاون مع الدول النامية في وضع تدابير الحفظ، وإن لم تتخذ أي إجراءات في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية من أجل تعزيز سياساتها التنظيمية المحلية.

٤٤٠ - الاتساق في تقديم المساعدة والتعاون - أوصى المؤتمر الاستعراضي بالعمل على تحقيق الاتساق في تقديم المساعدة والتعاون، سواء من جانب فرادى الحكومات أو من خلال الآليات الدولية. واعترفت اليابان بأهمية حسن التعاون فيما بين البرامج ذات الصلة، وذكرت أنها ستعمل على تعزيز الاتساق من خلال مشاركتها في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. وأوضحت كينيا أن التعاون فيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف سيكون أمرا هاما في هذا الصدد. وأفادت نيوزيلندا بأنها تسعى إلى العمل وفقا لإعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا، ومبادئ فعالية المعونة لمنطقة المحيط الهادئ، ضمانا لتماشي المساعدة المقدمة لتنمية المصائد السمكية مع الأولويات الوطنية والإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ.

٤٤١ - صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق - اتفق المؤتمر الاستعراضي على أن يوصي منظمة الأغذية والزراعة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بما يلي: (أ) مواصلة الإعلان عن توافر المساعدة من خلال صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق؛ و (ب) التماس آراء الدول الأطراف النامية بشأن تقديم الطلبات للصندوق وتلقي التمويل منه، والنظر في إجراء التغييرات اللازمة للنهوض بهذه العملية حيثما يقتضي الأمر.

٤٤٢ - واستمرت منظمة الأغذية والزراعة في الإعلان عن صندوق المساعدة في اجتماعات لجنة مصائد الأسماك التابعة لها وكذلك من خلال إعلام البلدان المستحقة بوجود الصندوق في أثناء الاجتماعات الإقليمية والوطنية، والطلب إلى أمانات المنظمات الإقليمية المعنية أن تذكّر الدول المستحقة بوجود الصندوق. وذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن الدول الأطراف في الاتفاق لا تجد، على حد علمها، أي صعوبات في الحصول على التمويل. فالاختصاصات المنقحة التي اتفق عليها في الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول

الأطراف في عام ٢٠٠٨[١٧٤] قد أزالت العديد من أوجه الغموض التي كانت تحيط بالأمور الإدارية، مما أدى بدوره إلى تيسير وتبسيط حصول الدول الأطراف على التمويل، وإدارة منظمة الأغذية والزراعة للصندوق.

٤٤٣ - وأفادت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بأنها تضطلع أيضا بجهود موسعة للترويج لصندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق. وقد أرسلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨ مذكرات شفوية تتعلق بصندوق المساعدة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسترسل مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المستأنف من أجل الإعلان عن توافر المساعدة اللازمة لتمكين ممثلي الدول المستحقة من المشاركة في المؤتمر الاستعراضي المستأنف.

٤٤٤ - وتتوافر أيضا على الموقع الشبكي للشعبة معلومات تفصيلية عن الصندوق تتضمن اختصاصاته المنقحة ومعلومات عن عملية تقديم الطلبات. واستجابة للتعليقات الواردة من الدول النامية، أدخلت الشعبة تعديلات على شكل الموقع الشبكي لتسهل على المستعملين عملية العثور على هذه المعلومات. ويقوم أيضا ممثلو الشعبة بالترويج لوجود الصندوق أثناء انعقاد الاجتماعات الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك، بما في ذلك اجتماعات لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف والمشاورات غير الرسمية التي تعقدها الجمعية العامة بشأن القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك والاجتماع الأخير الذي عقدته أمانات هيئات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، وذلك في روما في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٤٥ - وأوصى المؤتمر الاستعراضي أيضا بأن توفر المنظمات الإقليمية على مواقعها الشبكية وصلة للربط بصفحة الاستقبال الخاصة بصندوق المساعدة، وأفادت لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بأن الموقع الشبكي لكل منها يشتمل على هذه الوصلة. وتظهر هذه

(١٧٤) ICSP7/UNFSA/REP/INF.2، المرفق الثاني، وهي متاحة على العنوان التالي: www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocksmeetings/icsp7report.pdf.

الوصلة أيضا على الموقع الشبكي الذي أنشأته المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة[١٧٥].

٤٤٦ - وفيما يتعلق بإجراءات تقديم الطلبات لصندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق وتلقي التمويل منه، أفادت نيوزيلندا بأنها تبحث فيما إذا كان يحق لتوكيلاو، وهي إقليم تابع لنيوزيلندا، أن تطلب الحصول على المساعدة. وأشارت موزامبيق إلى أن الصندوق يستهدف فرادى الدول فقط، واقترحت إيجاد آلية تقدم بموجبها الدول طلبات مشتركة لتمويل المبادرات الإقليمية. واقترحت أيضا أن تقوم الجهات المنظمة للاجتماعات المقرر أن يحضرها عدد من المشاركين من الدول المستحقة للمساعدة في إطار الصندوق بإدارة الأموال المتصلة بالأمر في إطار طلب واحد بدلا من أن تقدم كل دولة مستحقة طلبا مستقلا. وأشارت موزامبيق في هذا الصدد إلى الدور الذي تضطلع به باعتبارها الجهة المضيفة لحلقة العمل العالمية الثالثة للتدريب على الإنفاذ في مجال مصائد الأسماك، التي ستعقد في عام ٢٠١٠ لأكثر من ٣٠٠ شخص.

٤٤٧ - واقترحت موزامبيق أيضا أن يجري الإقرار باستلام طلبات المساعدة في إطار فترة زمنية محددة، مع بيان الموعد الممكن أن ينتظر بحلوله البت في الطلب. وأشير إلى أن الشعبة دأبت على الإقرار باستلام طلبات المساعدة بمجرد تلقيها.

٤٤٨ - وتوفر اختصاصات صندوق المساعدة الإطار القانوني اللازم للبت في استحقاق الجهة الطالبة للمساعدة ونوع الأنشطة التي يمكن تمويلها. ويمكن أن يقدم طلب المساعدة أي من المنظمة أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية المناسبة باسم الدول الأطراف النامية عملا بالفقرة ١٢ (أ) من الاختصاصات. وقد وردت طلبات من هذا القبيل من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، باسم الأعضاء المستحقين لدى كل منها.

٣ - احتياجات الدول النامية في مجال بناء القدرات

٤٤٩ - تمهيدا للجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف التي عقدت في عام ٢٠٠٩، وفي سبيل تيسير المناقشات في أثناء الحوار المتواصل الجاري بهدف العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق، قامت الأمانة بإعداد مصنف يضم ضمن ما يضمه معلومات عن احتياجات الدول النامية في ما يتعلق ببناء القدرات والمساعدة في حفظ

(١٧٥) http://www.tuna-org.org.

الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها[١٧٦]. وفضلا عن ذلك، وفرت بعض الدول والمنظمات الإقليمية التي قدمت ردودا معلومات إضافية عن احتياجات الدول النامية في مجال بناء القدرات المتصلة بتنفيذ الاتفاق.

٤٥٠ - وشملت الاحتياجات التي حددتها موريشيوس في مجال بناء القدرات التدريب على استعمال البرامجيات لتجميع البيانات وتبادلها؛ وأساليب تقييم الأرصدة؛ وإعداد خطط إدارة مصائد الأسماك؛ والرصد والرقابة والإشراف والامتثال والإنفاذ؛ والرقابة من جانب دولة الميناء من أجل تنظيم عمليات إعادة الشحن؛ وأنظمة التصديق على سلامة الأغذية ونوعية الأسماك والمنتجات السمكية وإمكانية تتبعها. وأشارت نيوزلندا إلى أن احتياجات توكيلاو في مجال بناء القدرات تشمل تقييم الأرصدة والبحوث العلمية المتعلقة بها؛ وجمع البيانات والإبلاغ عنها؛ والرصد والمراقبة والإشراف؛ وتدابير دول الميناء؛ وتنمية مصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتبادل المعلومات، بما فيها المعلومات المتعلقة بالسفن وأنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٤٥١ - وحددت تايلند الاحتياجات التالية في مجال بناء القدرات: تبادل المساعدة الثنائية فيما بين الدول النامية والدول المانحة ولا سيما من خلال تبادل الخبرات؛ وتقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق والصكوك ذات الصلة؛ وعقد حلقات عمل إقليمية تتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف؛ وإنشاء شبكات إقليمية معنية بالرصد والمراقبة والإشراف، بما يشمل نقل التكنولوجيا؛ وتوفير التدريب على الإدارة المالية لصغار الصيادين وجميع الجهات صاحبة المصلحة؛ وتوفير التدريب فيما يتصل بتقييم الأرصدة والبحوث المتعلقة بها؛ والاضطلاع ببرامج تدريب دول العلم على مراقبة عمليات اعتلاء السفن وتفتيشها والأنشطة المتعلقة بهذا المجال.

٤٥٢ - وأفادت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بأنه قد تم الاضطلاع ببعثات تدريبية في الدول النامية تحت رعاية أعضاء اللجنة. ويجري أيضا دعوة الدول النامية المعروف أن لديها اهتمامات بالمسائل التي تتناولها اللجنة لحضور اجتماعاتها السنوية بصفة مراقبين. وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى الاستراتيجية الإقليمية لأسماك التونة التي اعتمدت مؤخرا والتي تتناول بالتفصيل الأهداف التالية الخاصة بأعضاء الوكالة:

---

(١٧٦) ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev، وهي متاحة على العنوان التالي: www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocksmeetings/compilation2009updated.pdf وقد قدمت ثماني دول نامية، منها اثنتان من الأطراف في الاتفاق، معلومات بشأن احتياجاتها.

تحقيق استدامة أرصدة أسماك المحيط ونظمه الإيكولوجية؛ وتحقيق النمو الاقتصادي المستند إلى مصائد الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وقد حددت طائفة من الاحتياجات في مجال بناء القدرات المتصلة بهذه الأهداف، منها القدرات المتعلقة بتقييم الأرصدة الوطنية وتحليلها؛ وزيادة المعارف المتاحة بشأن حالة الأرصدة وإدارتها على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛ وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للرصد والمراقبة والإشراف؛ والارتقاء بالقدرات الفنية داخل الإدارات الوطنية؛ وتحسين القدرة على زيادة المشاركة المحلية في مصائد الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وغير ذلك من فرص الصيد؛ وزيادة الإيرادات المتأتية من مصائد الأسماك؛ والحد من الاعتماد على الاتفاقات التقليدية التي تسمح بدخول المصائد؛ والاضطلاع ببرامج بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الخاصة بالأسواق والتجارة، بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ والعمل على إرساء هياكل مثلى للحوكمة وتوفير الحد الأمثل من قدرات القطاع الخاص. كذلك تم تحديد الاحتياجات التالية في مجال التدريب: إدارة مصائد الأسماك وتخطيطها؛ وتعزيز القدرة على إدارة المناطق؛ والخطط اليومية للسفن؛ والاستعانة بالنقاط المرجعية؛ واستخدام النهج القائمة على الحقوق.

٤ - الآليات والبرامج المتاحة لبناء القدرات

٤٥٣ - إلى جانب صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق، تتوافر مجموعة من آليات وبرامج بناء القدرات أمام الدول النامية لمساعدتها على تنفيذ الاتفاق، وكذلك سد احتياجات العامة المتعلقة بمصائد الأسماك. ويشتمل المصنف الذي أعدته الأمانة (انظر الفقرة ٤٤٩ أعلاه) على قائمة بمصادر المساعدة المالية، وغيرها من الأدوات المتاحة للمساعدة التي يمكن للدول النامية الاستعانة بها من أجل زيادة قدرتها على حفظ موارد المصائد السمكية وإدارتها[١٧٧]. ويقدم المصنف أيضا وصفا لمجالات المساعدة المتصلة بالمصائد التي تتيحها ثماني دول[١٧٨]، إلى جانب الجماعة الأوروبية، والمنظمات والبرامج والصناديق الإقليمية[١٧٩]، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والبرامج والصناديق العالمية[١٨٠].

---

(١٧٧) المرجع نفسه.

(١٧٨) الاتحاد الروسي، وأستراليا، والدانمرك، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(١٧٩) مصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الجماعة الكاريبية، وخدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(١٨٠) منظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٥ - التحليل الخاص بمدى تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

٤٥٤ - رأي المؤتمر الاستعراضي أن زيادة تقيد الدول النامية والدول غير الأطراف بالاتفاق أمر حيوي لتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاق وتحقيق الغرض منه. وكان من الواضح أن زيادة المساعدة المقدمة للدول النامية أمر ضروري لتمكين تلك الدول من تنفيذ الاتفاق على نحو كامل. وكان تواصل الحوار من أجل العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق عملية لها أهميتها ساهمت في تعميق الفهم لوجهات النظر المؤثرة في أنشطة العمل على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق.

٤٥٥ - وذكرت عدة دول متقدمة النمو أنها قدمت تبرعات إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق. وأفيد باضطلاع الجهات المانحة من خلال الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف بقدر كبير من الأنشطة المتنوعة المتصلة بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية. ومن الأمور الهامة أن بعض الدول بذلت أيضا جهودا من أجل تعزيز مشاركة الدول النامية في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، كما قدمت المساعدة للنهوض بالآليات التنظيمية وصياغة تشريعات جديدة تتعلق بمصائد الأسماك، مع مراعاة المبادئ الأساسية للاتفاق. وأعربت الدول النامية عن ترحيبها بالمساعدة المقدمة. ولم تقدم أي معلومات عن بعض أشكال المساعدة التي أوصى المؤتمر الاستعراضي بتقديمها، ومنها المساعدة المتعلقة بعمليات المراقبة من جانب دول الميناء والامتثال للتدابير المتصلة بالأسواق وبالتجارة وتلبية متطلبات السوق وتبادل المعلومات المتعلقة بالسفن.

٤٥٦ - وأفادت المنظمات الإقليمية باتباع طائفة من النهج إزاء تعزيز مشاركة الدول النامية، من بينها تيسير إمكانية الوصول إلى الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال. وأوضحت أن من بين التدابير المتخذة وضع سياسة بشأن التعاون، وتخصيص حصة من كمية الصيد الإجمالية المسموح بها على الصعيد العالمي للدول المتعاونة غير الأعضاء، وبناء القدرات، وإنشاء صناديق لبناء القدرات والمشاركة في الاجتماعات، ووضع تدابير للحفظ والإدارة. وقد يكون في تباين النهج المتبعة انعكاس لاحتياجات منطقة معينة، وإن تعذر تأكيد ذلك أو تقييم فعالية كل آلية من الآليات على أساس المعلومات المتاحة.

٤٥٧ - ووفرت بعض الجهات التي قدمت ردودا معلومات تبين تفاصيل الاحتياجات الحالية للدول النامية من أنشطة بناء القدرات التي تغطي طائفة واسعة من المجالات. وحددت أيضا بعض الجهات التي قدمت ردودا آليات وبرامج بناء القدرات المتاحة لمساعدة الدول النامية في تنفيذ الاتفاق ولتلبية الاحتياجات العامة المتعلقة بمصائد الأسماك. وقد بذلت كل من منظمة الأغذية والزراعة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار جهودا كبيرة لمواصلة الإعلان

عن توافر المساعدة من خلال صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق وتعزيز فعالية هذه الآلية.

رابعا – الاستنتاجات

٤٥٨ – لم تطرأ أي تغييرات كبيرة على الحالة العامة للأرصدة أو كميات الأسماك المصيدة منذ آخر تقييم تم إجراؤه في عام ٢٠٠٥، ولا تزال أغلبية الأنواع التي توافرت عنها معلومات تعتبر إما مستغلة استغلالا كاملا أو مفرطا. وضمانا لجودة التقييمات التي ستجرى مستقبلا لأداء الاتفاق، سيلزم التحسين كثيرا من توافر البيانات والمعلومات عن الأرصدة السمكية ومصائد الأسماك في أعالي البحار.

٤٥٩ – وقد اتخذت الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إجراءات ملموسة لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦. وقد شملت أوجه التقدم الذي أحرز في مجال حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها تطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، والاستعانة بأدوات الإدارة أو استحداثها، والحد من زيادة القدرة على الصيد. ويلزم بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بوضع تدابير بشأن مصائد الأسماك في قاع البحار، والإعانات، والأسماك المرتجعة، والأدوات المهملة، وجمع البيانات، وتعزيز الامتثال من جانب الأعضاء في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك القيام بعمليات مراجعة لامتثال الأعضاء للالتزامات المفروضة عليهم فيما يتعلق بالإبلاغ وتقديم المعلومات.

٤٦٠ – وقد بذلت جهود دؤوبة لتعزيز ولايات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها، بسبل منها استعراض الأداء، وأحرز تقدم فيما يتعلق بإنشاء منظمات وترتيبات جديدة، وتقوية التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات القائمة والناشئة وتعزيز الشفافية في أوساطها. ويلزم بذل جهود إضافية لكفالة دعم الأعضاء والمتعاونين من غير الأعضاء للإجراءات والتدابير ذات الصلة التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتوخي الفعالية في صنع القرار.

٤٦١ – وزادت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضا من الجهود التي تبذلها من أجل وضع وتنفيذ خطط إقليمية للرصد والمراقبة والإشراف بسبل منها التوسع في التعاون فيما بينها. بيد أنه يلزم تحقيق المزيد من التقدم من جانب الدول فيما يتعلق بمراقبة رعاياها وسفنها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتلقى الجهود التي تبذل حاليا للنهوض بأداء دول العلم قدرا كبيرا من الترحيب. ويمثل اعتماد منظمة الأغذية والزراعة للاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون

تنظيم وردعه والقضاء عليه أحد التطورات الملموسة فيما يتعلق بمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٤٦٢ - وينبغي زيادة المساعدة المقدمة للدول النامية عن طريق وسائل من بينها صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق، وذلك من أجل النهوض بقدرتها على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في المناطق الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية، وتمكينها من المشاركة في مصائد تلك الأرصدة في أعالي البحار.

٤٦٣ - وختاما، ينبغي الإشادة بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عملا على توسيع نطاق المشاركة في الاتفاق، من أجل تحقيق هدف المشاركة العالمية. وقد أشير إلى أن أكثر من ٢٠ دولة قد أصبحت طرفا في الاتفاق منذ تعليق المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦.

المرفق

قائمة الجهات التي ردت على الاستبيان

الدول

إندونيسيا

أوروغواي

بنما

بيرو

تايلند

سري لانكا

شيلي

غواتيمالا

الفلبين

فترويلا (جمهورية – البوليفارية)

قطر

كندا

كوبا

كينيا

موريشيوس

موزامبيق

النرويج

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي

الجماعة الأوروبية

وكالات الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا

لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف

اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط

لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي

الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ

اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي

منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي

لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي

منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي*

مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا

منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي

وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ

لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ

---

* قدمت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي بيانها في شكل استكمال للمعلومات التي قدمتها للإدراج في تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ الفقرات ٨٣ إلى ٩٠ من قرار الجمعية العامة ٦١/١٠٥ (A/64/305).